

١٦٠  
تدخ

تقريرات على حاشية الصبان على شرح الملوي  
للسلم المرونق للأخضري، تأليف الخفاجي،

حسن رضوان - كان حيا قبل سنة ١٣٠٦هـ. تجريد  
أحمد بن حسين بن خميس الطلاوي - كان حيا سنة ١٣٠٦هـ  
بخط محمد الهلالي الزبالي سنة ١٣٣٤هـ.

٦٥٧٦

٨٧ ص ٢٤ س ١٨٠٢٤ اسم

نسخة حسنة، خطها نسخ حديث.

الأزهوية ٣٥٨:٢ نشرة دار الكتب ١: ١٧٤

١- المنطق ١- المؤلف ب - المجرد

ج - النسخ  
د - تاريخ النسخ ه - تقرير  
تأليف الخفاجي على حاشية الصبان على شرح المصنف للملوي  
الاسم

٨١ ١٢ ٢٠  
١٢ ١٢ ٢٠



UNIVERSITY LIBRARIES  
KING'S COLLEGE  
AND  
DUNDEE

King Saud University

Riyadh, J1451 P.O. Box 2454



جامعة الإمام سعود بن محمد بن مقرن

17159967027

[illegible]

**تاريخ النسخ:**

اسم التاسع: محمد بن محمد بن أبي النضر

عدد الأوراق: ٨٧ - ع

**ملاحظات:** — — — — —

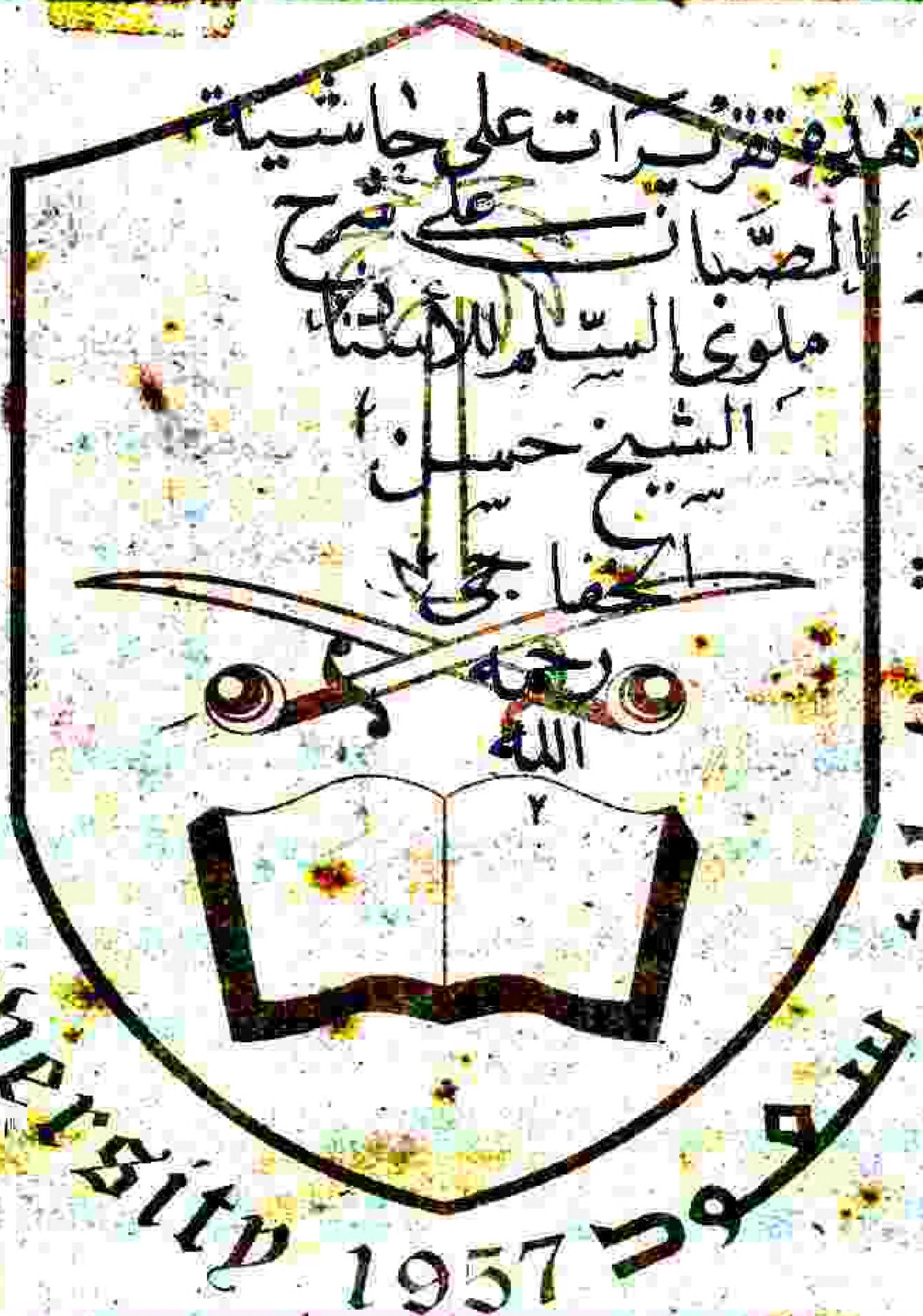
عدد الأوراق: ٨٧ - ص -  
ملاحظات: -

مادة عبودية الكائنات

وَالْحَمْدُ لِلَّهِ



King Saud University



Copyright © King Saud University



الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين  
أما بعد فهذا ما وجدته بخط شيخنا الزاهد النقي العابدنا بركة زمانه وفكرته وأثره  
مولانا الخفاجي الشيخ حسن رضوان سعي الله ثراه صبيب الغفر والرضوان علي حاشيته  
العلامة الصباغ علي شرح الملهوي للسلم فقصدت جمعه حفظا من الضياع وتسهيلا للعموم  
الانتفاع وعلى الله أنوكل وبنييه أنوكل قوله أشار بذلك المح اعلم انه يحتمل أن غرض الشارح  
بقوله ابتدئ المح بيان متعلق الجار والمجرور سواء تم الكلام أولا وان غرضه به بيان ما يتم  
به الكلام مما يجوز ذكره وهذا ظاهر كما لا يخفى وعليه لا إشارة في كلامه إلى صحة تقدير  
المتعلق فعلا واسما ولا يفهم الأثر إلا في حيز جانب عنه ويكون في كلامه إشارة  
إلى صحة كون مجموع الجار والمجرور قائما مقام المتعلق وعدم كونه قائما مقامه فافهم ذلك  
بتدبر ثم عرضت ذلك على شيخنا فقال لما كان ما يتم به الكلام ليس خفيا بخلاف متعلق البناء  
من حيث ما هو الأرحح فيه كان الأظهر أن غرضه بيان متعلق البناء ليسير إلى ما هو الأرحح فيه  
أنشأ في فله دره قوله ان قصد به الرد على من يعنف المح لا يخفى انه لو كان الغرض الرد  
نفس البدء باسمه تعالى كان معنى قوله مثلا بسم الله الرحمن الرحيم ابتداء انه يبتدئ باسمه  
وحد لا باسمه وأم غيره كما يعنف الخصم اوانه يبتدئ باسمه تعالى لا باسم غيره وحيث كما يعنف  
الخصم اوانه يبتدئ باسمه تعالى لا باسم غيره وحيث اوضح اسمه فإيعام حاله من شذوذه هو البدء  
باسمه تعالى وحد أو باسمه تعالى وأم غيره أو باسم غيره فقط فيكون الغرض الرد على من يعنف شركة غير  
الله تعالى له في ابتداء المصنف بالاسم اوان غيره تعالى هو الذي يبتدئ المصنف باسمه أو إرشاد  
المتردد فمن يبتدئ المصنف باسمه فيقضي ذلك ان هناك من يعنف ان المؤلف يبتدئ باسمه تعالى  
واسم غيره أو باسم غيره دون اسمه أو يبتدئ في ابتداءه باسمه تعالى أو باسم غيره تعالى معه أو باسم  
غيره تعالى وحده وليس كذلك فعلم بهذه الغريبة ان الغرض في الرد هنا هو علة البدء باسمه  
تعالى لا نفس البدء بذلك وان الغرض هنا راجع إلى لازم الجملة لا إلى ما تضمنته الجملة فلا بد  
قال المحقق المحشي ان قصد به الرد على من يعنف المح فاعني طلب الابتداء لا الابتداء فلا يقال  
كلامه انما يتناسب لو كان النعت بسم الله الرحمن الرحيم يطلب الابتداء فافهم ذلك

فأنة ربما يغفل عنه ثم عرضت ذلك على شيخنا معطيه الله تعالى فأذا ان المحقق المحشي  
مصرح بذلك قوله في طلب الابتداء باسمه أي في مطابق طلب الابتداء بالاسم سبب طلب الابتداء باسمه  
أي اسم ذلك الغير فليس قوله في طلب المصلحة قوله شركة حتى يكون مدخولا مشتركا فيه وتقتضي  
عبارة مع عدم صحة فافهم قوله ان قصد به الرد على المتردد أي إرشاد المتردد وانما عبر  
بذلك لمشكلة سابقة فافهم قوله لتوسعهم فيها أي حيث أعملوا فيها كما يافيه راحة  
الفعل أي معنى الحدث وان كان ما فيه ذلك اجنبيا من الفعل بأن كان حرفا فلا يمنع المصدر  
ان يعمل فيها محذوفا مؤخرًا وان كان فرعًا في العمل حتى بالنسبة اليها هذا هو الظاهر  
ويحتمل كلامه وجها آخر هو انهم لما توسعوا فيها حيث أعملوا فيها كل ما دل على الحدث  
وان كان اجنبيا من الفعل علم ان الفعل ليس أصلا في العمل بالنسبة اليها بل هو غير  
سواء في ذلك فلا يقال حينئذ ان المصدر فرع في العمل فلا يفوت على ان يعمل محذوفا  
مؤخرًا فافهم قوله الا اذا اقيم المح أي بأن جرينا على غير ما تقدم في بيان المتعلق  
فجعلنا الجار والمجرور خبرا او حالا كذا فرغ لنا شيخ شيخنا في درسه ولو جري المحشي على ما تقدم  
النسبة عليه مما هو الأظهر في عبارة الشارح لم يخرج لهذا الا بالنسبة فلما اذا اقيم الجار  
والمجرور مقام المتعلق انما الذي حذف لقربية فافهم ونسبه لما روى قوله  
اعراب هذه المتعلق نسبة الاعراب إلى المتعلق لا إلى ملاب بالنسبة لما اذا كان فعلا  
فتنبه قوله واذا كان مستقرا إلى آخر ظاهره انه اذا كان مستقرا لا يكون للمجرور محل ولا مانع  
منه فتنبه قوله هو ما حذف عامله المح وقيل هو الأول فقط وهذا الغير لا يوافق قوله سابقا  
او خاصا دلث عليه قرينة فافهم قوله وعلم المح دعوى علميه محج لتكلف كما لا يخفى فالأصح  
واسم جنس ليس بسم الله الرحمن الرحيم قوله كما هاتفيه نظر ثم ربما قيل ان الثاني اظهره وانما يحتمل انه  
بني على ما هو الأظهر فافهم قوله لعدم المح افاد تضمن القرآن للأمر ايضا لأن تضمنه  
له خفي بالنسبة لتضمن الحديث له قوله لا أنا نقول لرسول الله فلما ان لا نسلم الا مانع من  
حكاية الفعل ونقله قوله واحد الا عوراي التي يراد بها في هذا المقام الافعال جمع فعل  
يعني تحريك البدن فيخرج نحو الصوم قرره شيخنا في درسه قوله وانتم يجمع المح  
كما في حيث مع زيد ورثته ازاو الكعبة شيخ شيخنا في درسه انتهى ووجه عدم





الصحة في ذلك انه لو صرح باللام لقطع المضاعف عن الاضافة مع ملازمته لها فافهم قوله وللعني  
 الافراد الخ يفيد ان قولهم مثلا ان كل لا يستغرق الافراد بمعنى الافراد بأسرها وحينئذ فنقولهم  
 كل فرد يحتاج لتجديد كل عن بعض معناه فافهم قوله او علي ان المراد قبل ذلك الامر الخ لا يخفى  
 على المتأمل ما في كلامه هذا فان السببه هو المراد بالمراد بالبيان على هذا هو الحال الان اشغاله  
 فيه باعتبار وضعه للقلب فكان مجازا فهو قال بديل قوله او علي ان الخ وقبل الحال لكن بطريق  
 المجاز لا صابغته **قوله** او قوله بسم الله ولم يظهر وجه ما هو ظاهر كلامه من عدم صحة كون  
 نائب الفاعل هو قوله فيه ثم ظهر انه عند كون الحرف دالا على التعليل فيكون قوله فيه مبنيا  
 على سؤال مقدر فكانه من جملة اخرى وان المحقق المحتجب في ذلك في حاشيته على الاشعري  
 ما لا ادفع له فراجع في باب النباه ان شئت **قوله** بالغاء القيد وحينئذ ليس في نفسه  
 القول المذكور دلالة على كونه بغير السببه على اي روايه منها فافهم قوله والظاهر  
 على كل الخ لشيئنا حفظه الله تعالى رسالتان فيما يتعلق بذلك مختصرا وبسوطه فان  
 اردت غاية تحقيقه فارجع اليه ما نطعن من آي مالك **قوله** ويمكن ان يقال الخ  
 فيكون قد ظهر له ان ما سبق له ليس بحينا فقد شرطه **قوله** ان ابقيت الباء الخ  
 يحمل ان يكون المراد بحمل الصفات هو الصفات القديمة ويحمل المراد بالماضي  
 القديمة والحادثه فان التنا في قولك زيد عالم تنا على الله في الحقيقة ولا يخفى انه  
 يد على كل حال اذا ابقيت الباء على ظاهرها ان التفسير اعم من المقصود انه لا يصح التعليل  
 بناء على ما هو متعين من عدم جعل الباء في قوله بالحمل صلة التنا اذ يكون التقدير عند  
 وفسرنا بهذا لا الحمل الخ فانت ترى ان ذلك في قوة قوله وفسرنا بهذا العام لان  
 الحمد هو هذا الخاص فان ادعي مدع ان التفسير يكون ذلك لاجل حمل غير حادث  
 مطبوع مراده في التفسير لكن حذفه لوضوحه ومط الفصد التعليل هو المذكور فلا يخفى  
 ان ذلك غير مسموعه اذ هي محض مكابرة فكلامه الخ بعد فيما كتبه على قوله بالحمل  
 الي منع ابقاء الباء هنا على ظاهرها فارجع الباء في قوله بالحمل صلة التنا واريد بحمل الصفات  
 هنا ما هو اعم كان فيه زيادة على ما يذكره المحتجب ان التعليل قاسد لمثل ما مر فتدبر  
**قوله** اتى به الحق فيه ان هذا تعريف فلا جملة ولا علم انشئ في الخ في ان التعليل في نفسه

يستلزم الحصر لانه يجب ان يكون ما مع ما نعا فافهم قوله وان جعلت سببها  
 على كل من هذين ان السبب بحمل الصفات ما هو اعم كان التفسير اعم وقد التعليل بهذا  
 مع ما مر تعلم ما يصح اعتبا وفي كلام الشارح وما لا يصح فافهم قوله تعليل الخ  
 الخ صنع ذلك لا العلة غايتها كون الفعل انشئ في قوله ذلك شيخ شيتا في درسه زاد ا به قول  
 بعضهم ان ذلك لدفع تعليل الشيء بنفسه اذ المراد بحمل الصفات ما يعم القديم والحادث  
 فان التنا وبالعلم في قولك زيد عالم مثلا تنا على الله **قوله** مصدر فيه انه اعم مصدر  
 لا مصدر **قوله** مشنع لان ما دخل احدهما اخرج الاخرى شيخ شيتا **قوله**  
 ووصف المعرفة الخ لا حاجة الى هذا فانه لا مانع من جعل غير حال شيخ شيتا **قوله**  
 وان جيب الخ قال شيخ شيتا وبعضهم التزم خروج ما ذكر وجعله مدحا لا محدا **قوله**  
 لا يتكرر الخ وقال بعضهم ان قوله وجمع بين الابتدائين الخ مكررا انشئ في  
 على المتأمل انه لا يدفع تكرر حذف قوله ثانيا فتدبر **قوله** من الناسي بيان لما قوله  
 لا ينتج التاويه يعطى انه ينتج المقصود بقطع النظر عن التاويه وليس كذلك فان  
 المقصود الحمد الحاصل بغير السببه بديل قوله بعد وجمع بين الابتدائين قد بسره  
 والثاني الخ لا يخفى عليك ما فيه بعد ما مر فثبت **قوله** عن ما يرد الخ كيف يرد ذلك بعد  
 فرض كون قوله ثانيا له دخل وانما خرج ما ذكر التاويه قوله ولا يضرب انهما الخ  
 علمتان ان انهما من ذلك مانع من ورود اليراد ولا اعتبار الغفلة عنه قوله  
 اعلم ان توهم التعارض الخ لا يخفى ان توهم التعارض انما ياتي على اعتبار وانما يصح الله  
 بباين وبالحمد لله برفع الحمد قاله شيخ شيتا ولا يخفى ان التوهم بعد ذلك انما ياتي  
 على عدم الغاء قيدهما المتنايين مع ان الدليل قائم على الالغاء كما لا يخفى **قوله**  
 ويرد عليه ايضا الخ اخبر محمله انه اذا كان المبدوء فيه قول لا يمكن ان يستعان  
 مثلا في اوله بشئ منهما فضلا عن ان يستعان في اوله بما ولا يؤولهم الاستعانة عنه  
 باليراد السابق فربما شيخنا حفظنا الله تعالى ولا يخفى ان هذا اليراد فيه رد لعموم  
 قوله لم يكن للعارض الخ فافهم **قوله** وهذه النسخة الخ قال شيخ شيتا قد شيتا بخير  
 هذا وهو ان يجعل المنسوب اليه الحقيقة بمعنى نفس الامر فاني الخ في ابتداء في نفس



الامر دون الاضافي ان شئ قال شيخ شينا ولا يخفى ان كل منهما ابتداء في نفس الامر وكان  
الأول حقيقيا بكل من المعنيين الذين ذكرهما الخشبي والثاني مجازيا فكان شيخه اعني  
الحقيقي دون المجازي فان كلامه صحيح بذلك فاخرهم ذلك بنذر قوله لا شعاع الخ  
يعني قوله قبل وانروا الخ ان قوله هذا وانه ما كان ابتداء الخ على معنى وقد سبقه  
شيئ والا فما كان ابتداء بالاضافة الى ما بعده ولم يسبقه شيء فليس مجازي قوله  
سابقا سبقه شيء ولا غير صحيح ولا يصح قوله بعد فروع شيخ شينا حفظها الله تعالى  
قوله لأن اللفاظ الخ ولا يقلل ان مثل هذا التعدد لا يعتبر اربابا العوالم فان عدم  
اعتبارهم له دائما غير صحيح الاثر في انهم اعتبر وجه في كل كلمة الأذان والأقام وغير  
ذلك قوله متعلق بآثر اي على حذف مضاف كما يشير اليه اي ليس متعلقا بالنصير  
فان قلت المانع من تعلقه بالنصير على حذف مضاف مع كون النصير في مقام الحمد  
بالجملة الاسمية هو الوقوع من المصنف ومن الله تعالى كما لا يخفى على من حقق النظر فقلت لأن  
ذلك يقتضي انه آثر النصير في مقام الحمد على النصير في مقام غيره هذا هو المانع  
فاخرهم واحذر ان لا تنذر قال بعضهم فيصح ان يكون قوله في الحمد متعلقا بحذف  
حال من الجملة الاسمية وفي معنى من والكلام على حذف مضاف اي من صيغة الحمد انتهى  
وما جرى عليه الخشبي احسن فان كون هذه الجملة من صيغة الحمد من معلوم ولا فائدة  
لذلك واما ذكر كون ايتار في مقام الحمد مع كونه معلوما فله فائدة وهي توجيها صنيع  
في مقام التسمية من عدم ايتار النصير بأحد في التسمية على النصير بالآخر في الـ  
بالسمات محتملة فقوله ناسيا الخ على هذا دليل لا يثارها وعده فيما مر وقوله  
ولذلك كتب الخ دليل لا يثارها فقط وقد تقدم للخشبي كل كلامه في الاستدلال على ذلك  
فتبين قوله على النصير من شرط باختر لا بالنصير كمال الخ في لم يثبت ان الحمد الخ  
قال شيخ شينا من غرائب الاتفاق ان جود الحمد خمسة والسور البتة وفيها به لذلك قوله  
لأنه هو الذي يخ فيه ان دلالة الاسمية على البتة واحتمال دلالة الفعلية على النصير دون  
الحصول لعله شيخ شينا عن شيخه ونازعه بعض الطلبة في ذلك فكان آخر كلامه ان ذلك  
باعتبار الاسمية والمضار عيب التي هنا قال ولا يخفى ان معنا احمد احصل الحمد انتهى وذكر

ان تقول معنى احد ببتة فيحصل الحمد واما كون النصير ببتة الاحتمال فليس كذلك ايراده ثم  
الذي ينبغي ايراده على الخشبي ان الكلام في البتة بقطع النظر عن الحدث وهو مدلول  
الاسمية واما الفعلية فمدلولها البتة على وجه الحدث وكلامهم يدل على ذلك ولا  
يتأخر قولهم الفعلية تدل على الحدث فاخرهم ذلك بنذر قوله ثم عن نصب المصير الخ  
فيه ان ذلك لا يصلح قرينة على ارادة الدوام مالم يثبت للاسمية الدلالة عليه من قبل  
ثم رأيت العلاقة الأمير في ما شينه على ماوي السمر قنديه ما يأيده ذلك فتدبر  
قوله اقول الخ اعتبر تأويل البتة بالبتة فقال ذلك وقد تقدم لك انه لا حاجة  
الى التأويل وعلى عدمه فالعني والدلالة هنا على البتة بقطع النظر عن الحدث دون الفعلية  
فانها تدل على البتة على وجه الحدث والاول هو المناسب لاول ما وقع الحمد  
لاجله وحينئذ لا تأتي هذه المعارضة فتعطل **قوله** حيث قيل الخ لا يخفى ان ذلك  
انما يعطي بالذوق ان له عرضا في ذكر الاسم الكريم والاغراض في ذلك كثيرة حسب  
كالنبرك والتلذذ ونشيط القلب واجبا انه به وذكرهم باسمه الجامع لجميع صفات  
الكمال وتضمن ذكر الاسم الجامع لما ذكره الشاء بجميع صفات الكمال على وجه الاعمال الخ غير  
ذلك واما انه يشعر بعينية ما ذكر فلا يخفى على منصف عدده نعم مرحلة الاغراض  
افادة العالمية وكل غرض لا مانع من اعتبارها اياها ينبغي اعتبارا انه قصد به بالمراد  
حالة الحاله على كل الاحوال ثم اعلم انه بعد تسليم عالمية الذات هنا على وجه الاسم  
اتحاد المحمود والمحمود عليهم بالذات واختلافهما بالاعتبار فان عليهم اناهم كسب الظاهر  
والعلة في الحقيقة الكمال الذي السأبت للذات بقطع النظر عن جميع الصفات فهو المحمود  
عليه في الحقيقة فلا اتحاد والكمال الذي هو الاتخاف الذي كماله او صفة شينا فما كنبه  
على مختصر سعد ما شينه الخشبي علم في بحث الحمد فاخرهم واحذر ان لا تنذر **قوله** على ان  
لفظ الله الخ هذا التفرقة بالنسبة لعينه الصفا فقط كما لا يخفى **قوله** الله تعالى  
وما يور الخ لم يظهر وجه ورود ذلك فان افادة توليه الحمد بنفسه ليس غضا هنا كما لا يخفى  
قوله لا نشاء المراد بضموا الخ يقتضي انها تدل على الحمد بضمونها وفيه ان الحمد هو الذي هو  
لا تدل عليه وبالجملة كون جملة الحمد ثابتة بالعني المغاير للخبر سواء كانت اسمية او فعلية



لا يصح اصداق ذلك شيئا حفظه الله تعالى اول تعريف على منعه السعد وما شئته  
 للحيثي ثم تحقيق فان اردت الشفاء مما جرى على السنة اخاص والعام فارجع اليه قوله  
 كما نقل بعث وشرى ذلك شيئا حفظه الله فارجع الى تعريف المذكور انما اردت  
 قوله فيكون المصنف اظهر كلامه انه محدثا منين وليس كذلك الا ان يكون اعترافه  
 على وجه الكائن له قوله ومخرج الحي من الميت ومخرج الميت من الحي قوله لم يشر  
 اي شرت ثامه وقوله وعدم ذكر في الاسماء الحيي اي في شجرة من غير هاتين لا في ضعف  
 التعليل وقوله فعلم في ذلك شيئا اجاب بعضهم بأن المقصود انه لم يرد مفيدا بهذا القيد  
 بل بغيره انتهى فانظر هل يجب اعتبار الورد في جميع الجواب قوله وكون النتائج في ذلك شيئا  
 لا في ان النتائج باثباته في الواقع انزوي وكأنه نظر الى النتائج البينية بخصوصها فقال ذلك  
 ولا في ان الكلام فيها هو اعم كما ياتي على الاثر قوله ويختل في مقابل لما قبله من حيث ما تضمنه  
 من كونه اراد بالفكر معناه الاصطلاحي وهو ترتيب امور معاودة للتوصل الى مجهول فافهم  
 قوله وعلي هذا الاعمال وجه التخصيص انه فالقيم وبالنتائج ما يترتب اليه فاشعر بان كانت  
 على الاحتمال الاول بالمعنى الاصطلاحي فتخصيص بالنص في قوله تفسير للنتيجة بما يجري  
 اليه فان اعتبر اصطلاح المناطفة محل النظر على ما هو اصطلاحهم من ترتيب امور معاودة  
 اليه وجعل العلم بمعنى المعارف شاملا للمجهول جها ام كيا والا محل النظر على ما هو اصطلاح  
 المتكلمين ولم يجعل العلم شاملا لذلك ولعل الداعي الى ضرب الشيخ عليه الاستغناء عن  
 بالتعريفين الا انني مع ما فيه على اعتبار مذهب المناطفة من الفجور الذي لا يغير مثله في التعريف  
 فتدبر قوله لا تطلق عندهم فوافقوا المتكلمين في ذلك قوله وان ما يترتب اليه الخ قوله  
 حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة وكل متحرك بالارادة من كل حيوان متحرك بالارادة قوله  
 وقوله ذوات شئكة الخ وذلك لان المعنى في حيوان وكل حيوان متحرك بالارادة وقوله متحرك  
 بالارادة وهذا فافهم شيئا حفظه الله تعالى قوله فلا يفسد هذا في اصطلاح  
 محط التعريف قوله ولا ما انتهى اليه قوله لان الحد الوسط الخ قال شيخ شئنا فيه ان هذا  
 ليس من الاشكال اصلا فلو اقتصر على ما قبله لأصاياه قوله اي معناه فيفيد ان  
 تسببه نتيجة باعتبار علمه بالفعل وقوله شأنه الخ يفيد ان حصول العلم بعينه

العلم بوجه الدليل عادي والمقصود ان شأنه قبل علمه بالفعل ان يعلم الحكم لا في قوله  
 اي اهل المذهب الخ بان ينكح موضوعا الخ كما هو ظاهر قوله لانه ان اعتبر المطابقة لم يوجه  
 ذلك بان الخ ما خوذ من حق الشيء ثبت والواقع من ثابت يشعرون له اي لفظة الواقع بتبوتها فيكون  
 اعتبار المطابقة من جانب الحكم بان يقال الحكم المطابق للواقع مشعرا بشئ الحكم ثابت ان سمي اعتبار  
 المطابقة من جانبها ففعلوا ذلك فنعين الاعتبار الآخر للتسمية بالصدق فافهم ذلك بتدبر قوله  
 فيكون مجازا غير ثمين ولما لونه مجازا في مجاز فليس محققا اذ يتوقف ذلك على الاستعمال في اخبار الاحكام  
 والنقل منه بعد الاستعمال في المعنى الثاني ولم يشعروا بهم التوقف يعلم بتدبر تعريف المجاز في قوله  
 او واجبا في طريق التعليل فغابر الاول قوله قال في القاموس الخ غرضه بذلك الاشارة الى ان ما ذكره  
 الشارح في القاموس الخ في القاموس والمجاز في تدبر قوله كما هو ظاهر القاموس الخ حيث ساورها مساقا واحدا  
 مع كون من اطلاق عليه اسم مصدر على الرأين في معنى المصدر و اسم المصدر في بيان لا حيث  
 فسرهما كلهما بأعمال النظر كما لا يخفى لكونه قال شيخ شئنا الثاني ولعله نظر الى القول بأن اسم المصدر مدلول  
 لفظ المصدر باعتبار دلالة التعليل على ذلك فافهم قوله او اسم المصدر اعلم انه يطلق اسم المصدر  
 على ما انفصل عن فعله والمصدر على ما لم ينفصل وان لم يكن قياس فعله ويطلق اسم المصدر على ما ليس  
 قياس فعله وان لم ينفصل عنه ونفصل المصدر عليه بما كان قياس فعله وكلامه المختار جار على هذا ظاهر  
 كلام القاموس غير بعيد عن الاول وكلام الحيي موهوم خلاف ذلك وهو لا يصح فتدبر قوله اي تتغير  
 اشارة الى ان المراد بالمراد الخ قوله وفي حاشيته الناصر الخ اشارة في ما مر الى ان ما مره الشارح للغة  
 فما اطلاق القاموس والمختار كما تقدم التنبيه عليه و اشار هنا الى انه احد معاني يطلق عليها الفكر  
 عند الاصوليين ليغوي شبهة عدم صحة العزوي للغة وما بين في اللغة وليفيد ما يطلق عليه الفكرة المتكلمين  
 اشارة الى انه كان المناسب للشارح ان يذكره حيث ذكر معنى النتيجة في اصطلاحهم وقد علم في هذا  
 ما ذكره الحيي بيانا لبعض ما يتعلق بمعاني الفكر عند الاصوليين ان النظر في اصطلاحهم اخص  
 من الفكر عندهم بالمعنى الذي مره الشارح للغة ما بين له بالمعنى الثالث موافق له بل لا ياتي  
 فيما بينه بالمعنى الرابع او موافق له بالمعنى الرابع فيما بينه بالثاني واما النظر عند المناطفة فانه  
 بمعنى الفكر عندهم كما يعلم من الشارح فافهم ذلك قوله الاول الخ فاطلاق الفكر على حركة ففهم في هذا  
 مجاز الاعلى و اي الاقدمين اي حركة كانت اي سواء كانت من المطلب الى مباديه او عكسه



ثم للادجنس الحركة على احتمال يأتي قول **الله** وهذا هو الفكر الذي يعد الحاي هو الذي شره العاده بعد  
 من حواصل الانسان كما هو واضح بواسطة الذوق والغريباتي واما بعده فهو وان كان من خواص  
 الانسان فليس هو الذي يعد من الخواص ولا شبيهة في ذلك ثم في كلامه تنبيه على ان الادب العقول  
 ما يقابل المحسوسات الشاملة للوحيات ولا ينبغي على من تأمل ان ارادة المعقولات المتقابلة لا تشمل هو  
 ثانيا في الترتيب الا في عن المناصر فالشأن في فيه لتوسيع الدائر او لاحتمال التوزان وان كان بعيدا  
 فاقدم ذلك **بند بر قول الله** والثالث في اطلاق الفكر عليه من حيث الموضوع هو الحقيقة على هذا  
 فنظن **قوله** ما ينبغي ان الفكر الحاي في ذلك على وجه مردود وهو ان التعريف هو قول الفكر  
 وما بعده تغيير المفكر والافلاحي عدم افادة ما ذكره لذلك فسنذكر قول العرب باذكري يقول  
 ابن الحاحي لنظر الفكر الذي يطلب به علم او ظن قولهم مجموع الحركتين على هذا يحتاج اذا عرفت  
 الفكر الذي وقع جنسا بأنه حركة النفس في المعقولات اي حركة كانت الا ان يرد جنس  
 الحركة ليصدق مجموع الحركتين فسنذكر **قوله** كما هو رأي القدماء والم يعيد انه لا فائلا في النظر  
 هو الحركة الاولى فقط وهو ظاهر وقوله على المعنى الاول اي مجموع الحركتين كما هو ظاهر **قوله**  
 ان اريد بالمعقولات اي في تعريف الحاي للفكر الواقع جنسا في تعريف جمع الجوامع للنظر قوله  
 فنخرج عن حد النظر اي لعدم شمول جنس ذلك الحد لها **قوله** وهكذا في الخيالات فوهذا  
 يباين وكل بياض مفرق للبصر فهذا مفرق للبصر **قوله** مشكل اذ مقتضى هذا العرض ان حركتها  
 في المحسوسات شتى قلنا **قوله** لا يدرك المحسوسات اصلا وانظر ما اذا يقولون في حكمه عليها وذلك  
 ان تقول انه يدرك مجرد كليات متخصصة في حكمه باعتبارها فيقع الحكم عليهم فاسل **قوله**  
 لا حمل على العقل بعلم منه ما في صنيع الناصر فيما مر فتنبيه **قوله** فالكثرة قال شيخنا معظما  
 الوجه حذف قوله فالكثرة فان ما زاد عن امرين يرجع اليهما سواء الحد والخيال اهـ وكأنه غير  
 في الخيال انه مركب ولو ما لا امر تصديقيين فقط وان كل تصديقي امر واعتبر المحسوسات فلا ذلك  
 يورد ذلك الى ما اعتبره قوله قريبا وفي التنصيص بقا اذا اردنا المعاني الظاهر من احتمالين **قوله**  
 فتنبيه قوله يرد على التعريف اي تعريف الفكر الذي هو النظر **قوله** ان يعرف اي الفكر وقوله بتعريف  
 اخراي غير ما ذكره الشارح **قوله** ونرتب هكذا اي ونرتب الثلاثة المعروفة مما ذكره في  
 الانسان والحيوان والنحو بالارادة اي نجعلها بحيث يطلق عليها اسم **قوله** هو ويكون

لبعضها نسبة الى بعض بالتقدم والناظر على القانون النطفي ان نجعل الحيوان محمولا على الانسان  
 سو منو على المتحرك بالارادة فقط قوله ونرتب على ما قبل من عطف خاصا كما اذا حصل  
 الترتيب هنا تو سيطر الحيوان بينهما على وجه مخصوص هذا هو الظاهر ويؤيده قوله ان يقال  
 والمراد بالا حورا مران فالكثرة في تحمل المراد بالتوسيط تو سيطر مخصوص بحيث يتحصل  
 والمراد بقوله ونرتب هكذا انا نرتب بالتصنيفين بضم احداهما الى الاخرى على الوجه المختص  
 فيكون العطف من عطف المغاير لكن لا ينبغي بعد مع لونه يلزم عليه عدم صحة قوله انفا والمراد  
 بالا حورا مران فالكثرة فسنذكر قول اي التصدير الشئ انما اخرج لذلك لان تصدير الشئ  
 بلنا جعل كذا اصدرنا له ليعبر كذا في صدره فافهم **قوله** لان تدوال النتائج كان الغالب  
 ان يقول والفكر والعقل كما هو ظاهر اجماع شيخنا قد لا فهمها الى يرد عليه ان ذلك لا يصلح ان يكون  
 الة في ادراك ساير المدركات العقلية ويرد عليه غير ذلك فنظن **قوله** من عطف السبب الى  
 يظهر لي وهو حق انشاء الله تعالى انه عطف مغاير فبعد ان ذكر نعمة اخرج التصديقات  
 من الاقيته واذالة الجهل بها الا انه لا يخرجها فان ذلك هو الذي تقدم بنا وعليه ما هو الظاهر  
 من حمل النتائج والفكر على معناها الاصطلاحي ذكر نعمة ازالة الجهل بالتصورات وبدونها لهم  
 ورؤية ما كان حقيقيا منها منكشفها بالاقوال الشارحة ويؤيد ذلك حجة استعمال المعرفة  
 في التصورات والنصديق وقد علمت من هذا الحاي ان المراد بالمعرفة كل معروف بذلك الخط فاسب  
 لكونه في المعنى جمعا قوله نتائج الفكر وظهر انه ليس من تشبيه الواحد بالجمع وان احيى عنه بغير  
 ذلك وظهر انه لا يقال الذي يناسب اعتبارا بده وورثته هو المعروف لا المعرفة ولما كان  
 القول الشارح ينكشف به الجرحول شيئا فشيئا فانه بالجنس يزيد علمه به بوجه وبما بعده ثم  
 علمه به دفعة او تدريجا اعتبر بالنسبة لكل مجهول فعدد الحجاب وان الازالة قد يرجيه فقال هو  
 عنهم الى بخلاف القياس فان خرج النتيجة منه دفعي فلم يأت فيه بثل ذلك ولهذا ظهر انه  
 لا اشكال في التدرج بوجهه واما كون العطف من عطف السبب والمعلول على علمه الغائي  
 فان حملت النتائج والفكر على خلاف الظاهر فشمل النتائج التصديقية والتصورات وحملت المعرفة  
 بعد على خلاف الظاهر فمعناها صح كلا من الوجهين لكن فيه تكلف وان عمت في المعرفة فقط اجماع كل  
 منها لكن فيه تكلف وتحكم وان خصصت في الموضوعين لم يصح الثاني واضحا الاول



١١  
لتكليف في معنى كون ذلك سببا فافهم ذلك بشد بر قول الله افول الى ان يخرج الله  
تعالى لنساج العنبر لادله الجمل فانه لا واسطة بين العلم والجمل وان التخرج لازم للخروج  
فان جريته على اعتبار ما هو الواقع من ان خلق الامور المتلازمة في الوجود معي لا تربي  
لم يصح اعتبار شيء من الخرج والافراج مسببا بنا وعليه يجب تأخر السبب عن السبب في الوجود  
ولا علة غائية وان جريته على اعتبار ما هو قبا در عند تعقلها من ان خلفا تربي من اعتبار  
كل ما مسببا او علة غائية وكان الافراج اولى بذلك كما لا يخفى فافهم ذلك وقال شيخنا  
حفظه الله تعالى ان كلام المحشي مبني على ان اللام في قوله لا ربنا انما هي التبعيد وتوحيه  
كلام الشارح بانها النسبة اي اخرج اخرجها منسوب اليهم بحيث الكسب اه فتدبر  
قول الله ويحمل قال شيخنا حفظه الله تعالى فيه انه يلزم عليه تعالى حريته بلفظ واحد  
معنى واحد بعامل واحد والاعبرة بظاهر قول غير واحد في كثير من المجرى ان المجرى  
الم فانه مصادم للقاعدة المعروفة المشهورة من ان البديل على فية تكرر العامل  
ولما ذكر من نصيب بعضهم بوجوب حذف عامل البديل قوله ولو قال الى اي لو عكس  
ما صنعه قوله لا يجوزون ثباته الى فالمراد لا تستعمل عندهم قيا سا الا في العاني التي  
تبادر منها كالسببية والمصاحبة والاصناف في الباء نعم قال ليس الباء حقيقها  
الاصناف لا غير والكوفون يجوزون استعمالها قيا سا في غير ما يبادر منها ثم ظاهر ثباته  
البحر وموفق العلامة الامير رحمه هذا خلاص ما كتبه شيخنا في اول تقرير علي هاشم الاميري  
المأوي فافهم قوله على انه ذوال الى والجوز في غير الفعل بان يجعل في الكلام اشعاره بالكناية والرف  
تخيلا قوله التسمية الى لا يخفى ما فيه اذ يرد عليه تشبيها لشيء شيئا قوله قيل هذا ادراك التسمية  
على هذه التكون الادوات ليست من اركان التشبيه بل هي ومن اراد تخفيفه فيكون بذلك فعليه برهاني  
شيئا في حديث كل امرئ بال بظفر يرام قوله ويجوز الى لا يخفى رده على من له المام بغن الريشة  
فانها في جوف الفك بحيث ان لم بها اختصاصا بالنسبة للمشببه ومن العلوم عدم انزال اللزوم  
العقائ هذا محصل ما قرره شيخنا حفظه الله بوليه يندفع ما يتوهم الى تقدم ما يدفع هذا  
التوهم من اول الامر فتنبيهه وكلامه هذا يوهم ان المراد بالمعرفة نفس العلم كسبنا في علم الاثر عن الشارح  
ان المراد بها المسائل وهو يؤيد ما عرفتنه قول الله فتعني وجوه الخاط الان حقت النظر

١٢  
وتذكرت ما تقدم علمته ويود وقت حط البدق فتنبيه قوله اما على اشعاره الى لو قال اما على  
اعتبار تشبيهه كله سلة بالشمس وتسميتها شمسا مجازا فالجمعية ظاهرة له كلامه والا فاذكر  
يرد عليه ما ورد على ما تقدم فانه شيخنا فيحتاج لما سبق قوله بتقدير الغاء الى يجوز ان يكون  
قوله راو محمد رانها بدلا من قوله بكتلهم شمول المعرفة قوله بمعنى الصعوبة المناسب بمعنى  
النصيبا شيخنا قوله قد يرز اليه الى اي حيث اطلق انها تشبهت ولم يقل ضمنا  
قوله اما التكلم الى اخر اي لتعظيم نفسه كما هو ظاهر قوله لا يظهر سبب مدلولها  
فالمجاز لا يطلق اسم اللازم واردة الملزوم وهو اظهرها تعظيم الله ثم كون التجوز في الفعل  
با اعتبار جزوه او في نفس جزوه كما بينه شيخنا فيما كتبه على شرح فخصر السعد وحاشية المحقق  
المحشي عليه في مقام الحمد فارجع اليه ان شئت قوله اول التكلم الى اي لا تشارك التكلم مع غيره  
في الفعل وقوله احتفاء لنفسه فهو من الاطلاق على اللازم بواحدة قرينة الى والا فلا لزوم  
ثم يحمل المقام غير ما هو ظاهر كلامه من التجوز على كل حال ففطن قوله ولنغديعه علة التزيين وان لم  
تكن هناك من حيث التزيين فافهم قوله فلما الحمد مطلقا الى ليس الحمد المطلقا ما خلا عن الحمد عليه  
والحمد باعتبار الوصف ما اشتمل عليه كما هو ظاهر فان الحمد عليه ركن من اركان الحمد وانما  
الحمد المطلق هو الشناء لذلك جميل به وان اعتبار وصف غير ما وقع الشناء لاجله والمفيد  
هو الشناء لاجل جميل مع اعتبار ذلك نية عليه شيخنا حفظه الله تعالى قوله الا ان يقال  
الى قال شيخنا وكن عطفها لاسلام على نعمة قوله تا كيد النكرة وان كانت تأكيد للمعنى  
اللفوي كما هنا شيخنا قوله وفسر الى يقتضي بظاهرها انه لو كان يكفي مجرد ما يبادر منه  
في تحقق الايمان لغرض به وليس كذلك الا لو جري على غير هذا سبب في المقام فان المصنف  
كما هو مشرف بنسبة النبي صلى الله عليه وسلم الى الصدق منصف بما هو اعظم منه ومنه قوله  
وهو قبول النفس لذلك والاذعان له فلا وجه للتفسير بالاول دون الثاني مع كونه  
بصدد الحمد على ما هو اهل النعم كلها واسرها كما علم مما مر عن الشارح في كسب الاثر في  
ان الشارح فسر الاسلام بالاعمال مع كون الاسلام يطلق على الانقياد الظاهري الذي  
يلفقيه النطق بالشهادتين مع عدم انكار شيء مما علم من الدين بالقوة اذ اعتبار ابد اعظم  
منها المستلزم للاخر فتدبر ذلك لتعلم انه لا يرد على تفسير الاسلام هنا انه يقتضي



ان من نطق بالشهادتين ولم يتك شيئا مما علم من الدين بالضرورة ليس مسلما مع انه ليس كذلك فان مدار الاحكام الدينية التي مدارها على الاسلام على ذلك فان ذلك غفلة عن كون المقام مقام تفسير الاسلام المحمدي عليه واغايروا ذلك على ظاهر عبارة الجوهي لكونها لبيان الاسلام الذي نثر عليه الاحكام الدينية فافهم ذلك بندير قوله ومقابله ما وقع لبعض المناطقة من تفسير التصديق بالأذعان ظاهر غير مراد فان المحققين من المناطقة فسروا الأذعان في كلامه بآراء ذراك وفروع النسبة اولاد وقوعها فالأذعان في عبارة بعض المناطقة ليس بمعنى قبول النفس ميلها كما هو في عبارة المتكلمين فما ذكرنا الشارح واقف عليه المحشي فيه ما فيه قرر ذلك شيخنا نفعلا عن شيخه وغيره وقررنا شيخنا ايضا غير مرة ان التصديق عند المتكلمين بمعنى الأذعان والميل وقبول النفس دون المناطقة ام ثم رأيت المحشي فيما يأتي فيه على ذلك ان ادراك وقوع النسبة مثلا بمعنى مجرد تصور ذلك لا ينبغي عن تصديقا اذ الشارح يقع منه ذلك فالوجه انه لا بد من قول النفس ان النسبة واقعة اي مطابقه للواقع فهذا هو مراد المنطقيين بالأذعان وهو غير الأذعان بمعنى الميل قول الله اي قبولها الظاهر الحاجة الى ان يقال اي النفس كجسم الخلق في حضور من النطق بالشهادتين بل لا يناسب كما علم مما مر فتنبه على انه ينافي ذلك قوله فيما يأتي واعلم ان الكلام المحمدي لا يخفى فافهم قوله اي المتغاير الذي يتفرع هذا كما لا يخفى على من له ذوق بان محط التعليل هو التغاير وهو كذلك فان اعتبار مغزى ما يقطع النظر عن التغاير لا ينبغي ذكرها كما لا يخفى وجبته فلا صحة لجعل قوله لتغايرهما هو علة لقوله اعتبارا بمغزى ما كما لا يخفى وانظر هل يصح جعل قوله لتغايرهما بدلا من قوله اعتبارا والمح عليه فكلام الشارح صحيح غير محتاج الى التعليل الذي يحتاج اليه ما ذكره المحشي على فرض صحته فافهم قوله ولم يعتبر الا صدق الخد لا يخفى ما في دعوى اتحاد ما في الايمان والاسلام ولذلك قاله المحشي بعد ومعني اتحادها المحمدي ان ذلك لا ينفع الشارح فانه يريد تعليم حينئذ ان اتحادها بهذا المعنى لا يصلح نسبة لعدم الجمع بينهما هنا فان صدق المؤمن والمسلم على المولى لا يخل اهل الله اذا حمد محمد علي الأيمان فقط او على الاسلام فقط فلا محل لقوله وذكرها المصنف

بوجه كما لا يخفى عليك بالانصاف في الله والله اكان الغالب لا يخفى ان ما اشار اليه لا ينع الغلبة وكان منشأ ذكرها توهم ان كلامه يشير الى ان معناها الخفي ذلك لا يخفى مع اعتبار انه قد ينعمل في غير معناه الخفي ولا يخفى ان كلامه لا يشير الى ذلك نعم يشير بوجه ان الأصل عدم الاشتراك لكن الظاهر ان تخصيصه الجود برب من عمل في معنى خفي قد يراد ما قاله سم شرح شيخنا حفظه الله تعالى البيهقي المشهورين المتعلقين بما نقل عنهم الباء بعد مادة الاختصاص شرها جريلا مستوفيا لما يتعلق بذلك فان جمع كيه ان شئت قوله من ان البيان لما يبادر قوله لغيا مرابه دوننا في التعليل بذلك نظر فان بعض المزاي لا يجري فيه ذلك عند من تدبر الأثر ان امثله من الخفض لا مر فافهم مع عدم قيامه به على ان مجرد كونها مزاي لا نفسه بوجوبه هو المختص بها فافهم ذلك بندير قوله وتفضيله اي وكونه مفضلا ثم المراد بكونه افضل كونه اقرب الى الله وشره خلق بحسبه والمراد بالمزاي ما كان من كسبه صلى الله عليه وسلم كصلاته وصيامه وظهر هذا ان اوفي قوله كما او كفا على ظاهرها لا بمعنى التماثل بندير قوله على ان الله تعالى المح اي فلو سلمنا ان التفضيل بسبب زيادة كما لا اله سبحانه التفضيل تفضيل الله تعالى هذا الاعتبار قوله لا لا يصحح المح قيل انما يصحح لو غير رسول الله فقال جدا قوله وما يرد المح لكن يريد علينا ان البديل محتاج الى التفسير قوله بعد تفضيله المح اي فكان العامل اختلف وقوله على ما مر اي من الايراد الذي قدمه قريبا فافهم قوله رحمه الله تعالى ومن احب شيئا اكثر من ذلك مرتبط بقوله جيئ بها وكانه قيل جيئ بها لم يح الى اخوه ولأن من احب شيئا اكثر من ذلك هذا هو الظاهر فندير قوله لأن نبيا حال المح يعني بغريته انه غير مفيد على جعله جوا ولا يريد عليه ان ذلك يقتضي شيئا في قوله تعالى وكان صدقنا نبيا حال مع ان ذلك يقتضي انه قبل النبوة لم يكن صديقا لأننا نقول الغريزة مانعة من جعله على سق ما هنا في الاخر بندير قوله افادة مقارنة النبوة لا يخفى ان قوله لا كذا وكذا لا يفيده مقارنة الربوبية للمعنى على معنى ان الربوبية مع المحي حتى باعتبار اولها اذ غاية ما يفهم ان الربوبية متخفية في جميع اوقاف المحي وان تقدم اوله على المحي لا يخفى حينئذ ان



المخارطة التي تعيدها حال في قوله تعالى وكان رسولا نبيا عليا نبيها حال هي  
 ان نبوته متحقق في جميع اوقات كونه رسولا وهذا سائق فان العام متحقق في جميع  
 اوقاته متحقق الخاص فافهم ذلك وفي قوله الصفة تعيد المخارطة اذا كان لا زنة نظر  
 لا ينبغي عليك اذا لم تفعل عن معنى المخارطة الذي اراده وزعم ان الحال في تعيده عدم  
 القائل عليه عمله حال بدون هذا التأويل وعليه جعل خبرا نائيا قرينة صارفة  
 عنهما والكلام كله مبني على ان النبوة اعم مطلعا من الرسالة فلا تفعل **قوله**  
 والاول اولي لان الساتي يوهم انه لم يسم بها قبل لينونها في الشارح بالفعل فتدبر قوله  
 وما ضعف به اي الاول وقوله لا يخفى على احد ما فيه لان السماح فيه بذلك متحقق ولا ينافيه  
 ان مجموع الشارح مسوح به على انه لم يعتبر انه مسوح به فتدبر قوله المذكور الامر لها هذا  
 التأويل لتعلق قوله الخبر بقوله المأمور مع ان الذي في خبر ذكر الامر باللام بالكن  
 هذا ناطرا لا قوله امرنا دون قوله قولوا اللهم صل قوله وليس مشتقا الى هذا صريح  
 في ان قوله المأمور لها على ظاهره وليس على معنى المأمور بطلبها فتدبر قوله واذا اردت  
 الخ قال شيخ شيخنا ذلك اذا اردت ذلك ان تقول ايضا الخ لفظ صلي مشتق الخ ونقد مضافا  
 في قوله للمأمور بها اي بطلبها قوله ان صلاة المصنف بقوله اي طلبه رحمه بقوله اي المأمور  
 عليه بقوله قوله وكأنة قال اي الشارح وقوله انما صلي اي المصنف كما هو ظاهر قوله  
 ومنهم من حمل الخ قال شيخ شيخنا هذا لا يصح هنا الا ان اريد الارادة من حيث تعلقها  
 التوضيري اي على القول به قوله تليق بجوابه اي من يعطيه اتفاقا له كما لا يخفى فلا يوهم  
 انه من طلب الصلاة على حاله لا يليق به اشارة لذلك شيخ شيخنا عن نسخة المصنف في قوله  
 تكون بطلبه رحمه بما دة رحمه وبما دة الصلاة كما في البخاري قوله رحمه الله تعالى  
 الا دمين الخ لكن بما دة الصلاة ان اعتبر اصطلاح الشرح قوله حتى قيل ان نقل شيخ  
 شيخنا عن نسخة ان ذلك بشرط ان يصلي كل يوم عشرين الف مرة ويواظب على ذلك سنة  
 او يصلي كل يوم عشرة الف مرة ويواظب على ذلك سنين فان صلي بقصد الاشارة  
 في اقرب وقت وادنى ذلك الصلاة الاممية اه ثم اشارة شيخ شيخنا الى ان درجة الاول غير  
 مكسبة على الصحيح وانما المكسب هذه الانوار سواء اخذ له شيخا او لا **قوله**

وهي لم تذكر بمصنفها في الكلام اي لم تذكر فيه مختصة بالذكر بعد ذلك ما بعده فتدبر **قوله**  
 ودخولها في عموم الجواب عن ما يقال ان المسائل الصعبة وان لم تذكر على حدتها في داخله في عموم  
 المعاني ووجه عدم الضرر ان لم نقل من حيث انها مسائل صعبة والمثبه هو المسائل  
 الصعبة من حيث انها مسائل صعبة لا من حيث انها مسائل صعبة **قوله** لان هذه اللزوم  
 منها قد علمه صلى الله عليه وسلم مع انه عاين قوله وانما قبلت الخ ولا بد ما ان في  
 في الآخرة محل نقلها عن الهاء اذا لم تكن كذلك شيخ شيخنا **قوله** فهو من باب الكليطاي فالجاء  
 المتعلق به من باب الكلية او بالقضية المشتملة عليهم من باب الكلية فان فاضل في رتبة  
 على خلاف ذلك اي قامت على ان الحكم والقضية من باب الكلي في نفسه يجوز وكذا يقال  
 فيما يأتي لكن يتميز في نفسه على التفسير الاول على ما هو الظاهر من ان القضية التي تعلق فيها  
 على كل طرف لا تسمى عندهم كلا هذا والوجه ان يقال المعنى هو تفسير الكلية بجامعاته  
 لم يعتبر في كل هيئة اجتماعية لم الحكم قد يتعلق بمذلوله باعتبار المجموع فيكون  
 كلا وقد يتعلق به باعتبار كل واحد على حدة فيكون كلية مع عدم اختلاف حاله  
 هو في دلالة دلالة تكرار الواحد على كل حال وهو في مسألة الكل نظير قوله جل الصخرة  
 العظيمة زبد وعمر وديار خالد وتقول فيما يأتي بما يناسب ذلك فتدبر قوله  
 كما عراب فيقدر ان واحد عرب يعني ساكن البادية شيخ شيخنا **قوله** رحمه الله تعالى  
 لان فعلا في هذا واي ليس وقال الانعكاش يكون جمعا له شيخ شيخنا **قوله** اي المطف  
 على الضمير في عليه الخ ووجه جواز ذلك عندهم ظاهر لانهم قد من افراد ما اجازوه  
 وهو المطف على الضمير جرد من غير اعادة الجاز **قوله** اي المطف على الضمير  
 في عليه الخ على هذا يكون التعليل خاصا بالمثل وهو لا محذور فيه اصلا ذلك ان تعلم  
 غير خاص به ورجع الضمير الى ذلك لكن لا بقيد كون الضمير في عليه وكون الضمير ضمير متعدي  
 حينئذ من قولنا من غير اعادة الخ وهذا كله ظاهر **قوله** ويمكن دفعه الى ان يصادف نفسه  
 بأرجاع الضمير الى الصحابة والنجوم جميعا على وجه التعليل ووجه ظاهره فرسخ شيخنا الذي  
 قوله اولافهم الانتقال اي بواسطة الاستعمال الشائع عند ارادة ذلك **قوله** لم لزمها  
 الغاي داما مذكرة او مفردة وقوله اللازمة لشرط غالبا اي في غالب انواع



الجزاء وذلك الغالب هو المذكور في قوله اسمية طبيعية وبما مدح فلا منافاة بين لزوم الغلبة  
 ووجه لزوم الغاء لأما في جميع أنواع الجزاء مع كونها انما لزومة الشرط في الغالب يعلم  
 من قوله بعد وابتداء لأثره في الجملة فتدبر قوله لصوق الاسم للاسم أي الاسم كماله  
 واضح ولما لم يمكن لزوم الاسم لها فعلوا الممكن وهو لصوق الاسم بها قوله للاسم قال  
 شيخنا أي لصوق الاسم اه فتأمل قوله بحق ما حذف حقه هو ابتداء وأثره  
 ولو في الجملة قوله في الجملة الوجه انه مطلق في المعنى لقوله وابتداء ولقوله أثره  
 فان لزوم لصوق الاسم ابتداء في الجملة للاسم الذي هو اثر المبتدئ ولا يخفى ان الغاء في جواب  
 اما الذي لا يغترب بالغاء مع الشرط اثر في الجملة للشرط وقد بينا ذلك مر هذا ان  
 المعنى ولو في الجملة فتدبر قوله ما هنا اي التي هنا قوله رحمه تعالى فاقول بعد  
 الخ كان المناسب ان يكتب لفظه المنطق هنا بقلم الخرف ثم يكتب فيما يأتي بقلم السواد  
 بدلقوله والمنطق الخ نحو سحر هذا العلم بالمنطق لأن الخ والخطب في ذلك ليس قوله  
 ما استغناه هو وجوب استبعاد الجزاء بالنسبة الى الشرط وكون مضمون الجزاء امر ثابت  
 على كل حال فلا معنى لتغييره على ان الطرف من متعلقان الجزاء وتقدم له البحث  
 في ذلك عن الفاضل الروياني بأن الشرط هنا ليس للتعليق بل لجود الربط فلا يتم  
 ذلك قوله لوجوب الخ ها اطلاق الشرط حينئذ ومعلوم ان المتعلق على شيء مطلق قوي  
 تخففا من المتعلق على مقيد وكون تقييدا لقول المحمول جزاء هذه البعديه ادل على  
 امتثال طلب البدء بالسمة والمادة من تقييد شرطها لا شتخا كلام تقييد  
 يتعلق بذلك فيما كتبه على مختصر السعد وما شية الخشي عليه الا اذكر موضعه الكدان  
 قوله اي مدرك ادراكا كليا اي كثيرا ما اشعر به هذا التفسير من انه ليس المراد  
 بالادراك الكلي خصوص ما متعلقه كلي برده الخ جري على ما هو المشهور من ان انطلق  
 بمعنى المتفكر ما تقدم ذلك من ان الفكر الذي يعمل من خواص الانسان هو حركة النفس  
 في المقولات اي فيما يغاير المحسوسات بالمعنى الشامل لموهوم وقال ابن يونس  
 كما قاله شيخنا الادراك توجه النفس الى المعنى بتمامه وليس هذا لغير الانسان اذ  
 غيره افا له شعوره ولذلك ضرب الشارح على قوله الكلية ولا يخفى ما في عموم قوله

وليس هذا لغير الانسان الخ ولعل الخشي لا حظ هذا فلم يعول على ما قاله وقال  
 اقول الخ ولا يخفى انه كما ينافي في اختصاص الانسان بين الحيوان بتوجه النفس  
 الى تمام المعنى ينافي في اختصاصه من بينهم بالادراكات الكثيره او حركة النفس  
 في المقولات فتدبر قوله ولا يخفى ما فيه من انها فت لا يخفى ما فيه فان الانسان  
 ناطق بمعنى مدرك ادراكا كان كثير كما علم في كلامه آتفا وهذا العلم تتكرر به  
 ادراكات الانسان الكثير بأن يحصل فيها كثرة انم من التي كانت بدون ذلك  
 واضح لا شرافة فيه فافهم قوله الا ان يرد الخ لاجته اليه لما علمت قوله  
 كما ان الرب تعالى لا يخفى ما في ذلك من البشاعة اه شيخنا قوله يظهر الخ يرد على  
 كل ان فيه حذف الحرف المصدرى وابتداء صلته قوله على ادراك المسأل عن ادلتها وكذا  
 في الباقي قوله تجمعها جهة ومحتى اي جهة وهذه لتلك المسأل كما هو ظاهر وهي ايضا كون المسأل  
 باحثه عن المعومات التصورية والتقديرية من حيث صحة اتصالها الى المقولات فتدبر  
 بعد وهي اي الجهة المذكورة الموضوع فيه نوع ناسهل اي متعلقها الموضوع فافهم واخذ  
 ان لا تندبر وانما خط كلام شيخنا على ان الضمير عائذ الى المسأل من حيث موضوعه اقامه  
 قوله وجهة ومحتى عرضية الخ وهي عرضية الافكار وعن في الخطا وهي عرضية اي غيبية  
 لأنها اما لحفته لعار في احض مطلقا وهي مراعاته فتدبر قوله من حيث انها توصل الخ  
 سيأتي له قريبا ما بغية عدم صحة صنيعة هذا حيث قال من حيث انها توصل دون  
 ان يقول من حيث صحة انها توصل وما سينقله عن حاشية المطالع لا ينفعه كما لا يخفى فان  
 ذهب فقد روي كلامه لفظ صحة لم ينغم في المطوف وايضا هذا التعريف غير  
 مانع كما سننبه عليه عند آخر ما كتبه على قوله وموضوعه فنتبه قوله بشرط الخ  
 كل هذا على ان العلم بمعنى المسائل نبه عليه شيخنا قوله كالنجم الخ يظهر ان المراد  
 النجم بالفعل والافق وليس مغاير للمنطق بل اخض منه فهو ما وجهها فلا يظهر  
 ان النجم لا حق للانسان وعارض له بواسطة انه انسان ثم كون الحق النجم بوجه  
 انه انسان يحتاج لبيان والذي يظهر ان النجم لا حق له لجزوه فتأمل وقوله كالحركة  
 بالارادة يظهر ايضا ان المراد الحركة بالفعل والافق هي جزو معنى الحيوان فلا يقال



لا حقه للانسان بواسطة انها حيوان ثم راي في خلداني كون المتحرك بالارادة  
 جزوا ثانيا للحيوان ثم لا يخفى انه يرد ان حقوق هذه الحركة للانسان بواسطة انه جسم حاس  
 لا بواسطة جزوا انه حيوان اي جسم نام حساس الى شئنا نس لذلك بان الملائكة على  
 راي جمهور اهل السنة تلحقهم الحركة وليسوا من الحيوان على ما هو الظاهر من انه لا نمو للملك  
 فندبر ثم راي في المحشي في بحث الكليات ما نصه قال الغني كون الناطق مميز للانسان  
 عما سواه انا هو عند من لم يجعله مقولا على غير الحيوان اما عند من جعله مقولا  
 عليه فلا يكون الناطق فصلا للانسان بالنسبة للملائكة بل بالنسبة لما شاركه في جنسه  
 فان الملائكة عندهم ليست حيوانا لانها عندهم ليست اجساما ولكنها ناطقة في بعض  
 تصرف وقيل عدم حيوانيتهم لعدم غوهم وكالملائكة فيما ذكر الجراح فندبر قوله  
 ساو يعني لا يوحى الشئ بدونه وان وجد هو بدون ذلك الشئ ويشير اليه تعبير المحشي  
 بعد ولا يخفى ان ادراك الامور الغريبة الخفية السبب بوجوده في غير الانسان وهو معنى النجب  
 ثم ان قلت ان النجب لا يلحق النسناس اجتمعت الى بيان وجه كون الضحك لاحقا للانسان لوط  
 انه متعجب فندبر ثم راي في المحشي كتب في بحث الكليات على قول الشارح والخاصة قد تكون  
 للجنس كالشئ للحيوان وقد تكون للنوع كالضحك للانسان اي بناء على ما ذهب اليه الحكماء  
 من ان طبع الملائكة والجن لا يقتضي الضحك ولا البكاء ومن يقول بان طبعهم يقتضي ذلك  
 عليه ان لا يجعل الضاحك من خواص الانسان كذا قال الغني قال بعضهم وعلى الاول  
 يكون وقوع الضحك والبكاء منهم كما في بعض الآثار ليس باقتضاء الطبع بل هو اتفاقي  
 فلا يرتفع على الحكماء اقول وبهذا يجب ايضا عفا ورد على الاول انه حكيم ان  
 النسناس يضحك اذا راي او سمع ما ينبغي منه قائل اه قوله فلان للسادي  
 مستند الى ذات المعروض لا يخفى ان المسادي بالمعنى الذي اشار له سابقا وتقدم بيانه  
 لا يلزم ان يكون مستندا الى ذات المعروض اذ يجوز ان يكون مستندا الى لازم اعم فندبر قوله  
 كالحركة المراد هنا الحركة بتحركه الغير ثم قد تلحق الابيض بواسطة انه مركب من جوهرين  
 فدين لكن على راي المتكلمين الذين يقولون بالجواهر الغرد قوله وهو اعم اي مطلقا وهو  
 مبني على راي الحكماء الذين لا يقولون بخط طبيعي قوله بل في البتة اي في مجرد البتة

وكون ذلك الثبوت على وجه الضرر والقيام بواسطة امر آخر لا بد منه في ذلك وقوله  
 اذ الواردة الخ فيه انه على فرض الاتحاد لا يلزم توسط النار في العرف والمغاير لا يستلزم عدم  
 التوسط وعدمه واضح فلو حذف ذلك لكان اولي قائل قوله والتشيل الصحيح الخ  
 ربما توهم ان السطح غير مباين للجسم جزوه ومنشأ ذلك النظر الخارج والهاب لغبار  
 المعروض فالسطح عرض يقبل الغصة لذاته طولاً وعرضاً فقط والجسم عرض يقبل الغصة  
 لذاته طولاً وعرضاً وعمفا فندبر قوله فاعراض ذاتية الخ فيقال ايصال الغيبة او الغول  
 الشارح لا بد له من كذا وكلية كذا من المعامات او جريش مثلاً بائنة وكون كذا  
 من النصد يقات فضية او عانس فضية ثابت وكون موضوع الغضبة مثلاً كذا  
 ثابت ولا ينافي هذا قول المحشي بعد مثال البحث الخ كما لا يخفى على من تأمل ادبي تأمل اعلم  
 ان موضوع المسئلة اما نفس موضوع العلم الذي هي منه او جزو موضوعه او  
 عارض ذاتي من عوارض موضوعه وما ياتي عن الشارح فيم نظراً انه مخالف للموضوع  
 المؤيد بما في الخارج فافهم قوله وهكذا اي مثله في ورود ما ذكر قوله فلا غاير الخ  
 ومن هنا يعلم ان التعريف الالهي للمحشي غير مانع اذا علمت ان الجواب الالهي غير مانع  
 للاعراض فنبه قوله واجيب الخ في هذا الجواب نظراً انه لم يقد غاير الموضوعات  
 اذ قد علمت ان ما يبحث عنه في العلم لا يأتى في موضوعه وغايره ما افاده انه  
 وان كان البحث في كل من العلمين عن الایصال وما يثوق علم الایصال وذلك  
 هو احوال المعامات التصويرية والنصد يغيب اعني احوال موضوع كل من العلمين  
 الا ان ما يثوق علم الایصال بالنسبة للمنطق يشمل هيئة الموضوع  
 وبالنسبة للحساب لا يشمل ذلك فافهم ذلك فندبر قوله باعتبار موضوع  
 اي فندبته الى العلوم باعتبار موضوعه ومحصله فندبته موضوعه الى نفس  
 العلوم وقوله تصور او تصديق اي تصور مخصوص او تصديق مخصوص  
 وموضوع هذا العلم التصورات اي الكلية غير المخصوص بنصور دون تصور  
 وقوله والنصد يغتات اي الكلية كذلك فافهم قوله لان كل علم تصور يشترط في  
 علم اللغة فانه تصورات ولذلك قيل انه ليس من العلوم لان العلم اعم من السائل وجيب





بانه يرجع الى مسائل من مسائل ضمنية ويختل كلام الحاشي غير ذلك هو ان او بمعنى الواو  
 بالتصوير وهو متعلق بالمسائل مثلا وهذا هو الذي قررته شيخنا فافهم قوله اسم المسائل اي  
 بحيث يصدق بطلانها على حدته قوله فالرابع هو الاول قال شيخنا يريد عليه ان الرابع  
 فيه ما يستغني عنه ولعل وجه التكلف عدم البناء روال الرابع هو البناء وانتهى قائل  
 قوله رحمه تعالى روي الى قال شيخنا ومثل الاربعة المذكورة قوله واقول ان قال  
 شيخنا شيخنا فيه نظر ظاهر ان كان المنطق اسم المسائل الكلية وفروعا كما قال قريبا قوله  
 رحمه الله تعالى كالمعرض والعللة لم يقل ومثلها الغرض والعللة لا اعتبار بقصد الفاعل  
 فيها الغنصفي لا رخصتها فانه شيخنا عن ابن يونس قوله رحمه الله تعالى تقا للمصلحة  
 الفاء فاء النصيحة قوله لا انا نقول الى غاية ما في هذا عدم اعتبار بقصد الفاعل  
 الذي قصد اوله وهو الوجه اذ لو قصد حفر مائة ذراع مثلا لا جلي للماء <sup>فحينئذ</sup>  
 منها فظهر الماء لكان الماء علة غائية وغرضا باعتبار الفعل الذي حصل ولا نظر الى الكيفية  
 ليس هو الفعل الذي قصد اوله وهو كما لا يشبهة فيه عند منصف من نفسه قوله  
 فلا معنى لا قيل الى ترجع على بيان انه حقيقة لوضع بطريق النقل فتدبر قوله  
 وانما من الوضع الشخصي الى اخره لتخصص الوضع بشخص الموضوع وقصد منه بخصوص الموضوع  
 له قوله الا نرى الى اي ولا فرق بين الموضوع وغيره لعدم اعتبارهم التعدد في الموضوع  
 دليل على عدم اعتباره اصلا وفيه نظر يعلم مما مر فتدبر قوله لجعل الموضوع قيل التقدير  
 لجعل الموضوع له اه وهو الغفلة عن المرام كما لا يخفى فتدبر قوله وان لم نر الى شعر  
 بأنه غير عالم بعدم احتياجه الى تنغير في المطولات من كتب اللغة بقطع النظر عن شدة  
 طارئة فيرو عليه انه كيف ساع له الحكم عليهم بأنه غريب حسن فتدبر قوله سلمنا  
 الى على هذا السلام قوله بعد به الى المطولات يهتدي اسم ملائمة واما لذلك شيخنا  
 عن شيخنا قوله اقول صوابه قال شيخنا كلام الشارح على تقدير مضاف الى قال الاول  
 المنفرد المخصوص وداله هو لفظ الرجاء اه قوله وان ثبت الى فيه انه لا تحيل فيها الى الفيد  
 قوله من ظرفية المبني على جعل مبني الفصل والبيان من واد واحد كونهما من قبيل الالفاظ  
 الدهنية وقوله ويختل غير ذلك اي مع تقدير بيان بمعنى مبدل فيكون فاعلم قوله من

الى حسن من ذلك ان يكون مطلقا فيكون ناظرا لذلك ولتقدير الشارح بيان ولا اريد  
 فيكون مشير الى جواز كون الظرفية من ظرفية الدال في المدلول او الشيء في عمرته ولا يخفى عليك  
 انه لا يقال جميع الاربعة فيه تسامح على انه نزل لشيء واد عليه لان ذلك فهو منشأه لان  
 الزيادة داخلية في مبني الفصل فتدبر قوله لا انه بين في هذا الفصل الى فيه انه على هذا ليس  
 من الزجعة وشيء والزيادة عليه بل من الزجعة لجميع ما ذكره غاية الامر ان في كلامه حذف  
 الواو مع ما عطفن الا ان يقال مراده لانه بين مع هذا الفصل الى وان هذا لا يخلو غير  
 ما ذكره الشارح في كبريه الا انه مشتار اليه به فتدبر قوله على بصيرة اي مع بصيرة قوله  
 مستغنيا عن المادة بان كان غير مادة وغير محتاج الى المادة شيخنا شيخنا والاعراض وعدم  
 احتياجه الى المادة في الوجودين ظاهر لان العرض ما قام بغيره ولو جوهرا مجردا كالعالم  
 وسائر الاعراض النفسية افاده شيخنا قوله كالبحت عن احوال الافلاك والعناصر <sup>فحينئذ</sup>  
 ان الافلاك والعناصر محتاجة الى المادة وهو كذلك فانه لا يخفى لمعوم الفلك او العنصر لا  
 باعتبار مادة بسيطة والمادة في كلامه اعم من البسيطة والمركبة كما اظهر الى في شرح شيخنا  
 ما يوافقنا وافاد ان بساطة ذلك بمعنى عدم التركيب من اجسام مختلفة الطابع مع كون كل  
 جزء له اسم خاص وهذا خاص وان ذلك احد معان البساطة عندهم ومنها كون كل شيء  
 مساويا لجزءه المقداري رسما وهذا كالماء قال وخرج بقولنا لجزوه المقداري جزوه غير  
 المقداري فان الماء مركب من الهيدروجين والأكسجين وهما مختلفان قوله كما كانت الهندسة  
 فانها متعلقة بنحو الخط المنوي وذلك محتاج في الوجود الى ارجح الى المادة وقوله الى  
 فان مباحثه متعلقة بالالفاظ المحصورة وهي كذلك قوله اقول الى فديقال لما كانت  
 جهة المحصور غير معول عليها في المقام كما لا يخفى له بيال به فتدبر قوله ومكون الى ذلك  
 بيندفع ما يقال كلامه يقتضي اسم الغزوات الماضية من لم يشغل به اصلا قوله  
 رحمه الله يتوقف على حصول القوة في هذا العلم اي هو متوقف على هذا العلم كما هو ظاهر  
 فظهر لك ملائمة قول الحاشي في القياس علم المنطق يتوقف على كلام الشارح فافهم قوله  
 اشياء المناسبات حذفه نسبتي عليه بعض الاخوان قوله واقول الى ايجاب عنه بأنه لم يرد  
 تقدير متعلقا بالاشارة الى المتعلق السابق قوله ولان تنويه الى فيه نظر وانتهى

سيفي



ان الشغل بعد غير مناسب للعمل ومن المعلوم ان النزاع في الحد الحقيقي شغل يتجنى قوله  
 عند الاصوليين اي بعضهم والا فبعضهم لا يخصه بما عن دليل ومن هنا تقام ان المناسب  
 هنا النسبة التي ليس فيها القطر بعض فان الاصوليين جميعا منعوا عن ادراك  
 النسبة التصديقية قوله الى نفسه وغيره لوقال له ما يباينه وما هو هو منه كان  
 حسنا فافهم قوله او علة لتفصيله الى اي فلما اختلف المعلن كان العالم كما انه مختلف  
 وقوله على ما مر من انه لو اكتفى بذلك لما كان لمعهم معنى لعدم تصور الشغل في المسئلة  
 الا هكذا قوله بان المعلن الى اي فيلزم ان هذا تعريف بالاسم وقوله وبان الافكار  
 الى لا ينبغي ان مجرد ان احد التسمين من خواص الاجسام موجب للتفصيل بقوله كذا  
 فليس مراده انه حينئذ لا يتبع المعلن بل انه يوهم ان التصديق ليس من خواص اجسامهم  
 لما الكلام على رايهم هو واهل السنة فلا يقال الملازمة بمواهم مجردة لكن قد يغفل من تتبع  
 كلامهم يحدهم بعينهم ونكتل راي الفلاسفة في مثل ذلك قوله والمعلوم النظرة  
 تتوقف فيه ان تعقل المعلوم ولو نظريه والعام بها غير موقوف بوجه على ذلك النظر  
 كما لا ينبغي على من له تأمل صحيح ثم نفس تعقل المعلوم ان قلت هو ضروري فالظاهر  
 وان قلت هو نظري فتقول انما يتوقف على تعقل تعريفه والتعريف والمعرف واحد  
 بالذات واما توقف المعلوم النظريه فلا ورواه هنا في يحتاج الى جواب فافهم  
 ذلك بتدبر لتعلم ما في كلام الحاشي قوله فالصورة متجسست ذاتها معاونة تشفي  
 انها من هذه الحشيشية متعلق العالم بحيث يشق لها هذا الوصف من العالم وليس  
 كذلك كما لا ينبغي عليه مناس من الجواب انها لما كانت صورة متعلق العالم سموها باسمه  
 وهو ظاهر وانما قلنا يتشفي انما في هذه الحشيشية متعلق العالم ولم نقل قد وقع عليها  
 العالم لئلا يوهم خلاف ما هو جار عليه من ان العالم ليس مجرد فتدبر قوله انما لا يلزم  
 اي وتنوعه وعدم تنوعه بعد الجري على تعدده امر حقي فأراد اخرج حله تعالى  
 بما هو معلوم الانقضاء عنه قوله ما عثر من شبه قوله انه كان عليه ان يزيل لفظه  
 وقوعه شيئا قوله اي الى فاعلم من الاعلام شيئا قوله وهي كونها في الغابر  
 اسلوب ما قبله لان الاضافة لنسبة الاول الى الثاني والصفة على العكس

قوله بدون الادعاء اي بدون ميل القلب الذي هو شرط في التصديق على زعم السامع وقد  
 تقدم انه ليس بشرط فيه وسياتي للحاشي ذلك فبعض هذه الصور على ما هو الحق تصديق لا تصور  
 عندهم لكن تقدم لك ان الادعاء الذي اعتبره المناطق هو قول النفس ان النسبة  
 واقعة اي مطابقة للواقع مثلا وانه لا بد للتصديق من ذلك وانه غير الادعاء  
 بمعنى ميبها الذي هو معتبر عند اهل الكلام فثبته قوله باعتبار الى على هذا الاعتبار  
 يكون تحت قوله والنسبة الكلامية اثنان ويكون تحت قوله وادراك الموضوع  
 او المحمول او هما معا مع النسبة الكلامية اثنان ويكون تحت قوله او مع الشئان  
 بدون الادعاء اثنان ويكون تحت قوله والمتلوكة اثنان لكن اننا اذا تأملت  
 وجدت تحت المتلوكة ثمان صور وعينها تكون الصور احدي وثلاثين فافهم  
 وقد ذكرت ذلك لبعض الاخوان فسئل شيخ شيئا فنارعه فيه قائل بل كذلك ان  
 تقول على قياس كلام الحاشي حيث عدا ادراك الموضوع او المحمول وهما مع النسبة الكلامية  
 والحكمية هي ثلاث واربعون صورة بزيادة ادراك الموضوع او المحمول او هما مع النسبة الكلامية  
 الخبرية او الانشائية والمتلوكة باسنوات او مرجوحه بل هي تسع لما رجعنا صورة  
 بزيادة ادراك النسبة الكلامية الخبرية او الانشائية مع الحكمية بقطع النظر عن  
 ادراك الموضوع والمحمل كما في ادراك النسبة الكلامية والحكمية اذ لا بد فيه من ذلك  
 كما لا ينبغي وزيادة ادراك النسبة الكلامية كذلك مع المتلوكة باسنوات او مرجوحه  
 كذلك واذا نظرنا مثلا الى كون الحكمية بدون الادعاء والميل الى برهانية او جزئية  
 مطابقا ومطابقا راسخا او غير راسخ زادت الصور كثيرا وايالا ان تقول وادراك  
 الحكمية مع المتلوكة فان ذلك غير ممكن كما لا ينبغي ثم كل هذا مسابقة لصنع الحاشي  
 حيث اقتضى قوله في خمس عشر ون تفصيلا ان قوله او مع النسبتين ثمانية عشر صورة  
 منها ثلاث تجمع فيها الكلامية الانشائية مع الحكمية فاقضي ان الانشاء نسبة علمية  
 وليس كذلك اذ من المشهور ان الانشاء لا علم فيه وبالجمله قد ذكر ما لا يحج ذكره وذكر  
 ما ينبغي ذكره وقد جاريناه ولا ينبغي عليك اسقاط ما يجب اسقاطه من ذلك بعد هذا  
 البيان قوله رحمه الله تعالى من غير علم عليهم اي من غير ادراك ثبوت شئ له او انشاء



شيء عنه على وجه الادعاء والميل فتنبه قوله ولو استلزم الى اشار لذلك بقوله بطله  
 فالحق انه قد لا يلاحظ ان هذه الصورة لهذا الشيء قوله لزوم النسب وذلك لان  
 الحكم اللازم له مستلزم لنسبها آخر فيستلزم حكما آخر وهكذا قوله مصور تنفي الى  
 اي على وجه الادعاء والميل على راي الشارح ونسبه لما تقدم قوله اي مطابقة لنفس  
 الامر الى انظر هذا قوله وهذا ما رخصه الشارح فيه نظر فان الشارح تقدم له في  
 اتحاد التصديق عند المناطقة والمنطقيين ولا شك انه عند المنطقيين مقتضى الادعاء  
 بمعنى الرضا والميل وهذا لا يجب حمله على ذلك فالعمل على ان المراد انه لا بد من قول  
 ان النسبة واقعة مثلا سواء كان ذلك راجعا او جازما غير مطابق او مطابقا  
 راسخا او لا فيوافق ما قاله المصمم فافهم قوله وهو الظن اي طابق او لا قوله  
 وفي كلامه اشارة الى انظر ما وجه ذلك مع كونه قد اخرج الى تقدير مضاف فان  
 قلت وجهه صدق العندية بالقبليّة والبعدية مع المعية قلت الغنية مانعة  
 عن غير المراد ولا بد منها للناس بل ايضا فالوجه ان كلام الشارح اشارة الى  
 المراد من عند ويمكن ان ذلك هو مراد المنطقي فتدبر قوله لا مفهومه كما لا يخفى اذ بالظن  
 لكون التصور اذراك مفرد اي ادراك ليس مستقلا على نسبة حكمية اي ليس متعلقا  
 بها على ما ذكره الشارح هنا او ادراك مفرد اي ادراك ما ليس نسبة حكمية  
 على ما ذكره في كبريه والتصديق ادراك نسبة حكمية اي ادراك وقوع النسبة  
 الكلامية وعدم وقوعها لا يقال ان التصور مقدم على التصديق في الطبع ولا  
 عكسه اذ لا يحتاج لاحدهما الى الاخر كما لا يخفى على من تأمل ادبي تأمل وقال شيخنا  
 ان التصديق من قبيل الملكة والتصور من قبيل عدم الملكة فالنظر الى المفهوم يكون  
 التصديق مقدما بالطبع انتهى ولا يخفى ما فيه اه قوله ولو قال وكما التصور بالنسبة الى  
 لكان اخصر فيه ان المقام مقام استدلال شيخنا فمفهومها الله تعالى قوله اي ان  
 يجب تعدد ما لا يخفى انه لا حاجة الى ان يقال هنا او في ما بعده وليس علة فان ذلك مفهوم  
 من قوله شرط وقوله شرط وقال شيخنا كان عليهم ان يقول ذلك اه فامله قوله  
 فيقول ظاهره ثغاب هذه الاقوال والوجه ان القائل بانه عين الموجود مطلقا يقول

بانه وجه واعتبار ومعنى كونه عين الموجود انه ليس امر اذا على الذات والا القائل هو غير الموجود  
 مطلقا اما ان يقول هو حال مطلقا واما ان يقول هو وجه واعتبار مطلقا واما ان يقول  
 هو حال بالنسبة للمحدث وجه واعتبار بالنسبة للتقديم وليس ذلك بعيد جدا وان القائل  
 هو عينه في التقديم غيره في الحادث يقول هو وجه واعتبار بالنسبة للتقديم والعينية  
 بالمعنى السابق حال بالنسبة للمحدث فافهم قوله وبيان الحديث الى انظر ما وجه كون  
 القمر من النجوم على حالة واحدة مع انها تستفيد النور منها على مقتضى ظاهر قول القائل في مدح  
 الشيخ مصطفى البدرى لا غرو ان عرفنا بالجوهر ما طله وان تلك اغترفت من حجة البحر  
 بالشمس اشرف من الافلاك قاطبة واشرف من محيى مصطفى البدرى  
 ثم سئلت بعض أهل الميقات فقال ان النجوم عندهم ليس نورها مستفاد من غيرها كما لا يخفى  
 لأن القمر كروي الى محصله ان القمر كسائر الكواكب كروي نظام صغير وهو مستفيد النور  
 من الشمس بانطباع نورها فيه فاذا كانت الشمس فوقه كان النصف النير منه هو الاعلا الذي  
 يليها هو النصف المظلم منه فاذا فارقه يسيرا كان النصف النير منه معظم ونصفه المظلم  
 مع بعض نصفه الاسفل وكلما زاد في المغارقة استثار من الاسفل اكثر مما كان اولا  
 وانظام من الاعلا اكثر ما كان حتى يكون النير هو الاسفل والنظام هو الاعلا وذلك ليلة  
 الاربعة عشر ثم يحصل الغرب شيئا فشيئا فيكون الامر على عكس ما ذكره حتى يكون النير هو الاعلا  
 والنظام هو الاسفل فافهم قوله في حال اجتماعهما اول الشهر اي اول الحقيقى المسمى عندهم  
 وقت الولادة لاوله الاصطلاحي وللاول الشريعى عندهم فافهم اول حقيقى وهو وقت  
 الاجتماع وهو مختلف فتدبر وقت النظر وقد يكون وقت المطر وقد يكون غيرهما واول  
 اصطلاحى على مقتضى كمال شهر ونصف شهر واول شرعى وهو مفروض افاده بعض أهل  
 الميقات قوله وخروجها من النظرية الى فيه ان خروجها مع توقفها على ما ذكره مقتضى اللغة  
 فان النسبة الى النظر الاصطلاحي تقتضى بسبب اللغة خروجها والجواب ان هذا ليس باقتضاد  
 مجرد اللغة لكون النظر بالمعنى الاصطلاحي والنسبة اقتضاها مجرد اللغة قوله لأن فيم  
 المناسبة الى فيمان هذا انما يشير الى وجه خروجها من النظرية ويرشدك الى ذلك تأمل  
 في قوله ويصح جعل المحدث قائل والوجه ان قوله وهذا لا يعدم توقفه الا حينئذ قل



ونظر قافهم قوله رحمه الله تعالى فان النظري لا يفيده كلامه بطلان ان النظر هنا  
 ليس بالمعنى الاصطلاحي بل معني اعم بخلاف هذا وسينه المحشي على ذلك لكن لا يخفى ان  
 محومه لا يؤدي الى صدقه على الحدس والخبرة فهذا هو الذي جره على صديقه قافهم  
 قوله لا يظهر ارتباط اللفظ شيئا في توجيه الارطباط بينهما بالانتم عند تأمل  
 قوله والذي يظهر لي ان اقرب منه ان المعنى وحيد فسرره بذلك التفسير الذي عرفته  
 يجب ان يعتبرا بالنظر هنا اي في مقام بيان النظري ما هو اعم قافهم قوله هو اعم من القياس  
 ولو اعمه فيصدق بذلك وبالتعريف ولا يخفى ان المنا سببان يقول هو اعم من التعريف والقياس  
 لكنه جازي كلام الشارح قافهم قوله ان الخلاف بين نحو المصنف مع اصحاب القولين وبينهم  
 بعضهم مع بعض فيقول قوله كل من القائلين بصيغة الجمع لا النشئة والمراد بالآخر في قوله  
 ما اراد الآخر الجنس وقد انصرف في التعليل على ما قد يخفى كما لا يخفى والصواب بحذف قوله صار  
 من قوله لا يمنع ان بعضها صادر ضروريا كما لا يخفى قافهم قوله على قواعد رقيقة اركان  
 اضافة قواعد لما بعدها على معنى اللام ولا يخفى ان المضاف اليه ليس قواعد وان قال شيخ شجاعة ذلك  
 فتدبر قوله اقول فيه مسامحة الى قال شيخ شجاعة تقدم استعمال المفرد بمعنى المعنى في قوله ادراك  
 مفرد تصور اعم فيجوز ان يراد به هنا المعنى فيجتاح الى التقدير بعدي في قوله القسم  
 من اللفظ فتأمل قوله فالحمل على الاشتراك اولى اذ هو اعم على الحقيقة والآخر على الجواز  
 تحكم قوله وللبحث فيه مجال اذ الغرض هنا حصول الغالبة للفهم وهي تدل على ذلك  
 وليس الغرض هنا حصول الغرض قافهم قوله وهو الوضع الم افاد ذلك ان المراد تعريف  
 مطلق الدلالة لا خصوص اللفظية انتهى شيخ شجاعة قوله او العلم الغريبة عطفها بالاد  
 ليظهر رجوع التعليل الى خصوص هذا المعطوف كل الظهور والمراد الغريبة مطلقا لا خصوص  
 اللازمة للفظ بان كان هو الحقيقة اللغوية كما ينبغي فربما اراد هنا مطلق الدلالة  
 لا الدلالة عند اهل هذا الفن قوله واما اذا فهم من اللفظ اعم انما يعتبر في الوضع  
 التحقيقي دون التأويلي ثم اذا كان تأويليا بمنزلة تحقيقي بان كانت الغريبة لازمة للفظ  
 بان كان مجرورا الحقيقة اللغوية عند رجوع ووضع اللفظ وضع تحقيقيا فحينئذ ليدل  
 على المعنى بنفسه ووضعنا تأويليا فحينئذ ليدل على المعنى بواسطة قرينة

قافهم قوله والا لبيغ المربك اي ونحوها مما وضعه نوعي كالمشتقات قوله اقول الى  
 لا يخفى ان تعليله ياتي ذلك الخ وحمل الغريبة في كلامه على المنفصلة والجازي على القرينة  
 اللازمة يمنع منه التعليل ايضا كما لا يخفى والوجه ان دلالة الجواز غير معتبرة عندهم  
 كما هو مقتضى تعريفهم للوضع ومقتضى كلام السيد السابق نعم ان كانت الغريبة لازمة  
 للفظ اعتبار دلالة عنه هم ايضا ولا يريد ان المراد بالوضع في تعريف الدلالة مثل  
 الشخصي والتوحي والجازي موضوع بالنوع لأن المراد في تعريف الدلالة الوضع التحقيقي  
 والجازي موضوع بالوضع التأويلي ثم ان كلام المصنف والشارح في المحشي في المعنى التحقيقي  
 انه متى كانت الغريبة معينة للمعنى الجازي اعتبار دلالة عنه هم فتنه قوله لا  
 والفهم بمعنى الاد فقام الى انظر ما اذا اريد بهذا التأويل مع كونه لم يعز في دفع ذلك  
 شيئا اذ الدفع له اعتبار الكون المنسوب للفظ فان كل من الانعزام والمغزوم  
 وصف المدلول فلو قال والمراد كون الدال فهم منه الفهم المدلول بالفعل كفاه فتدبر  
 قوله وفي عبد الحكيم المعنى هذا لا يظهر قول المحشي بعد وينبغي على المعنى الى ان كانت  
 الحالة التي هي سبب في الغرض او الانتفال بالفعل لا معنى دلالة على الثاني البعد الغرض  
 او الانتفال بالفعل فيقول قول عبد الحكيم وكأنه قبل في حالة الى ما يناسب ذلك قافهم  
 ذلك بتدبر قوله فان قيل هذا السؤال وجوابه لا يختصان بدلالة غير اللفظ  
 وسبب في اخر الفصل في الشارح ما ينبغي نظره قوله فالجواب الى لا يتم هذا الجواب على ان المراد  
 بالطبع في دلالة اللفظ بالطبع طبع السامع وهو مبدء ادراكه اي العقل على احتمال  
 يأتي للمحشي والثاني انه النفس بل لا يتم على هذا ايضا عند تأمل وسيأتي خلافا  
 في معنى العقلية قوله اي كدلالة الى اوجه الى ذلك قول الشارح قبل كدلالة تغير العلم  
 فيقدر مثل ذلك ايضا في قوله كالملاشارة وكلامه بعد على نحو كلامه هنا قوله  
 لا يغني عن علة ان يدل على الغريبة قافهم قوله والحاسة اي حاسة البصر وفيه  
 اد البصر لا دخل له في دلالة اللفظ فدلالة في حال المشاهدة محض العقل والا لورد  
 ان حاسة الدلالة في ثلاث باطل كما لا يخفى ولو قال واقايد به بمصنعه ليكون ادراك  
 بواسطة مجرد اللفظ الدال بالفعل لا به وبالبصر كان صوابا قافهم قوله سواء كان



اي المبدء اي سواء كان له شعور كالنفس اولا وهذا التعميم شمل مبدء الآثار ومبدء الادراك  
الذي هو النفس والعقل وشمل غير ذلك المبدء لمبدء الحركة المختصة بالحيوان ومبدء خواص  
حجر مخصوص مثلا وهو المعنى الذي اودعه الله فيه ويجوز ان يكون الضمير في قوله سواء كان  
عائدا الي الاثر فافهم قوله والمراد بالطبع على الاول المبدء فهو بالنسبة للمثال مبدء لفظ  
الشخص باح فاذا لفظ زيد باح دل ذلك اللفظ بواسطة معرفة مبدء لفظ الشخص  
باح على وجه صدر زيد فتدبر **فصل** وعلى الثاني الحقيقة الم فيه انه لا معنى لدلالة اللفظ  
على معناه بطبيعة اي سبب حقيقة معناه قوله وعلى الثالث لما دلوا على في الدلالة  
الطبيعية غير هذا هو هذا المبدء دائما واما على الاول فتارة يكون وجه المصدر وانه  
مطلق الوجه الى غير ذلك ثم لم يظهر على الثالث وجه المقابلة بين هذا القسم والذي فيه  
ولا يتم الجواب السابق كما تقدم التنبه عليهم على ان النفس والكفل لا يشغل في دلالة  
اخ مثلا على وجه المصدر بل لابد من اعتبار طبيعة اللفظ اي مبدء الاثر  
الذي يصدر عنه الذي هو اللفظ كوجه المصدر فافهم قوله سواء لوحظ اللفظ  
الى شخصية الوضع باستحضار الموضوع كشخصه كما في وضع العلم ووضع الضمير ونوعه الوضع  
باستحضار الموضوع بالة كليه كما في وضع المشتقات وكما لو ظلت كلمات تركيب من ح م د فمعلم  
على هذه الذات الشخصية فالوضع على كل حال جزوي الا انه تارة يلاحظ بخصوصه وتارة  
يلاحظ بالة كليه ولا ينافي ان يكون الموضوع كليا كما هو ظاهر وهو من الوضع يكون الموضوع  
له خاصا مع استحضار خصوصه كليا في وضع الاعلام على الوجه المعروف او على الوجه الممثل له  
بالمثال المتخرج هو السابق ونحوه الوضع بعموم الموضوع له او استحضاره بالة كليه كما في وضع  
نور جبل ووضع الضمير على انا جزويات وضعها اذا عرفت هذا عرفت ان الوضع ينقسم  
الى شخصي ونوعي باعتبار الموضوع والخاص وعام باعتبار الموضوع له والعام  
اما الموضوع له عام واما الموضوع له خاص وعرفت ايضا ما في كلام المحققين من ابراهيم في المرام  
والتقصير في البيان ثم في عمله المعنى في المشتقات صامو فلا يخص **فصل** نظر وان اردت تحقيق  
المقام فعليك برسالة شيخنا في الوضع **قوله** يعني الى لا ينبغي ان معنى كون دلالة اللفظ  
وضعية انها منسوبة الى الوضع فحيث ان وضع اللفظ لمعناه واسطة فيها وحيث

ينبغي ان قول الشارح بتوسط الوضع اي له غير محتاج اليه يعني عنه قوله الوضعيه  
وانت اذا تأملت وجدت عدم انتفاض كل من الدلالة الثلاث بالاخرين متوقفا  
على ان المعنى بتوسط الوضع لهذا المعنى الذي دل عليه اللفظ او الذي دل اللفظ على خروجه  
او الذي دل اللفظ على لازمه كل دلالة بما يناسبها ولا ينبغي ان قوله الوضعيه لا يفيد  
ذلك كما حفظ ذلك فانه قد غفل عنه حتى قيل في هذا المقام فلا ينبغي ان يقال قوله  
رحم الله تعالى واهل المنطق الى سياتي في الشارح الخلاف في ان النصية والالتزامية **فصل**  
فتنبه قوله رحم الله تعالى دلالة اللفظ الى لا ينبغي ان الدلالة جنس قريب في تعريف دلالة  
المطابقة الذي تضمنه كلامه وقول شيخنا ان جنس بعينه لم يظهر وجهه ثم قد  
تقدم ان قوله الوضعيه مستفاد من الترجمة اخذت الشارح منها والوجه ان إضافة  
دلالة الى اللفظ عهدية بواسطة ما تقدم في الترجمة فعلا هذا لم ينبى على المصنف  
الا قوله بتوسط الوضع قوله وعلى الضوء تفننا وكذا على الجرم كما هو ظاهر ويأتي فيه مثل  
ما قال في الضوء قوله دخول المطابقة الى اي كما اطلق لفظ شمس على باعتبار وضعه له فان  
دلالة عليه حينئذ مطابقة ويصدق عليها انها دالة على جزو معناه باعتبار وضعه  
للمجم وكما لو اطلق على الجرم باعتبار وضعه له فان دلالة على الضوء حينئذ التزامية  
عليها انها دلالة على جزو معناه كذلك وكما لو اطلق على الضوء باعتبار وضعه له  
فان دلالة عليه حينئذ مطابقة ويصدق عليها انها دلالة على لازم معناه باعتبار  
وضعه للجرم وكما لو اطلق على المجموع باعتبار وضعه له فان دلالة حينئذ على الضوء  
تضمن ويصدق عليها انها دلالة على لازم معناه كذلك ورفع الغيب لذلك كله  
ظاهر قوله وهو على التحقيق الى الظاهر ان محط التحقيق التفصيل في الاف التحقيق المتع ولو  
أمن البس الذي هو لاي البصيرين قوله كما هنا فانه لو ارد المصنف رجوع الشارح  
الى اللفظ والبارز الى المعنى لكان المشارة دخلا في الجريان الصلة عليهم على ما هو الذي  
هو الاصل والبس نباد دخلا المراد سيا في المحقق عند قول المصنف فاول ما دل الى  
ان مثل هذا البس غير مضر لكن اشار هناك الى بعد ذلك فتدبر قوله لا يقتضاه الخ  
فيحتاج الى التاويل بأن يقال المراد ما ليس بخروج المعنى ولا لازمه بان كان عليه سواء



كان بسيطاً او مركباً ولا يخفى انه تكلف لا يغفر مثله عند ادراك هذا الفن <sup>ففي</sup> اي واختر وضع  
 اللفظ الخ فزعم على تقدير مضاف هو وضع مع تأويله بالموضوع له وكأنه قال دلالة اللفظ  
 على معقول يزد ولم ينقص على ما وضع له اللفظ قوله مخالفة كلامه في الجواز الى كل كلام  
 على الجواز الذي فرضته غير منفكة فلا يخالف ما سلفه المحشي عن السيد فان العربية في كلامه  
 محولة على المنفكة لكن يبعد هذا قوله والاسد للرجل الشجاع قوله اقول الى ما بان انه  
 نأ ولا النعل بالمبوس وقرره في شجاعتهم بعد قوله يظهر فيه الاشتغال الى يأخذ منه ان قوله  
 فهمت انه حيوان انه بعد فهم تمام المعنى كما لا يخفى قوله لان فهم المركب اي اجمال  
 اي فهم المركب من حيث انه مركب وقوله بفهم اجزائه الباء للتصريح بالمعنى بفهم اجزائه  
 من حيث انها اجزاء لحقيقة واحدة او للسببية فالمقتضي فهم الاجزاء لا من ذلك المشبه  
 كذا يظهر لي وعلى كل الغرض بالتعليل انه ليس فهم الجزاء متأخر عن فهم المعنى الذي هو  
 المركب اجمالاً اي فهم المركب من حيث انه مركب حتى يثبت الاشتغال فافهم قوله قد يفهم  
 اجمالاً اي قد يفهم من حيث انه مركب ثم ينقل الذهن الى كما مر في المثال وليس الغرض  
 بفهمه اجمالاً عدم فهم اجزائه وعدم معرفة حقيقته بان يفهم بوجه ما قوله  
 بأنه يشترط فيه انه انما يشترط في وسط وجود الكل بين وجود الجزاء في الذهن  
 بقطع النظر عن اللفظ ووجوده فيه بواسطة اللفظ وهذا لا يخالف انما فهم  
 على تقدم الجزاء بقطع النظر عن اللفظ وسببه المحشي على ذلك فثبت قوله هو انفارجه  
 تقدم الى اي تقدم ما حقيقياً ان قلنا ان فهم الكل غير فهم الجزاء بالذات واعتبارها  
 ان قلنا انه غير مجرد الاعتبار وقد تقدمت لذلك انفاشارة الى الجمع بين هذين  
 الاحتمالين فنفيه قوله والوجه ان يكذبه اي ليس في المثال السابقة الاخر الجزاء في فهم  
 المركب غاية الامر انه بعد فهم المركب قطع النظر عن الجزاء الذي لا يتعلق لغرض به  
 وسبب ما فيه قوله وهذا وجه من ذلك وهو من لا يقول العقلي هي التي تحف العقل  
 فيها والا فاللزام لم يخص العقل فيها قوله فهم الجزاء الى ما خالف قول الساجد بان  
 الوجه ان يكذب فهم الجزاء مرتين مرة في فهم الكل ومرة بعد وسيقول المحشي ان قوله  
 المذكور قد يدفع بمنع تكذيب الوجه ان لذلك وان اذا ذكرنا ما تقدم عند

الدلالة من ان المراد من الفهم الاشتغال علمت ان الحق مع المحشي وعبد الحكيم فإنه لا يفسح  
 عليك انه لا مانع من ان تلتفت الى الجزاء بصره فلتنظر من اللفظ بعد فهم اللزوم  
 والثوف على ذلك الاشتغال لا يثبت الاطرا في الدلالة المعبر عنها المناطقة كما لا يخفى  
 عليك بالانصاف قوله سواء قلنا الى مرتبط بقوله وان كان فهمه في ذاته فثبت قوله  
 رحمه الله تعالى أعبيدي ومثله عبيدي ويجري فيه التعليل هنا وفي كلام القرطبي كما لا يخفى  
 فان المعبر هو الوضع لهذا المعنى فيصير قوله لان بعض افراده لم يوضع له اللفظ وقال  
 ليخاف من شجته في التعليل شئ بالنسبة اليه اه فتأمل قوله واما جعلها اي دلالة  
 العام على بعض افراده قوله فثبت ان الكلام في دلالة المعبر في دلالة المركب والوجه في ضمه  
 ففيه ان الكلام في دلالة المعبر على حدته لا في دلالة المركب ولا في دلالة المعبر في ضمه  
 ثم فرض تسليم كل من الشقين وان في قوله يصح الى ما يناسب كلامه ما كان احسن واثم  
 فانك فافهم قوله في <sup>دلالة</sup> المركب الى اي على خلاف ظاهر الشارح قوله من العام صلة المركب قوله  
 على حكم احد الافراد صلة دلالة قوله ان وان كان الى اي فهمه ليس بما نوع وان نوعه القرطبي  
 قوله في ثبت الدرس ما يكتب فيه وقت الدرس مثلاً وفي اي علم هو لغرض من الاغراض قوله  
 اي لانه جزاء في الما نظر ما وجه توهم القرطبي كون هذا مانعاً من كونه جزء من الافراد الذي  
 يتخيل ما تعاضها هو اعتبار الكل لا الكلي لا الكل فتدبر قوله اقول الى ان ليس هذا مما انما كان  
 يفهم هنا قوله مما يؤيد على التأنييد قوله ولا بد من لزوم عقلاً بان يمتنع الخ قوله سواء  
 كان تصورين كالعلم والبصر وقوله ان تصديقين كالقياس والتجسس وقوله  
 او احدهما الى وقوع النسبة وطريقها وكفهوم الانسان اي الحيوان الناطق ووقوع  
 نسبة النطق الى الانسان اذ يلزم من ادراك مفهوم الانسان ادراك ذلك الوقوع  
 وهو خارج في المفهوم وكذا حدث العالم وانه لا بد له من محدث فتدبر قوله اي تصور  
 الخ هو حال الصفة كما لا يخفى ثم ان قيد كما لا يخفى ولا يصح هذا التفسير والوجه ان لواء  
 التلايه هي هنا كلابه زيد الى حيوان ولا شك ان مطلق المعنى الاخص من اللازم  
 البين المصهور بالمعنى الاعم اعم في نفسه من اللازم الذهني لم ياتي قوله ما يلزم من تصور  
 ملزومه تصور واقعي لا لازم بين قوله وهو ملازم الخ يعني ان اللازم بهذا تصور اللازم



واللزوم لا يحتاج الى دليل هذا هو المراد بلزوم ظهور اللزوم دسنيته عليه الشارح فلا يقال  
 ان ظهور اللزوم غير لازم لظهور اللزوم والمزوم في شيء مما ذكره فتدبر قوله الا اذا  
 اريد الانسان ومغايرته للمفرد في قوله لانه كما لا يخفى في ظهور اللزوم في ما في قوله ما في اليه  
 فاعل كفي وقوله من ظهور البيان لها وضمير قوله فيه عائد على ظهور اللزوم اليين بالمعنى  
 الاعم خصوص القسم المضاد للبين بالمعنى الاخص وتحصل كلامه ان القسم للمضاد للبين بالمعنى  
 الاخص شبه اليين بالمعنى الاعم فاطلق عليه اسمه ووجه التسمية انه كما لا يخفى في ظهور  
 اللزوم ظهور والمزوم كفي في ظهور اللزوم والمزوم ولا عكس لظهور اللزوم يظهر  
 في اليين بالمعنى الاخص وظهر اللزوم والمزوم معبر في اليين بالمعنى الاعم اعني القسم  
 للبين بالمعنى الاخص فالعبار فيه كافي في ظهور اللزوم فيه وفي غير الذي هو اليين بالمعنى  
 الاخص والمغير في غيره المذكور غير كافي في ظهور اللزوم فيه فحاشا ان يكون ذلك الغير  
 وهو اي ذلك الغير ليس له ما يجعله كانه شامل له فلم يخرج عن عدم شموله له وقد  
 نقرنا اليين بالمعنى الاعم بالاطلاق الشائع شامل للبين بالمعنى الاخص فصار القسم  
 المضاد له متشابه اليين بالمعنى الاعم في مطلق الشمول للبين بالمعنى الاخص فافهم  
 ذلك قوله وفي كلام الشارح في بيان الطريق الثاني لا الاول كما لا يخفى على مثال  
 قوله وبان يلزم ذهنا وخارجا كذلك اي اعم من ان يكون اللزوم غير بين او بينا  
 بضميه قوله وهو الله تعالى والخارج اي خارج الذهن وان لم يكن في خارج الاعيان  
 ليشمل حال والاغنياء او شيئا شيئا قوله اي ظهور لزوم اللزوم لم قلنا ان ما في  
 التعريف واقعة على لازم بين الذي هو القسم فلا وجه لما ذكره فتدبر قوله  
 الا ان يمنع اي بان ظهوره بمفهومه الذي هو الحيوان المفرد من لزمه ظهور  
 شيئا عنه راجع الاقتراس في القاموس وتتم هذا قوله كما عرفت اي حيث قال اقول  
 في شرح الراجح هو الذي عليه الشرح لا فليس مما قبل قول الجمهور كفاية لونه الا والاي  
 فقط كما نوهم قوله يحتمل ان كلام المصنف لا وعده هذا الاحتمال لا يخرج كلامه قوله  
 واذا اخذ من حيث ذاته اي بان كان التفسير غير معبر في الثاني الم اذا ذكرت  
 ما تقدم من ان المراد بالعلم الاثبات علمنا انه لا اهل لهذا البحث ولا حاجة الى

ويأتي عن عبد الحكيم قريبا ما يؤيد ذلك فتدبر قوله او اخر عنه انظر صوف ذلك قوله  
 فمن قوله وجزوه لان المعنى الى اما هذا فيشعر به حذفه لفظ تمام من غير الطائفة  
 واما كون المعنى ان كان له لازم فلا دليل عليه فلا يفرغ من كلامه ان الطائفة لا  
 تستلزم الالتزام ولا يجب ان يقال ان المعنى ما ذكره بقية ان قوله وجزوه على معنى  
 ان كان له جزو كما لا يخفى على من له ادنى تأمل قوله اي عدم تركيب لعدم التركيب  
 مختلفة الطائفة مع كون كل جزو له اسم خاص وحدها من الذي هو معنى بساطة العلم  
 والا فلاك عند الفلاسفة كما تقدم عن شيخ شيخنا ولا يكون كل شيء مساويا لجزوه المفاد  
 رسما وهذا الذي هو معنى بساطة الخوالماء عندهم كما تقدم عن شيخ شيخنا ايضا وتقدم عنه  
 ان البساطة عند الفلاسفة لها معان كثيرة قوله ولهذا كان البسيط اي بمعنى بالتركيب  
 لما هيته من جنس وفصل كما يقيد ما قبله قوله لا سلم عدم تركيب البسيط من اجزاء  
 ذهنية اي ليست جنسا وفصلا و مدار دلالة التضمن على وجود تركيب الماهية  
 مطلقا فتدبر قوله فيخالف ما قاله في الايمان ان العرض من تعينه في اليين لا يشكال  
 ما قاله بما يخالفه ومجرد الخالفه لما قاله لا يضر في عدم التسليم فتدبر قوله وكما يجب  
 الوجود قال شيخ شيخنا في اسائه الادب قوله تونه اي الماهية والادع كونها قوله  
 اقول الم لا يخفى صحة هذا الكلام وابطاله للرد السابق ولا يخفى انه لا يرد مذهبنا بذهب  
 فتدبر شيخنا ان من رد على الفخر لا عن مذهبه فويرد عليه بوزن مذهبنا في نظر  
 ظاهر وكيف يستدل بحال السمع له الفخر ولا يلزم تسليمه له فتدبر قوله بالنصب ليقيدانه بما فهم  
 من كلام المصنف شيخ شيخنا قوله يجوز في هذا الجواز نظر لان ظهور التركيب لزمه تصديقه كما تقدم  
 الاشارة اليه وتقدم عند تعريف اللزوم الذهني ان المراد بالظهور فيه الادراك فتدبر قوله  
 سيأتي الا هنا مجرد تنبيه من المحشي لا عطف من منه على الشارح كما لا يخفى قوله رحمه  
 الله تعالى لتوقفها على مقدرة عقليتها على كونها اذ لو لان هذه المقدرة العقلية ثابتة  
 لما حصلت دلالة الالتزام وليس للمعنى لتوقفها على تفعل هذه المقدرة ومثله ان يقال في ما بعد  
 وقوله فم لازم اي اليين بالمعنى الاخص فتدبر قوله كان الانسب الم وما قاله بصلاح  
 لتعيل كونها عقليه من حيث ان الجزئية اي كونها لول جزو المعنى كعقليتها



العقل فافهم قوله بأن تقول هو الجسم فيه ان الجسم فوقه جنس اعلانه وهو الجوهر والجسم دال  
 على عدة اجزاء من اجزاء الانسان كل جزء منها مدلول للجسم بالنسبة وقوله الثاني في الجوز  
 الذي يضم الى الجسم هو النور وهو مدلول للناسي بالنسبة فكنا يقال فيها بعدنا بياض فندرك  
 قوله لا نكح ذكرنا بالحيوان الجسم الخ اي ذكرنا به كل واحد منها بدلالة النسخ وان كان ذكر  
 المجموع به بدلالة المطابقة وهو واضح ومثله ما بعده ولم الاجزؤ اي كلا او بعضا كما في قوله  
 قول الله اي من جهة الافراد لا مطلقا وقوله والاله اي الانفصل من جهة الافراد بان  
 فاما من اي جهة فلا يصح لأن بحث الدلالة من مباحث الالفاظ وليس في هذا الفصل قوله  
 رحمه الله تعالى واستمر حتى الخ الاستمرار الى الاعتبار ويشعره والعادة اذا استحكمت يتراى  
 صوابها فيما يشابه محلها فكانه قال واستمر ذلك فاعنيدها والمنفعة كأنه ينبغي نفسه  
 بالفاظ متخيلة اي خارجية لأذهنية اذا دخل ما ذكر فيها فافهم قوله على رأي الجمهور  
 مرتبط بالنفس وما بعده وغيره اي غيرهم يقال اي مشغل هو الالفاظ وخرج عن ذلك  
 المصل فافهم قوله اي ينطبق به اي يشغل قوله والمشيئة للاطلاق اذا المذكور في الجبهة هو  
 المحيطة وكما كان كذلك فهو من حيثية الاطلاق قوله لا يعين ان ما الخ هو وان لم يعين ذلك  
 يجعله الاولي فنسبه قوله المبني الخ اذ هو شامل له قوله لوجه من الجنس الا فرج لوجه من الجنس قوله  
 ان اعتبارهم سفلهم ان زيادة القصد لا تعني شيئا فالوجه ان المراد يدل باعتبار حالته اللفظة  
 جزؤه الخ كما هو الشارح وقوله على جزؤه معناه تنبيه للكلام بذكر متعلقه كما قال الشارح فيما  
 يأتي فافهم ذلك قوله وان اعتبر اعم الخ حيث اعتبر الجزؤ اعم فليقبل المعنى كذلك ويستلزم  
 انهم وتأبط شل وعبد الله اعلا ما كالحوان الناطق اي يبطلها بحد كرتب معنا وحد المغز  
 جمعا فندير قوله فلا بد لنسبها الخ زيادة القصد غير مغنية شيئا فان دلالة الجزؤ  
 باعتبار كونه مفردا قصدية وقد قال اعم من ان يكون جزؤ او مفرد فندير قوله بديل كلامه  
 الذي الخ لم يرد بذلك كونه جعل جزؤه على خلاف التحقيق فيما يأتي والاولاد وانه انما  
 جعله والا على معنى ليس جزؤه معناه والمخرجة هنا بقوله اعلا ما دلالة على جزؤه معناه  
 بالنزول وتسلم انه قبل العلميه مركب وانما اواد بذلك قوله فيما يأتي بناء على خلاف ما عرفت  
 الذي هو راجع الى انهم باعتبار احدى حالتيه هناك التي هي العلميه فانه مطلق هناك

عن العلميه او عنه وما والي عبد الله علما والي الحيوان الناطق كذلك يشي باحقته الى  
 ما ذكره هنا في قوله واما ما يتوهم الخ من ان اجزاء الاعلام الاخيرة لا دلالة لها على شيء  
 في حالة العلميه فهذا لا يدل كمالا لحيي عبي متأمل عبي ان قوله اعلا ما راجع الى انهم فافهم  
 ذلك بتدبر قوله رحمه الله تعالى واما ما يتوهم من دلالة اجزاء الاعلام الاخيرة اي بالغة  
 الحالة الراهنة اي كونها اعلاما والمراد دلالتها على شيء سواء كان جزءا للمعنى او لا كما هو  
 ظاهر قوله فلا مغزوم الخ اي فلما جعل قوله اعلاما غير راجع اليه ولم يقط مبتدا خبره  
 وفي نسخة المتقدم قوله اي مع الهيئة الخ التي هي قائمة بمجموع المنبئين قوله الاولي  
 الخ قال شيخنا شيخنا المنفرد للشارح حل المعنى لا الاعراب والاعراب هو ان الجار والمجرور  
 حال ما في قوله ما دل الاشارة الى تعريف المفرد الخ وفيه انه يفني اعتبار ذلك في  
 مغزوم المركب وليس كذلك قوله ذكر هذا الخ فيه انه توطئة لقوله وقد تقدمت الاوان  
 افرشخ شيخنا كلام المحشي قوله اما مغزومه اي المركب ولو مرج بذلك لكان اظهر وكانه  
 قال فزان المركب نوعا ما مغزومه فيقدم قوله وهي مأخوذة في تعريف المركب الخ لا يخفى ضعف  
 التوجيه على من تأمل هنا فان الاخذ في التعريف لا دخل له في الشغل بل هو موقف عليه  
 فافهم قوله ومركب الخ اي سواء كان غير محصل من ضم كلمة الى اخرى كما انكم مطلقا وويل  
 لذلك او كان مقصلا من ذلك كعبد الله علما فليس جعل انهم هنا مركبا مبنياعلي انه  
 متحصل من كلمتين اب وكم ولذلك كان لا يدل جزؤه معناه لا قبل العلميه  
 ولا بعدها فتفكيكه ليس تفكيكا لاصل والكان جزؤه والا على جزؤه معناه اذالم  
 يكن علما فنسبه وافهم قوله بني عبي خلاف ما عطفه اذ على ما عطفه لا حاجة اليه ولذلك  
 قوله بني لا كنسابه التذكير من المضاف اليه قوله لحوف البس اذ ينبغي خلاف المراد  
 اذ الظاهر جريان الصلة على ما هي له ولم الا ان يقال الخ تقدم له عند قول المصنف  
 دلالة اللفظ على ما وافقه انه كتب على قول الشارح اي وافق ذلك اللفظ ما عطفه  
 فيم اشارة الى ان الضمير اليها وز في قول المصنف وافقه يرجع الى اللفظ فيكون الضمير  
 المستتر فيه راجعا اليها ما والمكس وان صح باعتبار المعنى لأن كلا منهما موافق  
 لصاحبه يلزم عليه جريان الصلة او الصفة على غير ما هي له مع عدم الابرار وهو



علي التحقيق ممنوع عند خوف البس كما هنا وخلاف الاول عند ائنه نصيبه في الموضوعين  
 مختلف ولعل ما هناك هو التحقيق والادعاء قول فلا يصح ان لان بوصفها بما لا في ذلك  
 من الحكم عليها وغير المنقل لا يحكم عليه ويتعلق بهذا المجل اي ان كثيرة لا تخفى على من اتقن  
 مبحث النسخية في علم البيان فتدبرهم دون حرف اخر وباعتبار وضعه على خروبي  
 على الخلاف وباعتبار استغاله خروبي قوله اقول هذا المجل في المحل ان المراد من المفرد لفظه  
 فقال ذلك وهو خلاف الظاهر ثم يرد عليه بعد ذلك ان ما صدق معناه العاطف يحتاج  
 الى النظر الى معني ذلك الماصدق وهذا تكلف لا داعي اليه والوجه الاخذ بظاهره ان  
 حكمه على المفرد حكم على مدلوله بخود زيد ورجل واذا الشارح ان انعام ذلك للدلول  
 بالنظر الى معناه فافهم ذلك فتدبر ان كلام الخشي ليس فاسدا وقايل يحتاج ان يفسد  
 فتدبر قوله هل موطنه هو ما كان عليه معنى هو وحمل الاستغناء ما كان على معنى هو وذلك  
 قوله والمعانوم اي المخطر بذهن السامع وقوله والمجهر اي الذي ليس بخطا في السامع فلا  
 يقال هذا ككل الواقع فان المعرفة المجهر اذ لو كان معلوما لما احتاج لتعريف والتعريف  
 معلوم اذ لو كان مجرولا لما امكن شرح الماهية به ولم يتركب الجزئين كلفه  
 والشخص سنعلم قريبا انشاء الله تعالى ما يتعلق بذلك فتدبر قوله انه شفق على عدم  
 وجوده خارجا انظر كيف هذا مع خلاف في الوجود والعقالي فالطريقه الاولى هي الحق  
 هو التحقيق انه لا وجود للملكي لم يرد عليه انه لا شبهة في ان الحيوان من جهة ما يقوم  
 زيدا مثلا ولا شك ان ما يقوم به الوجود الخارجي جازي فلا معنى لما قيل ان الكلي  
 جزو اعتباري للجزوي اذ لا معنى لكونه جزوا اعتباريا لخارجي الكلي هو كل له تقوم  
 به وبغيره معه على انه يلزمه ان الوجود في الخارج حقيقة اقا هو جزو زيد لا زيد نفسه  
 مثلا ان قالوا ان الشخص ذاته في الجزوي او ان الوجود في الخارج شخصا زيدا فاجابة  
 عنه دون شيء من زيدان قالوا بخلاف ذلك واللازم على كل ما طرأ به لا شبهة ولا يحسب  
 كون الوجود في الجزوي حصاة من الكلي لان نفس الكلي كما قيل ايضا فانه ان اريد ان الوجود  
 في زيد مثلا فرد من افراد الحيوان لا الى حيوان عام الكلام لهذا الفرد الذي في زيدان لانه  
 ان الوجود في زيد مثلا جزو الحيوان لا كله فلا معنى له كما لا يخفى فالحق ان الكلي الطبيعي

له وجود في ضمنه كل فرد جزوا ويل ياتي في يد يحتاج اليه في اعتبار كونه في ضمنه ان قلت لو كان  
 موجودا في الخارج لاشخص قلت هو كذلك لكن لما كانت شئته كليا باعتبار صورته الذهنية  
 وقطع النظر عن شخصه ولذلك اتحدث الصورته ذهنا كان كانه غير مشخص اصلا  
 ان قلت ما في الافراد ينقطع النظر عن الشخصا واحدا في الخارج او متعدد كذلك اما الاول  
 فما طرأ ضرورة ان الواحد في الخارج لا يكون جزوا من كل واحد من الافراد اذ مقتضى كونه  
 جزوا هذا انه ليس جزوا وهذا وعكسه فيلزم اجتماع التقيضين وهو محال واما الثاني  
 فما طرأ ايضا اذ كيف ينقل متعدد في الخارج مع عدم اعتبار مشخص اصلا فقلت عدم نقل  
 ذلك لمصور العقل عن ادائه وله نظائر لا تفي انك لا تنقل عدم ثباتي ما هو جزو  
 بالفعل مع ثبوت ذلك في صفاته تعالى فان ابيث ذلك ودد عليك ما سمعته ولا  
 اظنك تحاول رفعه ان فرغته فتدبر وتنبه لما علم ضمنا اعني انه لا يلزم ان يكون  
 الشخص من جملة الجزوي لانه امر اعتباري والحق ان الشخصا ايضا ليس من الجزوي  
 لان منها ما هو اعتباري ولا حاجة الي جعل البعض داخلا والبعض خارجا نعم  
 جزوه الشخص المعين شخصه وبمعينه كيد زيد الشخص المعينه فانها شخصه  
 وتعينه وان كان ذلك بواسطة شخصها المادي كشخصها هذه كذا لا يقال ان زيد  
 مركب من حيوان والناطق والشخصا انهي جزائه اني شخصه كما لا يخفى وقد بان  
 لك من هذا ان جزوي النوع هو نفس النوع في الخارج لكن باعتبار الانشغال الي شخص  
 فزيد مثلا باعتبار عدم الالتفات الى شخصه نوع هو الانسان مهورته ومهورته غيره  
 من عمرو ونحوه واحدا ذهنا فنطبق على الجميع ولذا يقال الانسان كلي وعام وشامل لجميع  
 الافراد زيد وغيره وباعتبار الانشغال الى شخصه جزوي ذلك النوع فان قلت  
 قد انفقوا على ان الكلي لا وجود له في الخارج على الاستقلال واذا اختلف في وجوده  
 في ضمن جزوي وهذا يقتضي وجوده في الخارج على الاستقلال قلت معنى ذلك عند من لا  
 ينكر ما سمعته انه لا يوجد في الخارج غير مشخص ومعناه عند من ينكر مردود  
 بما تقدم ووجوده في ضمن الذي وقع الخلاف فيه عند من لا ينكر ما سمعته بالنسبة  
 للنوع كما في ذلك انه لما كان الشخص ماموظا في الجزوي والكان خارجا عنه كان



كأنه جزؤ منه بجامع وجوب الاعتبار في كل مكان النوع الكلي كأنه في ضمن الجزوي  
 قوله ان اراد معناه الا كأنه جعل ابوته لهم من الشفاعة وجري على ان الشفاعة من العلم  
 وتعلمت رد ذلك وامان ان غير محو زيد الشفاعة فيه بنوه فيه ان هذا مركب على انه لا يرى  
 شيئا لهم خبر عن البنات معيدا بالغاية هو هذا انما يصلح دليلا للخبر لا خبرا والذي يدل هو  
 عليه شركته غير الشراكة الاصطلاحية فنبهه قوله او التعدي به اي التعدي في خاص على حد  
 ذهب الله بنورهم فتدبر قوله لأن المعنى المعلقة لقوله للمثاليه اي الى معنى الكلي اي مدلوله  
 كمدلول الحيوان الذي هو كلي قوله اقول الخ فيه نظر ذلك جعل اسم الاشياء ما فهم من التفتيش  
 من ان لهم اصطلاحا آخر ولا شك ان ذلك علة التفتيش وجهة مفهومة التفتيش لا للنبيل  
 فيها فافهم قوله لأن البياض الخ ولا يخفى ان هذا اللازم اعم فعلا فرض عدم ملزومه  
 وتغيض ملزومه لا يلزم ارتفاع التفتيش كما توهم فنبهه قوله لا يخفى ان انكشافها  
 لعبارة الشارح احتياج صدرها على هذا الى نطق كما لا يخفى قوله لأنه الملازم للمفهوم ان  
 ما ذكره ملازم لذلك يجعل الضمير في وضعه عائدا الى ما عاد اليه الضمير في مؤخره  
 فافهم قوله ان يقول وهو افهام الاشتراك ومع ذلك يحتاج الى المضاف في السابق كما لا يخفى  
 قوله ولم ينبه هنا اي ديبه عليه بعد فنبهه قوله احذر ربه الى معنى على ايضاح جزو  
 على مطلق جزو اعم من ان يكون كليا او جزويا وهو وان كان ساغنا لكن مقتضاها حسب  
 الظاهر ان تكون ما في قوله والعربي ما ليس كذلك لبيت واقعة على كلي وجنس  
 يفيد تعريف العرضي لصدقه بالجزوي الا ان يكون المفهوم على هذا الاصطلاح ليس  
 هو الكلي فتدبر قوله والظاهر الخ يقتضي ذلك ان خلاف الظاهر عدم اعتبار هذا التعبد  
 قوله بأن يكون الجزو المادي داخلا وهو غير صحيح فكان في جميع الاصطلاحات هو الكلي  
 فتدبر قوله المركب من الماهية والشخص <sup>التي</sup> علمت مما سبق فناد ذلك الا ان يوتي  
 التركيب في كلامه بأنه ملاك ان الماصدق هو الماهية باعتبار الشخص في الخارج كان كأنه  
 مركب منها ومنه وكان كأنه كل وهي جزؤ فتدبر قوله وما صدق الشيء افرادة وقال  
 شيخنا عن بعضهم واصله ابن يونس ان ما صدق الشيء مصدق الشيء في افراد  
 اه فاصل قوله وجود الكسائي الخ فتدبر وليس هذا من لا يخفى الا ان جري المصنف على راي

غير الكسائي والا فرب عليه قول الكسائي ولا يحتاج الى الجواب الذي ذكره الشارح فافهم  
 قوله اقول لا يخفى ما في هذا الكلام ومنشأه انتقاد النظر فأنه لا شغل  
 بالنسبة لقوله للذات انما هو بالنسبة لقوله او لا فنبهه قوله اقول الخ علمت مما تقدم  
 ان الحق ما قاله الشارح فتدبر وتنبه لظاهر قوله بعد واعلم الخ فأنه مؤيد لما تقدم  
 لنا فافهم قوله لأن ما واقعة على الكلي فكان وجه ذلك عنده هو النظر الى المعرف فقه  
 قدم انه لا ينظر لذلك ولا المثل كالمفهوم وان كان غير فم يبينه ولا ينظر له وجه  
 فتدبر قوله رحمه الله تعالى لانه بالقول او بالفعل خارج عنها اي يوجد في غيرهما  
 فاندفع الاول مما ذكره ذلك المحشي ومن المعلوم ان نحوها مثلها فاندفع الثاني ثم  
 قد شج شجنا ما يدفع الاول ولم قوله يخرج الحد اجمالا وذلك من ايضاح ما قلنا من  
 المهور والمركب ولا مانع منه قوله بنا الى اي والتفتيش للجنس الذي اتفق الذواجرها  
 فنبهه بالمهور بنا الى وقوله فهو عرض الخ تغريب على قوله لعدم ابدراجها تحت جنس  
 الذي هو علة للبساطة فافهم قوله لأننا اذا فرضنا الخ فأول ما يخرج هو الغريب انظر  
 وآخر ما يخرج هو البعيد وخروج الوسط متوسط والمناسب ان يكون ذكرها في الترتيب الذي هو  
 على غلط خروجها فافهم قوله اقول لو قلنا لان عبادته توهم اعتبار جنس وقصلا والى  
 شيو له النمو ولا يكون الاجسام والنفوس والناهي بالنسبة للانسان ونحوه من الانواع  
 وكلامه بنى على ان المتحرك بالارادة ليس من ذاتيات الحيوان والا ودر ان النامي بعيد  
 على الانسان ونحوه بمرتين اذا اول جنس حينئذ متحرك بالارادة اذا الانسان مركب  
 من ذلك ومن الناطق الذي هو فصله والغرس مركب من المتحرك بالارادة ومن الصاهل  
 الذي هو فصله وهكذا وناهي جنس هو صاهل من نوع المتحرك بالارادة نوع ففهم  
 نوع آخر مركب من الحساسين شي آخر وناهي جنس هو نام ونوع الحساسين نوع ففهم  
 نوع آخر مركب من النامي شي آخر فافهم قوله وما له جنس الخ من ثمة التوسيل اي التوسيل  
 المحيز مفهوم فافهم قوله ويمنع عطف على يجب قوله وكما فصل يقوم العالي يقوم السافل  
 ضرور ان السافل احص من العالي والا فليس يقوم من الاعم ومن غيره معه  
 كذا نخط وقوله من غير عكس كلي قوله اذا علمت الخ يجب بان فيها حذف الواو مع ما علمت

فانما هو  
 فافهم قوله  
 فافهم قوله  
 فافهم قوله



ولا ينبغي وجود الفريضة على ذلك قول الآتي أي في حل قوله ونسبة الالفاظ الى سياقي  
 ان السارح قصد في تعليل ذلك التكلف قوله وبقي على المصنف اي بعد احسن التي ذكرها  
 قوله وهو الاشارة الى عدم جوابه مع الاختلاف فنفذ المنطاع قوله بأن يراد الى  
 مقتضاها ان الشاين اجزوي بطابق عندهم على ما بين العام وخاصي عموما وهو ما  
 مطلقا وفيه نظر فاعرف انه وان لم ينفرد الا احدها لكن الخالعة والمباينة نسبة  
 من الجانبيين فاذا باين احدهما الآخر مباينة جزئية بحيث يعمل مثلا على عالم يعمل عليه  
 الآخر ثبت مباينة الآخر به بحيث لا يعمل مثلا على ما يعمل عليه ذلك الاحد فافهم  
 قوله وانما يأتي فيه الى اي الجنس المذكور هنا فلا يتكلم بأي فيه الشاوي نحو  
 هذا الكتاب وهذا الضاعك فثبت قوله ابن عمرو خارج عن المثال التي به للتفيد  
 كما هو ظاهر وكذا ما بعده فلا تفعل قوله بالثبوت بل ان لا يحتاج تفهده  
 الى غير واما التثبوت الزماني فهو السابق فيه يغرم ذلك مما خرج من تحتها بالدرس  
 انما لا على المقاييس على ما سبق فانه فيما سبق قال ما يناسب مما يشبه هذا فافهم  
 قوله فغير موجود في الشهادة نفي غير مقبولة والمثبت مقدم على النافي قوله  
 هو ولو كان الى نحو وخرجه شيخنا قوله اي نفسا الذي يلازم اليهود عن الانشاء  
 انما يحصل مدلوله بالتعلق به او برادفه ان يقول اي حكما ويرى في كلامه بعد  
 على مقتضى ذلك فافهم قوله الا ان يقال الى مثل ذلك لا يجوز في النفاذ في الناطقة  
 قوله وتخي في قوله بعد الى اذ مقتضى ظاهر قوله سكت عنه انه مما يذكر لبقوة عندهم  
 وهذا يشعر بان السارح جار عليه فافهم قوله ليوافق في تبيين لتصور الكلف بغير النش  
 بالصحة ثم قوله لانه مقدر والمكلف على ما به قوله ان المكلف به ضد النهي عنه اي  
 لا الانشاء كما قيل به فلا يقال كلف النفس مقدر ايضا فثبت ففقد في هذا ما لا  
 ينبغي قوله بأن يكون موضوعا للطلب اي في وجه الانشاء فلا يقال ان قوله طلب ما  
 الى الى الطلب بذاته وهو ظاهر فثبت قوله عند الخادم حال من فعل الامر قوله  
 اي مع انه اي طلب الترتيب اللطفي اذ الكلام في تفسير اللفظ كما لا يخفى فثبت قوله نهى  
 اي دال على النهي او مدلوله نهى وهكذا ما بعده قوله هذا التثليل الى فيقول

بالبناء للفاعل لا بالبناء للمجهول والا كان فوجها لا استدلالا فينا في قوله  
 ويعقل قوله فخميرا وجهه الى ولا يصح ان يرجع الى طلب الترتيب كما لا يخفى ثم احتال هذا  
 يدل على ان معنى قوله امر اي دال على الامر او مدلوله امر وليس الا المعنى على الامر  
 وان كان هو يسي بذلك عندهم وكذا قوله دعا والخاص كما لا يخفى اذ لا معنى لادراج  
 اسم في اسم وسياقي السارح ما يقتضي بظاهر خلاف ذلك فثبت قوله الطلب اي اللطفي  
 وكذا يقال فيما بعده ولا ينافي هذا ان طلب الترتيب طلب الفعل في قول السارح بناء الى  
 نفسي وان توهم ذلك فثبت فانه قد قيل هنا ما لا ينبغي قوله رحمه الله تعالى بناء على  
 ان طلب الترتيب اي النفسي كما بينه المحقق الذي هو النهي النفسي طلب فعل الصداي النفسي  
 كما بينه المحقق الذي هو من افراد الامر النفسي فالامر يشمل النهي على ذلك فافهم قوله  
 فافهم فسا والاعراض الى اي علم من قوله اي عين الى لا من قوله والى اذ لا من  
 موافق على انه في النفس فثبت قوله التمكن كذا في نسخة المؤلف والمناسب نسخة الشارح  
 هن التمكن قوله عام مستحضر الى لو حذف قوله عام او قال اي مستحضر الى يكون  
 ذلك تغير مراد من قوله عام لكان هنا الموضوع كل جزوي من جزوي الترتيب كما لا يخفى  
 ونحو جزوي وكلامه يوم خلاف ذلك قوله رحمه الله تعالى فلا يسي الى يقتضي هذا ظاهره  
 اي معنى قول المصنف امر اي يسي بالامر وهكذا ما بعده وتقدم له ما يفيد ان المعنى  
 دال على الامر دال على الامر دال على الامر دال على الامر دال على الامر دال على الامر  
 فالفهم الى فتقدم المصنف غير ما صرحا فافهم قوله جعل الاستفهام الى الكلام في امر  
 في الطلب اصطلاحا وعدمه فلا يقال ما معنى الاستفهام عند غيره فثبت قوله  
 وجعل كثيرا الى ولا يجري عليه كلام المصنف كما لا يخفى قوله فادرجوا الطلب الى اي جعلوا  
 الانشاء معنى شمل الطلب والتنبيه الذي هو الانشاء بالمعنى الخاص للطلب والخاص  
 في الطريقة الاخرى فافهم قوله لا في امره الى فيه انه لا يسم ان الموضوع له هو الطلب  
 النفسي والتعجب النفسي بل الطلب الحكي والتعجب الحكي فتدبر قوله ما ليس لنسبته خارج كذلك  
 بأن لم يكن لنسبته خارج اصلا كشيخ العقود او كان لكن لا تغصه مطابقة ولا  
 عدمها وان اردت تخفيف الكلام في الانشاء والخبر فمليك كما كتبه شيخنا على البسملة



في نفيهم على امر قديم قوله نفيهم مطابقة او عدم مطابقة فالشيء نفيهم مطابقة  
اي في قضايها الالبات او عدم مطابقة اي في قضايها السلب فان النسبة فيها البتة  
ويقتضيهما عدم مطابقة لواقع فلا يرد ما قاله المحتج ثانياً له قوله في قوله لا ينفرد  
بهذا على ان المقسم شامل لطبعا الفعل وطبعا التركيب والا وردد الى ان لا ينفرد  
والناظر ليس من لهوة ولا وروداه فقال قوله لا يتم من تمييزه له هناك لم يميزها  
عن غيره فان تمييزه غير حاصر فنسبه قوله دامنا نيا لا ولا يظهر ان ذكرها لتمييز خبر  
عن غيره قوله والمراد اي بذلك وقوله بما شاركه الخبر عن المراد كما هو ظاهر قوله فان اراد  
جماعة منهم اي باعتبار الاجتماع كما هو ظاهر قال شيخنا او اراد بعضهم من بعض  
بالقدرة على عملها قوله رحمه الله تعالى فكل رجل لا يميز تمثيله بذلك الدال دلالة تكرار  
الواحد دون ان يمثل بالدلالة المفردة على جملة اجزاء مسماها كما هم اجمع الى ان المحوئية  
من حيث التلبس بالحكم لا من حيث دلالة اللفظ فنسبه قوله والثالث محتمل لهما لانه يجوز  
ان يكون نفيهم جماعة شغل بالحل غير ان مجموعهم هذه الجماعة لغزينة فيكون مجازا ويجوز  
ان لا يكون فيهم ذلك فيراد مجموعهم جميع افرادهم مجتمعة فيكون حقيقته ثم لا يخفى ان الشيء  
الذي يردود اذ لا شك ان منهم الاطفال وبذلك نعلم ان الحق مع الشارح فيما ياتي  
اعني قوله بخلاف الاول فنسبه قوله عما اذا حكمت على المجموع اي المجموع من حيث التلبس بالحكم  
وقوله من حيث يثبت الحكم متعلق بحكمته وهذا كله لا ينافي ان دلالة الزيدون دلالة  
تكرار الواحد بحرف العطف كما لا يخفى فنسبه قوله وفي كلامه اشادة الى وانظر هل الكل يطلق  
عندهم على الفصيم قوله من باب عموم السلب وذلك لان سواد الكلية انما يتحقق بدخول  
النفي في طاردي بعد تحقق النفي فلا يمكن ان يفتقر دخول النفي عليه فيعتبر هو دخوله  
فانهم قوله لا دخول المستثنى عليه لقوله متصلا كما هو ظاهر وهي علة ناقصة اذ لا ينفرد  
بثبوتها ايضا على ان نفيهم الحكم للمستثنى فعلا تغدير الخبرها ممكن يكون الاستثناء  
منقطعا فنسبه قوله فانه قد وقع ما قيل في العلم ان سبي هذا القيل فوهم ان المستثنى منه  
عمومه مراد تناولا وحكما وكما يدفع هذا التوهم ان عمومه غير مراد اصلا ويكتفي  
في كون الاستثناء متصلا بدخول المستثنى فيه بحسب الوضع فيكون من العام الذي اراد به

أخصه من كما يجري عليه المحتج يدفعه ان عمومه مراد تناولا ولا احكاما فيكون من العام المحفوف  
ولا يحتاج لتكلف في توجيه كون الاستثناء متصلا وكلام المحتج يوم خلاف ذلك ولا  
يخفى عليك بعد ما سمعت ما في قولهم لا يلزم التناقض فافهم قوله بالامكان العام  
اي على كلا التفسيرين وقوله والا فنصار الى حسن من هذا بل هو الحسن لقول المسكين  
الربة كما لا يخفى وفي لغة الموحدين لهم ومن ذلك القول عليهم بكلمة التوحيد ان يغفل  
ان الامكان نفس ظاهر جلي والالوهية تقتضي عدم النفس كماله تعالى في مقتضيه لعدم  
الامكان افتضاء ظاهر جدا فالافتضاء على الوجود يثبت لاهل الجود ورد عليهم بالبلغ  
وجهه اذ كانه قيل ان عدم الامكان ليس مما يحتاج لبيان وقوله على الاول هو تغدير وجود  
والعني عليه لا اله موجود وجودا مالا واجبا ولا جازرا الا الله اي انه هو الموجود  
ولت البراهين على وجوب وجوده فالمراد بالنسبة للمستثنى هو احد فردي بئوت الوجود  
بالامكان العام لتلك الأدلة ثم لا يخفى ان امكان الشيء لا يكون الا واجبا وان الامكان  
متبعا عليه تعالى فالعني على الثاني لا اله يمكن الحكم لان الله موجود وبالامكان العام  
ولا يقال المعنى لا اله ممكن امكانا مالا واجبا ولا واجبا الا الله اي انه هو المانع  
الله عن ذلك علوا كبيرا فالاستثناء منقطع والمراد بالنسبة للمستثنى منه احد فردي بئوت  
الامكان بالامكان العام والنسبة للمستثنى احد فردي بئوت الوجود بالامكان العام فافهم  
ذلك قوله من فخر الصفة هي وجود الاله اي المعبود بخفى وقوله على الموصوف هو الله تعالى  
وبين الظل اي الذي هو مقابل الجور قوله لصدفها على الانسان فانه مركب وعلم لصدفها  
على الحيوان اذ هو عام وجور من الانسان ونحو اذ لا وجود له على الاستغفال فافهم قوله  
وانفراد الكلي في الانسان اذ هو عام وليس جزءا من مركبه ومن غيره وسبقت فيه المحتج  
بما هو مدفوع به كما مر وان كان مقتضى قوله وانفراد الجزء الى متوجها قوله المحفوف صفة الجور  
وانما قيل بذلك لان الجزء الآخر هو الجور في الانسان وهو كلي وقد تقدم ان ما بين  
ما يتعلق بذلك فنسبه قوله وفيه نظرها من نسخة ما نصه قوله وفيه نظرها من نسخة  
المؤلف فليس يكون بين الكلي والجور العموم والخصوص المطابقا فنسب قوله ما بين  
ليس بخط المؤلف فنسبه واكتب قول المشرع فليعلم ان فيه ان المحتج انما يبحث في المثال وينفرد



الكلي في العرض الخاص قوله لتركبه العلم ما فيه ما حرمه رايه في الطول قبل قوله وما بلغني  
شهرها ان الانسان ونحوه ليس جزأ من غيره واقم الحجة هناك لكن كلامه هنا موجبة  
على الفعل كما لا يخفى قوله وانفراد الكل في الانسان فيه انه جزئي من جزئية الحيوان كما ان زيد  
جزئي من جزئياته ومن جزئيات الانسان اذ جزئي الشيء ما تركب منه ومن غيره فافهم  
قوله لصدرهما على الشخص المخصوص اذ هو جزئي لمطلق الشخص جرد من زيد مثلاً  
برعه وقوله وانفراد جزئي الحيوان فيه نظراً انه جزئي من جزئية الجسم النامي وقوله  
وفيه النظر السابق وهو ان الانسان جرد من زيد مثلاً وقد علمت انه بحث في المثال فيه  
قوله وفيه النظر السابق بها من نسخة قوله وفيه النظر السابق ما نصه من نسخة  
المؤلف ايضا فيهما العموم والخصوص المطلق تدبر اني فكتب قوله من نسخة المؤلف  
المؤلف وفيه النظر السابق قوله مجاز اسنادي اليه فيه اسناد شيء لما حوله عند الحكم في  
الظاهر ان التعريف حقه ان يستدل اليه الشرح والتعريف عند المنطقيين نقل ما حصل ذلك  
شيخنا عن بعضهم والظاهر ان ذلك ان سلم كان الشخص ايضا حقه عند قوام اسناد  
الشرح والتعريف اذ لا يخفى ان القول بانهم يقولون ان اسناد الشرح والتعريف في التعريف  
حقيقة والى الشخص مجاز في غاية البعد قوله وفي الآخر هو لفظ تصور المرفوع قوله  
كما الفريضة على المراد لعله لم يقل فريضة على المراد لان ذلك لا يدل على اعتبار الحمل ولان  
كون المجهول لا يعرف به انا يعرف لفظ تصور المرفوع عن الحقيقة ان قلنا بعدم الاتراك  
ولا يعين المراد هذا ثم انظر ما الذي يدل على المراد حتى يعلم التعريف قوله وعلى المنفرد  
الاي وباعتبار الحمل ايضا قوله لدخول المذموم الى دخول ذلك انما هو بقطع النظر  
عن كون الاستلزام هنا على ظاهره اي ان الاول ياتون مقتضيا وموجبا ونشأ الثاني  
لا يفتقر عدم الانفكاك مطلقا فافهم قوله الى ان اسنادها اليه اي بالمعنى الالهي الذي  
دخل هو ملزم ما عند قوله ويمكن ان لا يناسب هذا كلام المصنف فيما سياتي به قال  
وناقص الى بعض على انه يرد عليه للملزمة التصديقية بالنسبة الى لوازمها البينة  
علي ان التصديق ليس مجرد ادراك وقوع النسبة اولا وقوعها فتنبيه قوله يستلزم  
الم مبتداه ان المقصود من الاستلزام عدم الانفكاك مطلقا اي سواء كان الاول

منشأ اولادهم هو مقتضي اي المنشأ وله لا يمكن تعريف احد غير غيره بقوله تعريف الترتيب  
شيخنا قوله الشامل لحدود وتوهم المورد ان الاضافة للحدود تمنع من ذلك السؤل فافهم  
ايراده قوله وانما ذكر الاول لا وتنبه بالجل الى حقه ما ذكره ولم يكن له ان كان ذلك لا يحتاج  
الى افاوته لكونه ظاهرا كان العرض هو التكميل حوله كما اذا سئل المظاهر ان المعروف هو الكل  
الجزئي وهو لا يصح لما هو معلوم من انه كلي دائما ففعل المراد ان المعروف هو الهيئة الكلية  
المعروفة منه فتدبر قوله رحمه الله تعالى والخامس من عرف تعريف التعريف في المعرفة والتعريف  
مبحث السؤل بما تحقق بها فانعلق بذلك فليكن بهما قوله المعينان بصيغة هم الفاعل لا فاعل  
عن مماثل لا يعين بان مماثله وغيره اذ ليس من خواص فلا يثنائي التعريف به وعن نفسه  
لا يعين بان يكون في ضمن انقسام الغير اذ ليس من خواص ايضا ثم الكلام بالنسبة لقوله وكذا  
ماثله يحتاج لتقدير فان كلام الشارح فيما يأتي بعيد ان قوله وكذا ماثله على معني وكذا  
ما به ماثله ماثله فتنبيه ثم الظاهر ان عدوله عن مقتضي الظاهر من التفسير التفسير  
الى التعبير بالانقسام اعتناء بالصفة الخفيفة للمفرد ثم لا يخفى ان المعروف هو الانقسام  
الكلي الى الانقسام المخصوصة الذي يعرف من التفسير الجزئي اذ المعروف دائما كلي فتنبيه  
قوله لان ذكر البعيد في فيه نظرا لا يخفى ان المقصود فصل لذلك الجنس فكان عليه  
اذ يقول اذ لا يثنائي فصل بعيد حينئذ ثم في كلامه نظرا آخر يعلم من قول الشارح فيما يأتي  
وبقي التعريف بالعرض العام الى وما كنيته هو عليه فتدبر قوله بعد الجنس اذ يجب هنا تفهيم  
الجنس كما قال الشارح بعد قوله كاذب ينبغي ان يجب بدليل ما بعده ولم يطابقه في التقدم ما فيه  
فتنبيه قوله ففهم الكلام الى اي عند قول المصنف ونسبة الالفاظ للمعاني قوله موارد التعريف  
بالمفرد وهو غير مرضي عند المتقدمين وان وقع اشارة لوجه في المثال التفسير شيئا فاطق  
قوله مثل الجنس الغير محتاج اليه الا لو كان المراد بالبعيد الابعده وتتمثل الشارح له  
باجسام بعيدة لا في ذلك فتنبيه قوله فالحاصل ان الالفاظ لا ياتي بها في الالفاظ لم يأت  
المساس للالفاظ فلا يكون الالفاظ بعد صعبا قاله بعضهم قال شيخنا يجب  
بأنه مبني على عدم المساواة وان الترتيب بالاولاد من ذاتها الى الحيوان وان احسن ما  
في غيره ولم يرد ليح الى ان في بعد ما مر ان دلالة الالتزام لا تكون عندهم الا حيث يكون الالتزام



بيننا بالمعنى الاضيق وليست تلك الدلالة بشمال اللفظ في اللازم فتنبه قوله لا تعرف  
 صوابه كما ستعرف والمؤلف كثيرا ما يكتب الكاف على هيئة اللام كأنه انكالا على الذوق  
 قوله مركبا خرج الجوهر البسيط والجوهر المجرد على القول به ولم اى اعتبارا بالاقوياء انشا  
 به في التسمية لا في صحة التعريف بذلك كما هو ظاهر فمقابل الاكثرين يقول ايضا بصحة التعريف  
 بذلك ولا تغفل عن كون المراد الاكثرين من المحققين فلما قل ان ذلك يصح التعريف به  
 ولا يوافق في التسمية هو باقى المحققين فلا يقال ان اصل الاصطلاح عدم صحة التعريف  
 بذلك فكيف يكون الاكثرون ومقابلهم متفقون على الصحة فافهم قوله ان عدم اعتبار العرف  
 الى اى انه لا يصح التعريف بذلك لأنه يصح ويظهر النظر عن العرض العام وبذلك  
 ان الاقدمين لا يرضون التعريف بالمعزود وان وقع تأويله ولو قطع النظر عن العرض العام  
 لكان التعريف بمعزود ويبدل لذلك ايضا قول الحاشي بعد ولا يخفى ضعفه بل رده لأن  
 انضمام الـ فانه يغيد بالاسم ان اصل الاصطلاح عدم صحة التعريف بذلك كدليل  
 الاول لا يتم اذا كان الزور من مخفي المتأخرين واصل الاصطلاح المتأخرين وغير خلاف ذلك  
 وان المراد حجمه والمتأخر لا يجوز المتأخرين بفعل القول لأن انضمام الـ بوجه  
 ان اصل الاصطلاح ومنه ان هو وصح التعريف بالمعزود وليس كذلك كما علمت ثم ارد  
 بذلك لا يضره اذ يقال عليه ان ذلك اذا لم يقو ولم يصنع صار كما العلم فيصالح  
 معزودا وهم لا يقولون بالتعريف بالمعزود فلا يتم الرد الا بالكلام في صحة التعريف به  
 بما يلامهم ذلك فافهم قوله بل رده لا تقدم له ما يخالف ذلك قريبا وتقدم التنبه على  
 فتنبه قوله رسم نافذ اي فوضوح معنده به وبشيء بذلك لا يفهم والاستدراك من  
 بالتمية وكذا يغفل فيما بعد فلا تغفل فله وهو اقل من العرض العام والغرض من الفصل  
 وحده بالادبي ولم كما تقدم بيانه تقدم الحاشي ايضا فيما كتبه على قول الشارع في شرح  
 قول المتن وفصل وهو معنى الفصل الغريب ما عرفت في حقه التوبين وقوله بناء  
 على جواز ذلك هو راي المتأخرين وقد تقدم له بيانه في ذلك المهم من ايضا فانه بسيط  
 فيه شاعة فاحذره قوله كالجوهر اي المطلق الشامل للمادي والمجرد على القول به ولم كالانسان  
 الى هذا هو الحق الموافق لما تقدم لنا فتنبه وتقدم الحاشي انه جرد من زيد مثلا عليه لا

فكذلك له شيخ شيخا بأن المراد في قوله اما ان يتركب عنه غيره الذي يد ويقال  
 فيما بعده بما يشاء ولا يخفى انه يلزم على ذلك ان يكون التعريف غير حاصرتين  
 قوله لا يمان يكون لها فصل وتقدم له ذلك فيما كتبه عند شرح اجزاء البعيد على قوله  
 وهذه اقول له لانه جعل التعريف الم تقدم انه في الكبير مثل للتعريف بالمثل فذلك كما اذا  
 سئل عن المثلث فيضع المسائل فكله فلا مانع من ان يشير عند السؤال الى مثل المثلث  
 فيكون التعريف بالاساس حيث دلته على النحل على ان الحاشي سيبره كون التعريف لا يكون  
 بالخط ويقول لا ينبغي ان يقال به لأن تلك الامور لا ولا يخفى ان الخط يبدل عليه بالـ  
 وهو يبدل على اللفظ الدال على الامور المتقدمة وبالحكمة هي وان لم يمكن ان يشار اليها  
 اشارة حسية يمكن ان يشار اليها ففهم يتم التوجيه الذي ذكره وقوله واما كون  
 التعريف لا يكون بالخط الى قال شيخ شيخا متشاهة اقوهم ان مراد الشارع بالقول الا لفظا  
 وبالخط النفوس الدالة عليها وليس كذلك بل مراده بالقول المقول على غيره اي المجرى وهو  
 الكلوي وبالخط الرسم مطلقا فيشمل الاشكال والمقصود في ان يكون غير المقول بالمعنى السابق  
 هو نفس المعرف ولا يخفى انه ما قاله حفظه الله تعالى ساعدا التعميم في الخط فانه حمله على نحو  
 شكل المثلث ووقد قال الانفاظ فتدبر قوله وفي حقائق كلية لا يشك التعريف بالمثل  
 وبالتعميم بعد ما تقدم فتنبه قوله كان المتأخرين وجه ان التمثيل للتعريف فالناسيب  
 ان تدخل عليهم الكاذب وله وجهه تقا وقد قد منا فلا تغفل عما تقدم قوله ماخذ الثالثة  
 الى وجهه الاخذ اخذ مفهوم تمام فافهم قوله ما فيه اي ما يتعلق به الدالة معترف فتنبه  
 قوله وخاصة الاسم عدم الاقرار ان اليه نظر فان ذلك من ذاتياته وخاصة كونه  
 يحكم به وعليه مثلا التي يردان هذه غير شاملة لجميع افراد المعرفة وقوله اما اول الـ  
 فيه انه هو الذي جعل خاصا العلم ما ذكره ولعل الشارع لا يوافق على ذلك ويقول  
 خاصة العلم كونه مداره لان البصر في ذاتك المبصرة ولا يخفى ان جامع بينهما  
 ذلك وقوله والدليل قال شيخ شيخا الدليل من العلم لا ولا يخفى انه ليس يلزم ان يكون  
 ذلك هو مراد الحاشي وقوله واما ما يبا في ظني ان شيخ شيخا اجاب عن هذا بان من ذلك  
 اذ لم يكن لغرض كما هنا فان الغرض من التعريف انه وقوله وبالعاس فيه ان الكل من حيث



هو كغير الجزئي من حيث هو جزئي والام ليس فخصا بما وقعت المشابهة باعتبارها على وجه  
 قافهم قوله رحمه الله تعالى خاصة الشيء وقوله المختصة به اي ولو بالاضافة لا ما عدا  
 المسببه به ويحصل التميز مع ذلك العلم بان المسببه غير للمسببه به وقوله اذ المعنى المحل  
 وكذا يقال في غير هذا المثال وبينه بذلك ان المسببه ليس هو الام مثلا وليس الغرض به  
 بيان ان التعريف بالخاصة التي وقعت باعتبارها المشابهة والافعال والمعنى الام  
 هو الذي لم يقتض من المستقل بالمعنوية عيه مقتضى ما بين به المحتى الخاصة فافهم  
 قوله قال بعضهم المحل قال شيخنا كاي بانه ليس المراد بالردف الاصطلاحي  
 بل مطلق المناسب بقريته تقتضيهم بان اللفظ يكون اعم وافصح وحكمهم على التفسير  
 بالمناسب غير المراد بانه تعريف لفظي اياه وهو تافه فيما عدا اشتراط الظهور فتدبر قوله  
 وفي قولنا من شرب الى اي المقيدان السبع وجميع عمران للاطراد والانعكاس قوله وقد كثر المحل  
 وقوله وبالاضاف ايضا الى انظرها مع ما كتبه على قوله واللفظ في ما مر لا نفا وقد مر جواب  
 شيخنا عما كتب هناك له به اتصال بغير لا يخفى على من تأمل ان هذا لا يدل على ان  
 الكلام في خصوص النار كما كانت في الزند ولا يخفى ان القوي الزند هو هذه نجرها ولا يخفى  
 ان التعريف الصحيح الذي ذكره المحل لا يخص النار بل كل ما هذه الشيء  
 لا تمنع من تعريفه وبيان ذاتياته كما يقال في الانسان حيوان ناطق فاقبل هذا الكلام  
 المحتى لا محله رحمه الله تعالى كتعريف البليد اي الانسان البليد لا مطلقا والزم به  
 قوله كقولنا المحل لا يخفى ثم كون ذلك التعريف خاليا عن القرينة لا يتم الا ان كانت القرينة  
 الحالية لا يعتد بها كمالا يخفى والا فالحال لا يعيان المراد بالناهي الناطق الفاسد نطفه قوله  
 وقد خففان اي بالعموم والخصوص المطلق كما هو ظاهر كلامه وكما هو معروف لكن الحق ان العموم  
 والخصوص بينهما وجهي الا ترى ان قرينة اللوح قد تعين المراد ولا تمنع من الحقيقة فتدبر  
 قوله وهو الذي المحل مودع والذي برتبين هو الذي بواسطة والذي يبرتب هو الذي بالتر  
 من واسطة لم لا يخفى انه لم يمثل للذي بواسطة فتنبه قوله كالحكم اري فيما كتبه على تعريف  
 المعرفة قوله نعم المحل اي فاشترط ان لا يكون احد ما يدري بحدود ضائع لكن هذه اية شئ  
 فاذ من الحدود وان لم يذكر المصنف ما يدخله العرف العام مثلا كما تقدم للشاعر

والعرض العام ليس جروفا فافهم قال شيخنا مقتضى كلام الشاعر ان العموم والخصوص  
 يمكن ادخاله في احد وليس كذلك فاشترط الاطراد والانعكاس بالنسبة للحد ضائع  
 وبالمجمل لو قدم الاشتراط على بيان ان احد فكذا كما صنع في التهذيب لسلم من ذلك  
 اه ولا يخفى انه لو صنع كما صنع لم يسلم فانه اذا عرف احد عيه يتقل عليه اذا كان  
 هذا هو حقيقة احد فلا محل للاشتراط السابق فتدبر لم لا يخفى انه يرد عليه نظير ما اوردناه  
 على الشاعر فنبهه رحمه الله يعني الى فيه نظر ظاهره من تقديم المحل اي من انه يجب ذلك  
 قوله وللبحث اذ يرد انه لا يرد صحيح الا عند جعله حقيقة في احدها معينا فتدبر قوله  
 لان هذا مراد قوله لا استعمال في احدها قوله وقرينة ذلك الى فيه ان من الحدود ما يدكر فيم  
 العرض العام كما ذكره هو وان لم يذكر المصنف في قوله حينئذ دخولها في الحد قوله المراد  
 بالحدود تماثل الرسوم بقرينة ان اللازم على دخولها محذور مطلقا كان مستان فتدبر قوله  
 وقد دفع هذا الدور الى محصل المسئلة انهم ينعون دخول ما قصد الحكم به في العرف في تعريف  
 العرف بان يحكم به عليه للزوم الدور مثل ان يقصد الحكم على العا على بالرفع فيدخل في تعريفه بان  
 يحكم عليه بالرفع او يقصد الحكم عليه بان يذكر قبله فغله فيدخل في تعريفه بان يحكم عليه  
 بذلك ومثل ان يقصد الحكم على الحال بانها فضلة او بانها منسوبة فيدخل ذلك في تعريفه بان  
 يحكم عليها به هذا هو مرادهم فحجب ما قيل في هذا المقام لا محل له ثم ما تقدم تعلم انه لا مانع من ذكر  
 الرفع مثلا في تعريف الفاعل من حيث انه عرض عام لا من حيث انه من الاحكام فانهم قد نبهوا  
 قوله وانا اقول لا دورا في فامنع لشيء آخر للدور هذا مراده في الاخر هو ان الحكم اما يكون بعد  
 التصور كذا قال شيخنا وفي نظر ظاهر لا يخفى ثم ان قول المحل ان المحكوم عليه بالحكم الوجه ان  
 العرض الذي هو التخصيص على وجه قريب اما يحصل بذلك فتدبر بل لا أخوذ جنسيا اخر  
 او وعليه انه لم يحكم عليه به اذ هو صفة له ولو اعتبر المعنى قلنا هو في المعنى لا يصح عليه الحكم  
 العام في مثال الشاعر اذا الام قد لا يكون مرفوعا اه واجاب شيخنا بما فيه تطفه والبول ليد  
 ان الوصف حكم على الموضوع في المعنى لكن يعتبر تخيص الوصف للموضوع ان كان مخصوصا ويكره  
 جازيا عليه باعتبار تخيصه وهذا الاشبهة فيه ولا خفاء ان الوصف هنا مخصوص بالحد  
 الاعراض المدلور بحدودهم لا ورود له اصلا ولكن العرض من هذا خبر والشيء قوله

يعلم ان في تعريفه



وافكان صبيح الشارح الحفائفة يوم ان منسوب ونحوه ليس مفصوداً به اي انما في خبر لا ي  
 كلاهما ميز فاخترنا بها سئت فلا يقال اني للتخيير لا يكون الا مع الطبع وامان التخيير  
 ينافي ما هو الغرض من التعريف وهو توقيف المخاطب على المعرف واخرها ما اياه فلا وجه  
 لا يورده وعليه فرض وروده فهذا الحل يبدفعه قوله ولعل هذا الى فيه بعد كما لا يخفى قوله  
 اذ الهمزة نشبه الهمزة هكذا بخط المؤلف ومما به شبه الالف قوله لا يجر ان يشمل الى  
 الحفائفة يمكن تعطف المعاني بدون ملاحظة العاطفة الغالب ملاحظة الالفاظ فافهم  
 قوله ولأنه المنا سبب الى اي يجب ظاهره فلا ينافي ان ما صنعه الشارح ينافي ايضا بحمل  
 المعنى يشمل الاقوال الثابتة والناقصه وغيرهما ويدل له ظاهر قوله بعد وهذا يخرج نحو  
 زبده وعمره فانه قد اعترضه شيخي بخلافه ووجه بعضهم بما قد سارده اي قال في التوضيح  
 ان اللفظ عرض يزول والاجناس الحسية متقررة مستقر والرد المتقدم ان هذا يقتضي  
 ان كل عرض ليس له جنس حقيقي ولا يدل على ذلك بل صريح كلامهم بطله كما يفرض بالتوقف  
 على تفريقهم تعاريف الاصول العربية كاللفظ والبيان والزمن على انه عرضي  
 ذلك مما لا يحصى في عالم فوضع الى فيه انه لا عبق في الحسية باللفظ اصلاً ولا مطابقة  
 نسبة الكلام اي نسبة الحكمية باعتبار الحكم بها ايقاعها او انشائها ولو كانت  
 المتكلم وذلك لأن التعريف والتكذيب انما يكون بهذا الاعتبار اذ لا يقال  
 لمن قال اقول على الزرد زبد قائم صدقت او كذبت ويقال لمن قال كذب كذب كذب  
 ولذا اخرج الجهة المشكوكه في ما يأتي لما انزلها لا حكم معها وذلك لان الحكم لا يكون  
 وقوع النسبة اولاً ووقوعها مع الازعان اي المبلل بزعم الشارح او قول النفس  
 ان النسبة واقعة اوليت بواقعة وان لم تفر ولم عمل على ما هو الحق انشائه  
 تقاً وليس الحكم مجرد ظهور الوقوع او لا وقوع حتى يقال ان المشكوك معها حكم كما هو متفق  
 تحقيق الرجائي ومن واقعه فافهم ذلك بغير تردد في تعريفنا كما في تعريفنا الغرضية فلا  
 وان نؤمن الله شيخي بخلافه لكن ان صدقنا تلك عرفنا انها سواء بان الصدق الى اي كما  
 هو واقع في كلامهم كما لا يخفى وبالجملة الشارح عدل عن تعريفهم للصدق والكذب  
 ونسبه بذكر الاعتراض والجواب على وجه صيغته فافهم قوله وانما خبر الى ليس

في خبر لا يجر

الغرض الاعتراض لما علمت فنبهه ودد فرج ايضا للغرضية المشكوكه لا غير انها والله على الوقوع  
 او لا وقوع وقعها حكم البينة اذ الحكم لا الوقوع او لا وقوع واجب بان الصدق والكذب  
 باعتبار الايقاع والانشاء ورد بان الوقوع ولا وقوع هو الايقاع والانشاء وانما  
 الاختلاف باعتبار الاعتبار باعتبار احصاء في الذهن هما ايقاع والانشاء وبدونه وقوع  
 ولا وقوع على ان عدم الايقاع والانشاء لتجاذب الأدلة وقد قلنا ما حصل  
 الصدق لذاته ولذا لم يجرحوا ما شهد به الكذب والا فلي اولى بالاجماع كذا  
 قرين شيخي بخلافه وفيه ما فيه وقد قدمت للحاق ما يكفيه فنقطن في الغرضية فيه  
 مشاكلكه فنبهه ودد رحمه الله تعالى واذا حمل ذلك للارزاقه الى انما احتاج للفرقة  
 لكن لأن السقي مطلق الاثبات بالماء لا الاثبات به للشيء شيخي بخلافه التبادر  
 انه هو المحتمل لذلك لا لازمه فلا حاجة الى قوله لذاته وهو وهم كما لا يخفى وقال  
 شيخي بخلافه لا حاجة الى قوله لذاته لان المتبادر احتماله لذاته اه ولا يخفى ان التعريف  
 ينافيه التخصيص بخلافه فافهم قوله اسم اللفظ اي الملفوظ اي كما يدل على انها اسم للفظ  
 المعقول اذ قد علمنا ان ما واقعة غير اللفظ مطلقاً سواء كان صادراً عن اللسان او  
 معقولاً بالخيال والظاهر ان الغرضية مثبته لذلك ولذلك لم يرد عليه المحتج بأنه كالميل  
 على ذلك يبدع انما اسم لللفظ المعقول ايضا فافهم قوله ولا قام زبدنا لله ولا فلفظنا  
 اي من ان المراد اللفظ ولو ملحوظ بالجان فافهم قد تقدمت الى حيث قال وما يرد على الاول  
 من تقديم الحقيقة على الجازم قوله وما اجيب به من ذلك ان المراد يكون في وقوع  
 المفردين اسمها بحيث يحمل محالاً مفردان ويبقى للغيري بحاله انه شيخي بخلافه ولا يترك وجهه  
 عدم نهوض هذا الجواب وكما انهم فهمه بغا والمعنى ولو باعتبار ما صله وقد بقي من الغرضية  
 ولا خلاف اني ان الحكم في التمسكه كان لازماً لمراد بشرط وقد صارت بوقت ملزمة لشرط  
 الجزاء فليس بانها ابي ابانت والبا والصور يراي حكماً مشهوراً بانها بارت بوقت  
 شيخي لشيء فافهم فالتعريف مانع من دخول غير المعرف كما هو ظاهر وقد قال شيخي بخلافه  
 غير مانع وقوله او بتعريف شيخي على شيء او رفعه اي التعليق وقوله او رفعه اي المعاني  
 وذكر الصير لاكتسابها التذكير في قوله نفيض زيد الى انما نفيض المؤلف ومما به



نفيته زيد الخ او ينافيه زيد الخ واما الالبه الى ميناه فما ان النسبة مطلقا  
 الثبوت قوله او للعلم بالخاصة في شخصية اي شخصية غير طبيعية وقوله قطعية  
 اي شخصية طبيعية فان الحق كما ياتي ان الطبيعية من الشخصية فمفردة او لا  
 بقوله كلية اي اريد منها الافراد وما ذكره اولاً في قوله اي يجعل الالوه المنوية  
 اليكم وبعضهم جعل النسبة اليكم الاستغناء به فيقرأ على الصحيح حينئذ بتحقيق الميم  
 لأن الصحيح ان النسبة اليه السامي الصحيح الآخر بالتحقيق شيخ شيخنا وولده والهادي  
 اي لا عدم مخصوص من عن نفي شيء لا ينافي ان اجار والجرور متعلق بالكون العام  
 فان المنفي تقدير متعلق خاص فله اي ملابس لكل تفسير لخاص لا معنى ببيان معنى  
 الباء وذا التثنية لا ولا بد من هذا عند التأمل جعل التثنية للالفاظ الدالة  
 على الاحاطة بالاول واقول في العمل هذه ذلك من حيث ان التثنية في الاثبات لا عموم فيها  
 حتى تحيى الجزئية واولها اطلقوا كون التثنية في شمل ذلك ليس بعض فان بعض  
 لا تعرف بالاضافة لتوغلها في الابهام وسياق المحشي ما يفيد ذلك فيكون  
 صامرو لا ينافي كون ليس بعض سور الجزئية فان ذلك اعتباراً بالغالبي عنهم  
 لا عند اهل العربية والافعال اهل العربية بمقتضى قواعدهم انها لا تكون سور  
 الجزئية اصلاً وانما تكون نفي الوحدة او للسلب الكلي كما سيأتي للشارح ولا يخفى  
 ان نفي الوحدة ليس من السلب الجزوي وقد توهم المحشي ذلك فاعترض على الشارح بما  
 ياتي فنبه وعلم من هذا ان قول الشارح وهو انها يحتاج الى استخدام بارهاج  
 الصير للسلب بمعنى ما عدا بعض والا فغديين فيها اذا كانت بعد النفي  
 بمقتضى قواعد اهل العربية بعد ذلك ما يخالف ما بينه هنا بمقتضى قواعدهم  
 وبهذا البيان الذي تعلم التفصيل الذي يحسم ويرد عليه ان محلي عند رجب  
 ولا رجب في الدار ولا امارة بالرفع بمقتضى قواعد العربية انما يجعل نفي الوحدة  
 ونفي الجنس ولا يكون للسلب الجزئي قندير مع ان عند غيرهم تفصيلاً اي بمقتضى  
 الاتبعاء الذي اذا قطع النظر عنه لا تفصيل الا من حيث النصية وعدمها وتبعه  
 ان هذا هو مراده فنبه ثم ان شيخنا نفى عن ابن سبيد في بيان مراد الما طفه

من قولهم المتفرق في سياق النفي للسلب الكلي ما يوافق قول غيرهم بما يقتضي الانباء  
 المذكور فلا مخالفة في ذلك ونخصر ما قاله ان ذلك في سياق النفي حتى نحول بعض  
 الحيوان عندي للسلب الكلي باعتبار العموم وان كان مرجوها يحتاج حمل عليه الى قرينة  
 ذبته قول واما بعض كذا اي اما الكثرة في سياق النفي عدا بعض بقرينة هذا الكلام  
 فعلى ما ينبغي بحسب قواعد اهل العربية يكون فيها بين اهل المنطق وبينهم اختلاف الذي  
 علم ما مر واما بعض كذا فعند اهل العربية انه ان قامت قرينة على نفيه فالفظة  
 مخصوصة لا جزئية وان كان في سياق نفي نحو ليس احمل بمقتضى قواعدهم  
 نفي الوحدة فلا تكون على هذا الاحتمال للسلب الجزوي ولا للسلب الكلي ونفي احمل  
 فلا تكون للسلب الجزوي بل للسلب الكلي فلا يظهر كونها السلب الجزوي على احتمال ما  
 لم ينبغي ان ينظر الى الغرض من العمل على اهل الوجهين السابقين فاذا لم توجد قرينة  
 كان كونها كلية اظهر من كونها نفي الوحدة واما اهل المنطق فقالوا بعض الانسان  
 عندي مثلاً جزئية موجبة ولم يفيدوا بما اذا لم توجد قرينة على نفي البعض  
 وقالوا ليس بعض الانسان عندي مثلاً جزئية سالبة فالحال اهل العربية  
 في الموجبة من حيث عدم التقييد وخالفوهم في السالبة بالمر هذا حاصل كلامه فانه  
 بنه برئلاً نزل قدمك وقد يقال كلام الما طفه في بعض كذا لا يخالف كلام  
 الخوين فيه بمثل ما مر عن ابن سبيد وكلام النجاة في ليس كذا مخصوص بقرينة  
 الاستعمال الشائع المستفيض في نحو ليس بعض حيوان عندي غير ما كان المنفي فيه  
 البعض مصفاً فانه لا يخفى بباد في الجزئية ولعل السباد ربوا طفه انه لو كان  
 الغرض الكلية او نفي الوحدة لا استغنى على ما هو الظاهر عن الاثبات بعض توبخ  
 الحيوان مثلاً وقيل ليس عندي حيوان الذي هو منبأ عندهم في السلب الكلي في مقابلته  
 نفي الوحدة لا في مقابلة السلب الجزوي اذ هم لا يقولون بالسلب الجزوي كما قاله  
 الشارح مع لونه اقرب الى اخبار نفي الوحدة من حيث احتمالها على التثنية كذا  
 على الوحدة دون نحو ليس بعض حيوان عندي مع كون اعتبار الوحدة البعض  
 وتعدده فيها بعد لكون البعض اعتبارياً بصدد التثنية والكثرة فيفتح للمركب



هذا الكلام ابواب تحقيق المقام فنذكر قوتها بل ينبغي ضربا - انشغال فتنه  
 واقول الخ علمت انه لا محل لهذا الكلام وان سلمه شئنا بنا - يعني فهم ان في الوحة  
 سلب جزئي وان قوله فلا يظهر كون ليس بعض الخ بمعنى فلا يظهر اطلاق ذلك وان قوله  
 كان كونها كلية اطلاقا كان محتملا على ذلك ورا حذبه اظهر ذلك ان نقول  
 لو سلم الامر ان الاولان فلا يسلم هذا بل المعنى كان كونها كلية اطلاقا كونها  
 كلية جزئية هو المتبقي فيؤخذ بالمتبقي فيكون محتملا ان كونها جزئية محتملة  
 اذ لم تقم قرينة على كونها كلية والمنطوق ان لا يكون الا في ان كلام الفاضل على  
 فرض تسليم الامر ان يدل دلالة ظاهرة على ان المعنى ما ذكر فقطع النظر عن القرينة  
 الدالة الظاهرة في المرام والاعراض ليس في ما فيه فافهم قوله وبعض السور بعض  
 الحيوان ليس بناج يدل على رفع اليجاب الكلي الذي سببه على الاثر وبين صدقه بالسلب  
 الكلي وبالات لبعض السلب عن البعض وقوله التزاما اي تضمننا كمالا في على مثال  
 لكنه على ظاهره بالنسبة لقوله والباقيان بالعكس فتنه وقوله وهو صادق في كل  
 صورة منهما مدلول مطابق من حيث تحقق المدلول المطابق فيها فظهر ان السلب الكلي  
 مدلول مطابق وقوله او تكون ثابتة للبعض منسوبة عن البعض ولا يخفى ان هذا ليس سلبا  
 جزئيا لان السلب الجزئي هو مجرد سلب عن البعض فتنه وقوله فليس كل شئ من الاري  
 لا ينفك عن كدالة على السلب الجزئي ويحمل معه الدلالة على السلب الكلي والتفريق على شئ  
 السلب الجزئي على كل صورة من صورتي المدلول المطابق الشئ احدهما السلب الكلي والاخرى النبوة  
 للبعض والاشارة عن البعض وقوله لعدم وضوح المراد منها اي بقطع النظر عن اعتبار الخ  
 وترك المشكوك وقوله هذه اي ليس كل ويتحقق ببناء للبرهان او للمعوم وقوله بان تلك  
 اي المعنى وقوله في الاصل اي قبل النظر الى اعتبار اهل على احدهما للاعتناء وقوله منسوبا  
 دلالة اذ كل منهما مدلول لها بالمطابقة لا يرد في الاصل على الاخر من وجع وانما جاء بدار  
 احد هو امتنا اعتبار اهل عليه للاعتناء وقوله وهذه بخلافها اي احتمالا على الال  
 اي قبل النظر الى اعتبار اهل على احدهما غير متساويين لما ذكره وقوله التزاما اي تضمننا  
 وبحر كلامه بما سمعنا فاعلم انه لا حاجة الى قوله ولعل مراده ان ليس كل الخ وان اقره شئنا

وقوله وعلى رفع اليجاب الكلي التزاما الصادق بالسلب الكلي والنبوة للبعض  
 والاشارة عن البعض فتنه ما يدل لزوما على السلب الكلي وقوله ان الاول قد يستعمل  
 للسلب الكلي بدلالة المطابقة وقوله كما ذكرنا تقدم في القولة السابقة الا ان  
 الفقرة لم تذكر نعم تأخذ من اعتبار المتبقي وقوله لان بعض النسخ قال شئنا لنفعله  
 في الارباع لا يكتبنا شريف وقوله صح ان يكون الخ بتقدير الرابطة مؤففة على حرف  
 السلب وقوله وان يكون الخ بتقدير الرابطة مقدمة على حرف السلب كما هو ظاهر قوله  
 رحمه الله تعالى الصريح بها ولو بالقوة اذ قوله والسور الخ في فوق والمسور كلي وفرد في  
 فافهم قوله وقد نصوا على انها الخ انظر ما وجهه مع كونها تخرج عنها هو معتبر  
 من القضايا تكون القضية شخصية قال شئنا الشخصية هي المحكوم فيها على  
 الجزئي الحقيقي فلا صحة لذلك ونقل كلام الجبسي شاهدا على ذلك ولا يخفى ان من يقول  
 بان الطبيعية شخصية لا يشترط ان يكون المحكوم عليه في الشخصية جزئيا ففرضا  
 فهذا الشرط غير منطبق عليه فيورد مذهب بذهب على ان الكل الجمعي هو الافراد المجتمعة  
 الخارجية وهو جزئي حقيقي اعم فيه بوجه وعلى تسليم العموم يلزم ان لا توجد شخصية  
 موضوعها غير مفرد ولا يقول بذلك فاشي على الاثر في هذه القولة ما ينص  
 على خلافه فتنه وقوله ويظهر فيما اذا اريد كل فرد بشرط الاجتماع الخ الجزئي بان  
 هذا وبين الكل الجمعي ظاهرا اذ الحكم هنا على كل فرد فالمعوم به كل فرد على حدته غايته الا  
 اتحاد الزمن والمكان فذلك استظهر الشارح انها كلية مع كون الكلية في قوة ففرضا  
 بعد افراد موضوعها والحكم في الكل الجمعي ليس على كل فرد بل على الجموع فالمعوم به ليس كل  
 فرد فليس منه الافرد واحد مشترك اجمع فيه وقوله بشرط الاجتماع جاء من خارج  
 اي شأنا اعتبارا من خارج فانه شأنا اعتبارا اتحاد الوحد والزمز وكل شئ ما ليس به  
 النفسية والغصود انه لم يشأنا اعتبارا اتحاد المعوم به المؤدي لاعتبار مجموع افراد  
 المعوم عليه فيصدق البعض فتكون جزئية كما نفعه عن يس وان رده الخشي ان الكلام  
 الان في حل كلام الشارح المبني على فهمه وقد اقر كلام ليس المبني على ان الجموع بعضها البعض  
 فتنه وقوله تكون شخصية الا اي ولو جاد من اعتبار اتحاد المعوم به لا يرد



لا اعتبار بمجموع الأشخاص فصدق بعضهم ففكون جزئية وقال شيخنا شيخنا معنى قوله جاء  
 من خارج فهم من قرينة فان قيل لا من موضوع القضية ولا فرق بين الكل والمجموع وكل فرد  
 بشرط الاجتماع الاكون ذلك مغروما من الموضوع او من خارج انتهى فانظر اذا  
 كان المعنى واحدا فماذا يصنع الغرض من داخل والغرض من خارج واحذر ان لا يتغير  
 قوله والموضوع لا لا يخفى ان الكلام في الاسماء الاصطلاحية والا فالمعنى واحد عند الجميع  
 شيخنا شيخنا قوله رحمه الله تعالى والمهمة الخ عبارة في شرح قوله اما الاول فشرطه الاكابر  
 في صفاته الخ واما المهمة فتفي قوف الجزئية واما شخصيه فتفي حكم الكلية في جميع الاشكال  
 وقولهم لانها تنجح في البرهان شكل الاول استدلال على كونها في قوف الكلية لان ذلك  
 يخص بالشكل الاول كما سبق الى بعض الاوهام بل هي في حكم الكلية في غير الاشكال بدليل  
 المتأخر ما ذكره هناك فالمتحاشي هناك اي والاستدلال ينبغي في ثبوت المدعى في صورة  
 واحد قوله لا يقتضي ثبوت الحكم الخ فلا يكون قرينة ما نعه من الحكم على البعض  
 قوله رحمه الله تعالى فلهذا زيد الخ علمت انها تجري في الاشكال الاربعة وهذا مثالا  
 من الاول وقد ذكر المتحاشي مثالا من الثاني وسأني له ان مثالا من الثالث زيد حيوان  
 وزيد انسان فبعض الحيوان انسان وان مثالا من الرابع زيد ناطق ولا يخفى من  
 الصاهل يزيد فلا شيء من الناطق صاهل قوله في العلوم اي الكلية التي هي العلم  
 من الآنها وقوله وقيل غير معتبر فيها اي لانها انما تبحث عن احوال الوجودات  
 المتأصلة في الوجود والطبيعية لا وجود لها الا ضمننا وقد اورد في ذلك ان  
 المعروف والمقسم هو الطبيعية والعلوم الحكيمة مشتقة عن التعريفات والتعريفات  
 كما لا يخفى واجيب بان العلوم هي المسائل وادراكها او ملكاها وعليها كالمقتضى  
 فضايا التعريفات والتعريفات هي دلائل فيها وسيلة ولكن البحث ان يقال حسب  
 كان الغرض من العلوم الحكيمة تكليل النفس بالمعرفة فلا وجه لعدم البحث فيها  
 عما لا وجود له بالاصالة على انها باعثة عن كثير من ذلك اذ اكثروا البحث في  
 العلم الرياضي الذي هو من العلوم الحكيمة عما هو من هذا القبيل ولا يخفى ان  
 البحث عن الوجود ونحو من مفاهيم العلم الالهي نعم البحث في العلوم الحكيمة عما هو

من ذلك القبيل قيل بالنسبة الى غيره هذا ما اصل ما نقله شيخنا شيخنا عن بعضهم  
 كان ينوع تصرف لغرض ما دانت لا يخفى عليك انه ليس معنى كون الطبيعية غير  
 معتبرة في العلوم الحكيمة للعلة المذكورة انها ليست من مصادمها والافني غير  
 معتبرة في اي علم كان بمعنى انها ليست جزءا منه من غير احتياج الى تلك العلة  
 المذكورة بالنسبة للعلوم الحكيمة ولا وجه للتخصيص ولا تلك العلة بالنسبة  
 للمخصوص فلا محل للجواب بان العلوم هي المسائل الخ فافهم قوله او بنية اي تكليل  
 قوله او اذ اي حرف قوله لدلالة على معنى الخ اي فقط خرج الفعل على انه دال  
 على النسبة ونحو اسم الفاعل وقوله غير مستقل اي لا يفهم على الاستقلال  
 اي على حدته بل لا بد من ذكر الطرفين وقوله وهو النسبة اي التي هي معتبرة  
 لذاتها بل لتعرف حال طرفيها وقوله لتوقفها اي لتوقف تعقلها باعتبار التعرف  
 بها وقوله على الطرفين اي على ذكرها وقوله المتشابهين تغليب وقوله كما هو شأن  
 النسب اي التي لتعرف الطرفين بهذا التأويل يندفع ايراد نحو الابق من  
 الاسماء الدالة على نسب متوقفة على فعل الطرفين فتدبر قوله وللمعنى  
 المتفاد اني هذا بحث مما بحث به السعد هنا كما ذكر شيخنا شيخنا انه لو كانت  
 كان رابطة زمانية لا انعكاس قولنا كل شيخ كان شابا الى قولنا بعض الشباب  
 كان شيخا وهو باطل فوجب ان لا يكون كذلك وانه ينعكس الى قولنا بعض الكائن  
 شبابا لشيخ فتدبر قوله بل المراد الخ فافهم لا يقولون في قول العربي زيد هو علم ان لفظة  
 هو التي فيه رابطة تكون هذه ليست مما تقوم واستعملوا للربط وانما يقولون  
 رابطة لما يأتون به في عبارة انهم لانه منقول من معناه للربط عند عدم هذا  
 هو ما يقتضيه هذا الجواب فان خالفه كلام بعض المساطقة فهو ضيق على رأي  
 آخر غير رأي اي تصرف قد يتم لا بد على هذا الجواب ان المعرب من هذا هو معرب  
 لا يحمله عن لغة العرب لان ذلك انما يوجب بيان الدال في لغة العرب بأي  
 طريق فالمصنوع الذي يخرج عن كونه معربا هو عدم ذلك واما وضع لفظ لمعنى  
 يدل عليه في لغة العرب بشيء آخر مع ظهور حال وان هذا من وضعه هو





لمعنى ذلك الشيء الآخر فلا ضرر فيه اذ فيه بيان الدال في لغة العرب ضمنا فافهم  
 ان المعنى بالرابعة هو ضمير الفصل واما هو في نحو زيد هو عالم اذ جعل عائدا على زيد فلا  
 يطلقون عليه رابطة بخلاف ما اذا لم يجعل عائدا عليه وسببين وجهه في قوله واما  
 كونه لا يوجد في نحو زيد عالم الخ فتدبر ولم يذم كونه لفظا بغيره انه عندهم مقدر  
 فيما لا يناسب فيه وقوله ويلزموه الخ لا يخفى ما في هذه العبارة وقولهم كيتما  
 في الجواب عنها معنى قوله سواء ذكر الخ سواء في ذلك او لم يصح ذكره لا يقع  
 فيما هو الغرض فان الغرض انهم لم يذموا انما هم به لا يقتضون ذلك لفظا  
 على مواقع الالناس بل يجوزون ذلك مطلقا كما يعلم من المقال ولعل من  
 العبارة ويلزمونه في كل موضع ولو نية سواء ذكر في كل موضع او لم يذكر  
 فتدبر ولم قال ولو كان الخ ليس هذا توجيهه لانه لو كان البعض فان ما يكون  
 مستندا وغيره على كلام ابي نصر منتقلا الى الربط فلا يقال عليه لو كان المقادير  
 الخ كما لا يخفى واما ذلك توجيهه لقول البعض ان المعنى بالرابعة هو ضمير الفصل  
 فتنبه قوله مستغنية لدلالة الفعل على النسبة وتنه قيل الخ متعنه لما ان  
 ما عطل به لا يرفع المفعول فان ذلك الشيء هو جزؤ مدلول المشتق فالشعيل الصحيح  
 انها نظير الاسمية التي خبرها فعل في الاستعمال على محمول دال على النسبة التي فاعله مثلا  
 مع عود ذلك الفاعل مثلا او مالا بسببه على الموضوع ولا يخفى ان الظاهر الذي لا يخفى  
 الارتياب فيه اذ قيل ان الفعل يدل على النسبة الى الفاعل مثلا هو ان اسم الفاعل  
 ونحو دال على النسبة الى الفاعل مثلا وان لم يصحرا بذلك وبما يشهد به كلام  
 في شناعة المشتق باعتبار النسبة نحو قائل الامير عمرا فتدبر وعرف هذا ولا  
 يخفى ما في ما ظن انه سبعة من تخرير شيعة فتدبر بل ان قوله الخ فيه ان محط العذر  
 قوله ودعوى انها قيد غير ذلك لا دليل عليه فانه يوجب به هو ما ذكره في قوله  
 وايضا الخ وان شملت خبره عائد معلوم من المقام وهو المحمولات والموضوعات  
 شيخ شيئا وهو ظاهر قال ويصح وجوهه الى الجهة ولعل مراده مطلقا لجهة لا  
 جهة الاستغلال الخ هو ظاهر قوله الى محصلة المحمولي فنظما لا يخفى اذ هو

مقتضى قوله وكذلك مع ملاحظة قوله قبل وحيد اريد غيرهما الخ وقال شيخنا  
 قوله لا تنصرف الى معدولة المحمول اي سواء كانت معدولة الموضوع او لا غاية  
 الامر ان حال الموضوع يكون ساكوتا عنه عند الاطلاق وكذا ما بعد انتهى ان الذي  
 يدفع الشبهة ان نظري في كلام الشارح حيث جعل النسبة معدولة مرتبة  
 على جعل اذات السلب جزأ من المحمول ثم قال بعد قد تكون اذاتة جزأ من الموضوع  
 فتنبه القضية معدولة الموضوع او جزأ منها فتنبه معدولة لها فانه  
 يقيد بالاسمية ان النسبة في كل مرتبة في حالة ليست موجودة عند  
 النسبة في الغير فتدبر ولم هذا ما يقتضيه قول الشارح الخ فيه نظر بالنسبة  
 لقوله ولذا المحصلة فان قول الشارح والا شمل صورتين ذكرهما هو سابقا  
 في جوابه عن اشكاله بقوله بان لم تحصل يعني اذات السلب جزأ من احد الطرفين  
 او جعلت جزأ من الموضوع فقط وانما الذي يقال ان مقتضى كلامه انما عند  
 الاطلاق تصدق بالصورتين مع انه ليس كذلك وان قوله فمن جمع الخ لا يصح  
 ترتيبه على ما قبله اذ مقتضاه رجوعه الى اكثر من ذلك كما لا يخفى فان جعل قوله  
 والا فمصلحة غير صادقة بالصوت الثانية انه دفع الاستكسال الادل فقط فتدبر  
 قوله الى معدولة المحمول ومحصلته لا غير فيه نظرا ان علماء مع جواب احدها  
 فيما مر فتنبه قوله تقتضي وجود الموضوع اي في الخارج حال وقوع الحكم الخ وما ذكر  
 الخشي بعد والمقصود انهم قالوا تقتضي وجود الموضوع حال وقوع الحكم  
 في احد الارزمنة وانصافه به فيه اذا كان موضوعها له وجود في الخارج في احد  
 الارزمنة واطلقوا فحصل كلامهم نحو كل انسان ممكن فيقتضي كلامهم ان  
 موضوع هذه ونحوها موجود في الخارج حال وقوع الحكم وانصافه به في احد  
 الارزمنة الثلاثة ليس كذلك فتنبه قوله وقوع الحكم اي الحكم به او لا  
 به النسبة الكلامية ويرجع الظاهر في قوله به الى المحمول المذكور في كلام الشارح على  
 الوجه قد مر شيخ شيئا وقوله واتفاق عطف لازم وقوله قال المطاوعة  
 في المعنى للمعطوف والمعطوف عليه الخ التي تقتضي وجوده اي اذا كان محمولا موضوعا في الخارج



فلا ينافي ذلك قوله في بيان الخ فالفضية الخارجية هي التي موضوعها موجود بالفعل  
 في احد الارضين الثلاثة سواء كان موجودا حال وقوعه في احد الارضين او لثافته  
 به فيه او لا فنسبه قوله وذلك عند ايراد الاصلية المنيرة كلامه بوجه خلافه  
 كما قال شيخنا في كتابه في بيان ذلك فيما زاد على القضية الاولى من مثالي شغل على اكثر  
 من قضية فافهم قوله اي الوجوب العقلي في كل انسان حيوان مثلا بعد  
 اعتبار ان الانسان هو ايوان الناطق وتسلم ذلك يجب عقلا ان كل انسان  
 حيوان اذ يشغل عقلا ان بعض احيوان الناطق ليس حيوانا وعلم من هذا انه ليس  
 المراد بالوجوب العقلي ما يقتضي الوجود والبقاء قوله وهو ما لم يستفهم ذلك  
 من كلامه فنسبه قوله في الملكية اي في معرفة القضايا الملكية اي في معرفة بعض  
 اي في معرفة الوقتية والمنشئة اللذين ذكرهما الشارع قوله ضرورة النسبة  
 البناء للام لا يستلزم شيئا وكذا يقال فيما يأتي قوله ما دامت ذات الموضوع  
 اي حيث يكون منشأ الضرورة ذات الموضوع فلا يقال ان النسبة ضرورية  
 ما دام الموضوع موضوعا والمحول محولا شيئا يحتاج اليه ذات الموضوع اي افراده  
 والمراد بوضعه معروفا باعتبار عنوانه فلو قيل في المثال ما دامت انسانيته  
 وهي مشروطة شيئا يحتاج اليه قوله وانما سميت الخ بوجه ان لفظ ضرورية  
 اسم لها على حدته ولفظ مطلقة اسم لها كذلك وليس كذلك بل الاسم مركب  
 منها والجواب انه لا حظ الاصل وقوله حيث ضرورية اي بصدق عليها  
 ضرورية فافهم قوله بحسب الذات انما قال بحسب الذات لانه في قوله في  
 المشروطة العامة الخ اذ المشروطة العامة قد حتم فيها ضرورة النسبة  
 متى دوام الوصف فكيف يقال على وجه الزيادة على الامتداد دوام الوصف  
 شيئا يحتاج اليه قوله اذ لم يكن دائما اي بحسب الذات وفي اي الفعل  
 اي في الجملة شيئا يحتاج اليه في مفهوم لا دوام ليس المراد بالضرورة المعنى  
 المقابل للمنطوق كما لا يخفى فلا يقال ما وجه كون العامة بسيطة مع ان  
 معنوم قولنا ما دام وصف الموضوع لا امتداد دوام ذاته على ان الناطقة لا

يعتبرون المعنوم قوله وان الجزء الثاني لا لأن الاول اذا كان ايجابا كان الثاني  
 سلبا في الجملة واذا كان الاول سلبا كان الثاني ايجابا له كذلك وسلبا لا ايجاب  
 سلبا وسلبا لا ايجاب قوله كل كاتب الخ كان المناسب ان يقول دائما كل كاتب  
 الخ لكنه اتكل على ومتوخى تغيير ذلك اخذ من المفاهيم شيئا يحتاج اليه لانه  
 ان عبر الخ اي كما هو مقتضى ما سبق قوله ولم تقتيد الخ بظهره انه كان عليه  
 ان يقول ولا بامكان عام او خاص ففصل قوله اربع موجها لكل المراد  
 اربعة اجمال والا فيظهر ان ما ذكره يزيد على اربعة تفصيلا فتدبر قوله  
 والحيثية المطلقة المناسب والمطلقة الحيثية وكذا قوله والحيثية المطلقة  
 فتدبر قوله قيل الفرق الخ انظر على هذا لم يقل زيادة على قوله والحيثية  
 المطلقة والمطلقة الوقتية نحو الاكل متحرك الغم بالاطلاق وقت الاكل  
 فان ترك هذا مع ذلك لا بد له من حكمة واذا لم نقل بالفرق ما وجه قوله  
 والممكنة الوقتية بعد ما قبله وما الفرق بينهما والقول بالفرق مع الامكان  
 دون الاطلاق بعيد وعليه يكون قوله والحيثية المطلقة في معناها  
 قول الشارع الا اني نقله كالمطلقة الوقتية وانظر على كل حال لم يقل  
 السوسي والمطلقة المنشرة وهي ما قيد اطلاقها بوقت غير معين  
 اصلا فان ترك هذا مع ذكر ما ذكر لا بد له من حكمة ولعله اراد التمثيل  
 وجمع بين الحيثية الممكنة والممكنة الوقتية لينبئ عن ان التعبير بالحيثية ليس  
 كما التعبير بوقت فتدبر او بالامكان العام ضرورة لا يخفى ان مجموع ذلك  
 بمعنى قوله بالضرورة وان كان فيه اجمال وتفصيل دون قولنا بالضرورة  
 فتدبر قوله عنها وعن احكامها اي عن مجموع ذلك فلا ينافي انهم قد بحثوا عن  
 الشناقضي غير هذا شيئا يحتاج اليه لتعلق تاليفها بتفصيلها هو لزوم  
 لكن لا بمعنى اللزوم المقابل للاتفاق الذي هو الكيفية كما لا يخفى بل المراد  
 به المصاحبة كما يأتي لتدخل الاتفاق في مفهوم الاول الخ قال شيخنا ما في  
 يا ايضاح يجاب عن هذا بانه احتاج لذكر السور في بيان انقسام القضية



الي الانقسام الاول ولبه فافهم قوله نحو كل الح على التوزيع والاول للاول  
قوله فقولنا اي ربط بمعنى ارتباط والتكلام على تقدير مضاف اي وقوع  
ارتباط فالنسبة الكلامية هي الارتباط والخاصية هي وقوعه والتم  
هو اذراك ذلك الوقوع فسيأتي ان الصدق والكذب بمطابقة الحكم للواقع  
وعدمها في الوجبة و بمطابقة سلبه للواقع وعدمها في السالبة ولا يخفى  
ان سلب النسبة يستلزم سلب الحكم وكان المناسب لهذا ان يقال في الحقيقة  
ان النسبة الكلامية هي بئوت المحول للموضوع سواء كان المحول سلبا او لا  
والنسبة الحكيمة هي وقوع ذلك البئوت والحكم هو اذراك ذلك الوقوع  
فما يقع دائما والصدق والكذب بمطابقة للواقع وعدمها في الوجبة  
وبمطابقة سلبه للواقع وعدمها في السالبة فتدبر هذه واما التعليق  
فهو الحكم الحفهم من هذا انه ان جعلت على معنى باد التصور اربع  
التعليق على ظاهرهم وما صنعته المحتج والشارح في بيان عبارة المصنف  
هو المناسب دون التكلف التام لأرجاعها إلى عبارة الشبهة وان  
تلف شيخ شيوخنا ذلك الإرجاع كما يعلم بالناسل في العبارة بل مع  
النظر للمقصود منها قوله يفهمه الح لكن لا على طريق الاستغفال  
لأن قد لا يعلم بعد ما في ما قبلها قوله بلا اتصال إلى اي وقوع الاتصال  
الح قوله بمطابقة سلب الحكم المذكور قياسا للحلية أن يقال بمطابقة  
الحكم بعدم وقوع الاتصال والانفصال لنفس الامر وسياق التعليق  
ان السالبة لا يحكم فيها بالتعليق بل بسلبه فتنبه قوله قال القدر الح  
لما كان قوله وتسميتها الح مع تقسيمها الآتي الح مع تقسيمها الآتي يقتضي  
ان كل ما يتم فيه اوقات الانفصال يجب ان يكون أهلا للانفصال  
الثلاث ذكر ذلك لرفع هذا الابهام شيخ شيوخنا قوله مع مناقشة تلخ  
لعلها انه قد تتوقف رؤية احداهما على انتفاء رؤية الآخر فتكون  
المنضية مانعة جمع واذا لم تتوقف فالتقاء سواء كانت حقيقية

اولا ادعائي قوله بل اعننا هو بنشرها الذكر كالح وقال كما يأتي ان المفهوم عند  
تقديم الزوج في قولك العدد اما زوج او فرد هو الحكم عليه بما ندته للفرد  
وعند تقديم العزده هو الحكم عليه بما ندته للزوج والمفهوم ان صنفنا براهين  
للمنفصلة ايضا على ما يظهر لها في المفهوم الا انه لما لم يكن فائت لم يغيره انتهى  
ومن قال لا تغلس يقول ان قولك العدد اما زوج او فرد معناه الحكم بالعناد بين الزوج  
والعزده وهذا المعنى حاصل قدم الزوج او العزده في القياسات تحتاج هذه الصيغة  
الي توجيه قوله واقول الح يظهر لي ان الوجه ان يقال ان المسبب الذي ليس له الثمن سبب  
واحد فهو من حيث خصوصه مستلزم لسببه ولما لا يشبب الا عن سببه بل لا يشبب  
واما الذي له الثمن سبب كالفرد فسلم انه لا مستلزم سببا معينا ولا سببا آخر  
لكن الشارح مراده بالمسبب ما ليس له الثمن سبب واحد بقرينة قوله مستلزم للفهم  
النائي وحمله على الاكتفاء يقتضي ان قولهم للزوميه نتيج في القياسات على معنى قد تنجح  
وهو بعيد فتدبر قوله عندنا احتراز عن الفلاسفة الغائلين بالتعليل والبيع كقولهم  
الله تعالى مرد وهي ما حكم فيها بتحقيق النائي على تقدير تحقق المقدم سواء الح اي مع عدم  
العلاقة كما لا يخفى قوله وتنقسم ايضا الح لكن ليس التركيب كما ذكره الشارح في الغاية  
فتنبه قوله ولا يثبت في الح وجه الثاني انهما اذا كان تركبهما من ذلك كما ما مبينين بل لا  
الجمع والحاول اعم منها قوله في كل قسم فيه انه قال ان قوله في القسمين الاولين وتتركلي قد  
تتركب وهينئذ لا وجه للتخصيص فيها قوله اما لمانعة الجمع الا يخفى ان مانعة الجمع  
ما حكم فيها بان تحقق احدهما ينافي تحقق الآخر ومانعة التركب ما حكم فيها بان عدم تحقق  
احدهما ينافي عدم تحقق الآخر فالمعنى هنا اما لمانعة الجمع ~~التي هي مانعة لانها مانعة للجمع~~  
~~فيها بيان تحقق احدهما ينافي تحقق الآخر~~ فباعثا وانها تشبب الثاني ان يكون  
النائي انسانا وكونه ناطقا في الصدق اي التحقق لانها يجتمعان في زيد مثلا  
واما لمانعة الخلاف فباعثا وانها سلبا الثاني بينهما في الكذب اي عدم التحقق  
لانها يكذب بان اي لا يتحققان اي لا يتحقق شي منهما في الحار مثلا واما الخفيفة  
الح فما ذكره لقوله في الصدق اي التحقق وقوله لانها يجتمعان صدقا اي تحققا



اي يجمع تحققها وقوله في الكذب اي الارتفاع اي عدم التحقق وقوله لانها تتحقق كذا  
اي ارتفاعا اي عدم التحقق اي يجمع ارتفاعها وعدم تحققها فافهم ذلك وعلم  
انه قد قيل هنا ما لا يصح قوله يراد اي على كون القضية المذكورة منفصلة بغير  
قوله وان كان قد يتعدد لفظا اي بان يكون الدال عليه مجموع لفظين فليس ظاهر  
العبارة مراد اكملها بما بعد قوله لا بد من العائد مفردا اي لا بد ان ينفرد  
ذلك النقيض عن اجزاء الآخر وقوله في هذا الجزا اي المعبر بنقيضه وقوله  
ولا ينحصر في الجزا الاخر اي المعبر في نفسه وقوله بأنه اي النقيض  
وكذا ما نفع الظواهر التنبيه في صحة الاقتضار على جزئين تارة والاثبات  
بالثبوت اخرى التي فهمت من قوله فصالح وقوله لانها ابدى الى اي فاذا ركت ما  
الجمع من التراتي بنفائض ذلك الاكثر لما نفع الظاهر فتقول في مانعة الجمع اما ان يكون  
الشيء ابيض واما ان يكون اسود واما ان يكون احمر وفي مانعة الخوا ما ان يكون  
الشيء غير ابيض واما ان يكون غير اسود واما ان يكون غير احمر فافهم قوله فتكون  
الاقسام ستة سياتي في كلام اليوسي ان ذلك عند قطع النظر عن الكيف والاقرب في ذلك  
العبارة انه بقطع النظر عن الزوم والعناد ولعل المشتبه انار الى ذلك بقوله  
بالحرف ولكن الخطبة في ذلك يسير قوله وافول الى انظر ما ذا يقول اصحاب الطريقة  
التي مشي عليها الشارح في الامثلة المذكورة وهل يرجع انكار الانقسام الى انكار  
التسمية قوله اذ لا يتلزم الشيء النقيض فيه مثال لا يفي فانه ليس للشيء  
استلزام النقيض بل استلزام النقيض وجودا مع وجود نقيضه ولو فرض ما  
مع عدم نقيضه ولو فرضنا ولو قال اذ لا يمكن ان يستلزم الشيء المعبر فيه  
تحقق امر تحقق نقيض ذلك الامر ولا يمكن ان يستلزم الشيء العكس فافهم  
تحقق امر عدم تحقق نقيض ذلك الامر كان حسنا ولا يخفى بعد ذلك انه لا  
ورود للقول الا في حتم يحتاج للجواب عنه بما ذكره على انه لا مانع من فرض الحال  
فلو قال اذ لا يمكن الاستلزام مع التناقض لا يمكن تضييع كلامه فتدبر قوله  
اما كلما الى العدم المراد منه ان كل في الاصل لتعريف الافراد لا على وجه كونها ظرفا فلما

نظرا فاذا هي يصح ان تضاف الى الحين وما معناها فتكسب الظرفية فتكون لتعريف الاوضاع  
في تلك الحالة فتعريفها ذلك وبعد ذلك في شيء وظاهره يقتضي ان كلما بتمامها لتعريف  
الافراد في الاصل ثم جعلت بتمامها لتعريف الاوضاع لاكتسابها بتمامها الظرفية من الحين  
المضافة هي بتمامها اليه في الاصل النائب عنه اي الحين ما التي هي جزو المضاف ولا  
يخفى ما فيه فتدبر قوله فتصالح الى انظر كيف يتفرع هذا بعد قوله ام شرطه لا يخفى  
عموم الاوضاع من جملة عموم افراد ما ذا يعقل وهو مدلولها في الاصل كما فهم من كلامه  
فلو قال ام شرطه لا يعقل لا يقع ظرفا في تعريف الافراد لا على وجه الظرفية لظاهر  
قوله قال السعدي الى كل الظهور فتدبر قوله مع تضييع جموعه في انه لا مدخل  
لهذا التضييع في عدم الرضا فان كلام الجوزي بيان حقيقة اللغوية وقوله كذا  
والرسم اي كذا في اللفظين وقوله الا ترى الى قد يقال كون العرب من حيث هو عرب  
لا يحيد له عن لغة العرب انما يوجب بيان الدال في لغة العرب باي طرف كان  
فالمراد هو عدم ذلك واما نحو ان يكون سور الحلية في اللغة العربية كلما  
فانارة يعبر به عند التعريف لما هو عام تجري احكامه في سائر اللغات فانه  
يضع لفظا آخر معناها ويعبر به عند ذلك مع ظهور الحال وان هذا اللفظ من  
وضعه هو لمعني تلك الكلمة فمن اراد التعبير عما هو الوضع العربي عبر بها وان اراد  
التعبير بما اجرى على اصطلاحه هو فلا مانع من هذا ليس فيه ضرر ولا خروج  
عن التعريف قد عوي ان هذه هي الكلم العربية غير مسماة وقد نبهت فيما تقدم  
على مثل ذلك فتنبه قوله رحمه الله تعالى وقد يكون اما ان يكون الشيء حيوانا او فرسا  
هذا المثال كاذب بمقتضى كلامه السابق فتنبه واظن ان شيخنا نبه على ذلك  
قوله لازم الى اي وهم مذهبون بخلاف ذلك قوله او المقتضى الى اي فالمشبه  
به ما كان من هذا القبيل فلا بد والبحث والاحتجاج للجواب الاول وفيه بعد  
ذلك نظر هو على ما ظاهرا انه على كل من الجوابين الصحيح قوله ان نحو ان جئني الرضا  
معناه الى كذا لا يخفى اذ مقتضاه استعلاء الجزا فافهم وقرر شيخنا وجه  
النظر بغير ذلك فتنبه لتغل عرضي فتدبر قوله وايضا يرد بنحو الى كذا فافهم



ان السعد يفسر الشرط دائما بالظرف ولذلك قال بعد ما ذكر من الامثلة ولا يؤم  
 الح وليس كذلك بل بما يناسب المقام فنحو ان اسلم زيد دخل الجنة معناه يدخل زيد  
 الجنة بشرط الاسلام قبل ذلك ولا يخفى ان هذا معنوم من المثال وانه غير النطق  
 كما يعلم من النظر للمعنوم به والمحكوم عليه على كل وجه ذلك ولم يستلزم الحال  
 اي فيعلم صدق العكس اي ما يدعي انه عكس فيثبت كونه عكسا حيث لا نزاع في  
 ما يتوقف عليه كونه عكسا الا صدقه هذا حل كلامه وانت اذا علمت ان العكس  
 قلب جزئي القضية مع بقاء الصدق لا ما علمت ان في هذا نظرا اذ عند النزاع  
 في الصدق لا يكون لزومه مسلما فلا يثبت كون هذا عكسا لهذا الدليل مجردا  
 صدقة بل يتوقف على اطلاق صدق كل جزئية مع كلية من هذا القبيل وبما هو  
 بان معنى كلام الشارح عكس كل انسان حيوان ونحو ذلك بعض الحيوان انسان  
 ونحو ذلك غير التوزيع وهكذا بقية كلامه فبهذا الدليل على هذا الوجه يشترط  
 في ذلك على وجه الزوم فيثبت كونه عكسا لما ذكرنا فافهم قوله ولا دخل الا من يقنع  
 المطلوب بغيره هو الكبري والمطلوب هو بعض الحيوان انسان والصغير في  
 كلامه انسان حيوان مسلمة فلا دخل من حرشها ولم اذ ليس له قال شيخ شيخنا مراده  
 المصنف بالتفصيل بما في التعريف فان فيه تفصيل المعرف اي بيان اجزائه ليس  
 مراده التفصيل بمعنى التقييم ولم وجود اختلاف المكان ايضا اي في هذا المثال  
 اي لا يضر في التمثيل قوله اقول له قال شيخ شيخنا فيه انه من قبيل اختلاف الموضوع اذ  
 الاصل عتق زيد طويل يد زيد طويله انتهى ولا يخفى انه بحسب الاصل فيه الاختلاف  
 بالموضوع وبالجزئية وقد علم ان الاجتماع غير متعارف انه لا عبرة بالاصل  
 كما يعلم من التمثيل الذي للتمييز فافهم قوله والاختلاف عطف على اختلافها ولم اقول  
 له ما ذكر حسن من جعل الكاف صلة والمطغية على نحو هو حسن من جعلها صلة  
 والمطغية على مدحول نحو فافهم قوله لان هذا قسم آخر فيه ان كونه قسما اخر لغيره  
 الا نبيان بالكاف الذي هو بمنزلة اعادة اللفظ نحو فلا وجه لقوله وكأنه قال له  
 فتدبروه الكافي به ونموحه كما في خط المؤلف فهو غير صاحب التسمية ولم

فالتقدير مصورا اي على فرض تقدير الجار عليه كياتي له خلافة قوله الى حذفه اي  
 الى دعوى حذفه قوله رحمه الله تعالى ونحو ان يكون الكاسر اسم كان ومجرها  
 مبتدا واليمين منصوبا بنزع الخافض خبرا عن مجراها والجملة خبر كان قوله فهو له  
 اذ هو على الاول من الفعل الثلاثي وعبي الثاني من الرباعي قوله والعكس اي ونقيضه  
 بعض الانسان حيوان هو المثال المذكور قوله لعامة له رجا يعكس على جعله قول الشارح  
 سابقا والعكس شاردة الى ان في كلام المصنف اكتفاء فافهم قوله وان كانت محذورة  
 الى هذا على الطريقة التي مشي عليها من ان المحذورة لا تنقسم الى كلية وجزئية كما  
 تقدم والا فلا بد من الاختلاف في الكم ايضا فافهم قوله اي واسمها الى اذ جعل  
 اعلاها في محل اسفلها بدون جعل اسفلها في محل اعلاها ليس عكسا ولم لا شيء مما  
 يدل الكيف لا شرط ذلك في عكس النقيض المخالف مع ما لا تنعكس اي عند فرض صدقها  
 بخلاف ما اذا لم يفرض صدقها فانها لا تنعكس حينئذ كما يعلم من قوله بعد وترك  
 المصنف الذنب الى فتدبراي والعكس لازم اعم الى قال شيخ شيخنا فان بعض الانسان  
 حيوان الذي هو عكس كل حيوان انسان ينصرف فيما لو اتى به ابتداء لا على وجه كونه  
 عكسا له انتهى ولا يخفى عليك انه يرد ان ذلك لا يخص عكس الكذب فلا يصح قوله  
 قبل ذلك لان العكس لازم للقضية وصدق اللزوم الى فالجواب في توجيه كلام الشارح  
 ان يقال لما كان الكذب بخالفة الواقع ولو بالنسبة لبعض افراد الموضوع لم يلزم كذا العكس  
 لجواز ان يكون الحكم فيه على بعض آخر بخلاف الصدق فانه لا يكون الا بما فقه الواقع  
 للموضوع بتمامه ولا يتأتى ان يكون عكسا كاذبا فتدبر رحمه الله تعالى وكذا بعض الى  
 اي وكذا الجزئية السالبة اذا عكسها الى مثارها وصدق عكسها ومثارها الممهلة  
 السالبة اذا عكسها كذلك قوله بالنسبة لبعض ما اخرج الى ولو كان صحيحا ذلك  
 لزاد عكس هو بعض الانسان ليس بخارجي نحو بعض الحجر ليس بانسان وعكس  
 الانسان ليس بخارجي نحو الحجر ليس بانسان وقال خارج بقوله الا الى وقوله  
 والعكس لازم الى ولا يخفى ان ذلك في معنى قوله على وجه اللزوم فافهم قوله  
 رحمه الله تعالى مع ان عكس نحو كل انسان ناطق الى كل ناطق الى اي نحو ذلك



على التوزيع قوله التعريف للماهية فيجانب براد فيه المعلوم لا الأفراد وقوله  
 فلا يدخل فيه استثناء لأنه يقتضي اعتبار الأفراد لا المعلوم فلا يكون المذموم  
 هو التعريف وإنما التعريف في الحقيقة بالمعروف الذي ينطبق على ذلك فظهر  
 وجه قوله لأننا نقول ذلك من قد قيقا الحما والم وان دفع ما يقال كيقول لا يقتضي  
 المصنف بأمر لا صحة للتعريف بدونه وبغضد التعريف والشهس بما هو فاسد  
 فتدبر قوله قلنا ليس المراد بالما هذا عجيب من الفاضل المحشي فإن السؤال عما ورد  
 بمقتضى ما هو صريح كلامه وكلام السارح من ان الشخصية قد يكون محمولا  
 جزئيا اذ مقتضاها صحة حمل جزوي ولا سبيل الى صحة حملها في الشخصية  
 دون غيرها فافهم قوله لأن الشخصية في حكم الكلية اي وانما كان عاكس  
 ليس زيدا محمولا الذي هو سالبه شخصية لا يتشبه من محمولا الذي هو سالبه  
 كلية لأن الشخصية في حكم الكلية اي والسالبة الكلية تنعكس اليه كلية  
 وفيه ان الشخصية في حكم الكلية سواء كان محمولا الشخصية جزئيا او كلية  
 فيجري هذا التعليل في الشخصية التي محمولا جزئيا مع خلف الحكم اذ هي انما  
 تنعكس كنفسها فتدبر قوله ويمران يقال المح فمفني قول المصنف والعاكس  
 لازم المح حينئذ ان العاكس لازم ذاتي والمعاكوس ملزوم له وهو اي العاكس  
 لغير ما وجد المح لعدم بقاء الصدق أي لزومه عند التبديل فقوله تغير  
 خبر ثاني عن العاكس كان المنا سبب التعريف بأن يقول فالعاكس المح فافهم  
 قوله اقول المح فيه ان السارح لم يفسر الترتيب بالطبع هنا بالمعنى الثاني  
 حتي يعترض عليه فالاغراض واراد على من قال هذا القدر ايضا وجود  
 المعجزة قد يقال المراد بالتوقف اللزوم والمراد بالمنصلة المنصلة اللزوم  
 ولا عبرة بعكس الانعاقبه لعدم الفائدة فيه واللزوم به لا يكون فيها  
 المقدم مسببا الا اذا كان سببه هو الثاني الاخير وكذا لا يكون مقدها  
 وثانيها مسبب عن شيء واحد الا اذا كانتا لا ينسب لشي منهما عن غيره  
 وحينئذ يحكي اللزوم بينهما كما لا يخفى نعم يرد ان الاول حينئذ لازم الثاني

ايضا فافهم قوله ويأخذ منه المح هو ما هو من كون ذلك هو الذي فافهم  
 يبقى على وجه اللزوم وثانيه يبقى لا على وجه اللزوم واما بقاء البقاء  
 فهو بفعل المبدل فافهم بتدبر قوله اذ الحكم المح اي وقولنا التي هي مثال  
 لما في الذهن المح ولم نقل التي هي مثال لمفاد خارجي من الحكم لأن الحكم المح  
 وقال الغلاسخة له وجود في الخارج اذ المقولات كلها عليهم وجودية  
 قوله قلنا الشارح لهذا هو الظاهر وان قال بعضهم لا حكم بين المعرف  
 والتعريف بل هو على معنى اي التفسيرية وله غاية الامراه التعليل ولو صرح  
 لقولنا هو زيد قائم بالاطلاق لا دائما وفي فهم اجتهاد من بحر الادام فظهر  
 فتدبر قوله واورد دخول الشرطية اي في تمام التعريف والا فلا وجه للايراد  
 وهو شلزم قولنا آخر بالذات كما لا يخفى ففهم انه لو اخذ كرهنا الايراد قوله  
 الى فراغ التعريف كان حسن ولعله في البير ذكرها هنا فكان ذلك داعيا  
 له الى ذكرها كذلك وهو شلزم الى فيه انه بهذا المعنى لم يدخل حتى يخرج بقوله  
 مستلزما وسيأتي عن السارح ويرد في المراد بالاستغناء هنا هل هو لنفسه  
 الاستغناء او ما ركب من قضيتين يعني استغناء اثنين فالشرع اعراض كل  
 من لوجبهين واختيار الشق الثاني مع اجواب عنه فمات ربح المحشي بيان الاستغناء  
 المنسوب اليه الاستغناء الذي هو مراد هنا ولذا قوله قبل ذلك اي الناقص  
 المح تغييد المنسوب اليه لا ما هنا ولكن ان تغدر مضافا في قوله اخرج  
 الاستغناء وفي كلام السارح الا في يكون قول المحشي اي الناقص المظاهر فثبت  
 لم لا يخفى ان قولنا الحيوان الذي استغنى افراد هذا استغناء ناقصا فوجد  
 ما استغنى منها محمولا فله الاسفل يركب فله الاسفل وهذا حيوان  
 قيار صحيح الصوره لا يصح اخراجه اذ لو سلم لزوم عنه لذاته قولنا آخر هو من  
 ما يركب فله الاسفل هو هذا وكذا قولك كل حيوان اما فرس او بقرا او غار  
 وهذا الى ان يبلغ الالف وكل فرس او بقرا او غار وهذا يركب فله الاسفل اذ لا يخفى  
 انه ان سلم ان كل حيوان لا يخرج عما ذكره من جزئيا شلزم هذا القياس ان كل حيوان



يترك فله الاستغناء واذا كانت الاقيسة الكاذبة داخلة فيجوز ان يدخل في ذلك  
فمنه يرد الاستغناء ونحو ذلك كما منعه من غير ما سب كلام الصنف  
والشارح وانما يصلح ذلك لأن يصح قوله ردا للاستغناء اليقيني داخل  
في التعريف لا خارج عنه فتدبر ذلك قوله على كونه اي في نفسه كل فرد  
قوله فهو يقيد اليقيني ولا يخرج قضاياه بقوله مستلزما بل بقوله آخر  
وتدري القياس منطقي يسمى لقياس القسم كما ياتي في الشارح في لواحق الفياض  
قوله هو تشبيه جزئي اليقيني فيه فوما تقدم فتنبيه واقدم قوله فلا يخرج من حيث  
قال شيخنا اي بل يخرج ان بقوله بالذات فانها يستلزم ان قولنا طنبيا بواسطة  
مقدمة اجنبية وانما اذا قدمت ما ياتي للشارح وعلمت انه لا ياتي في الفياض  
ولو خطابة او شعرا او جدلا او غسطة من الاستلزام اليقيني تحت يكون  
او نباط الحكم بمقدمة بعد تسليمها يقينيا وان كان الحكم في نفسه طنبيا لكون  
طنبية علمت خروج الاستغناء والتشبيه يقيد الاستلزام مطلقا اذ لا يستلزم  
يقينيا له مطلقا لا بواسطة ولا بغيرها فطدبر قوله بقولنا لا ياتي  
الم قال شيخنا فاد صوغ هذا لكونه من الشغل الاول ومن شروطه ان يكون  
في صغراه وهذا صغراه سالبة قوله اقول الم جعل قول الشارح الامكان في العلة  
لا يخرج فقال ما قال وانما هو علة للشيء في قوله لا يقطع الم والصغيران للفرق  
العقوبة اي ان مدلولها الذي هو لازمها ولا لانه عليه واستلزامها ليس  
يقينيا بل يجوز خلفه عنها فلا يقطع بصدقه لذلك والاستلزام المعقود به  
عندهم هو اليقيني حينئذ يخرج بقوله مستلزما فافهم ذلك بتدبر قوله  
وانما يتصيد منها الم يؤم ان كلام الشارح يقتضي انما يتصيد منها  
يحيى نتيجة وليس كذلك الا لو كان فلما ياتي لازم ما ياتي نتيجة لكن ليس كل ما ياتي  
لازم ما ياتي نتيجة كما لا يخفى قوله علة لا يخرج علمت انه ليس علة له قوله ثم هذا  
ايضا الم علمت ان لها لازما لكن لازمه ليس يقينيا في البعض فيخرج به اي ذلك  
قوله مستلزما ويقيني البعض الآخر لكن مستلزما ذلك البعض له ليس بالذات

فيخرجه اي ذلك البعض قوله بالذات فتدبر الشارح الذي يقطع بصدق  
لازمها الم اي فلا يترك حينئذ في استلزامها له فاستلزامها له يقيني فظهر  
انها داخلة في قوله مستلزما وانما خرجت بقوله بالذات فافهم ذلك بتدبر  
هذا وان ان تقول مراد الشارح بصدق الاستلزام هنا وفيها مرصدة من حيث  
استلزامه فافهم قوله سياتي دفعه اي فيما كتبه على قوله التفنيين في قوله  
فيه وهذا اندفع لان قال واخراج نحو قياس مساواة الم قوله يوجب ارتفاعه  
اي انعدامه قوله في عكس نقيض المقدمة صوابه عكس نقيض المقدمة  
فان المتقضي انما للمقدمة الثانية عكس نقيض لا عكس منقوله فافهم وقوله  
وهي كل ما يوجب الم هذا ان عكسها عكس نقيض موافق فان عكسها عكس نقيض  
هذا لعل قلنا في ليس شيء مما يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر غير هو او ليس شيء  
مما لا يوجب ارتفاعه ارتفاع الجوهر هو فافهم قوله الا شكال الثلاثة اي  
من الاشكال الاربعة الآتية والمراد من الاشكال الثلاثة ما لا يشمل المثال  
الذكور كما هو مذهب غير السنوسي والا فهو من الشكال الثاني عند السنوسي فلا يستقيم  
التقدير فافهم قوله فعلم الم وجه سقوطه ان نحو على ما صنعه عبارة عن ان يكون  
على مقدمة اجنبية وليس فيه ضابط قياس المساواة كقولنا جرد الجوهر الم  
قوله او لا بشرط اي في المنفي فالاشتراط على رأي غير السنوسي فان الاجنبية  
عند غيره هي المفرومة من المتقدمين وغير اللازمة التي حدودها موافقة لحدود  
القياس وعلم الاشتراط على رأي السنوسي فان اللازمة التي حدودها غير موافقة  
لحدود القياس ليست اجنبية عنده فتدبر قوله ورود الشغل الاول اي من الاشكال  
الاربعة الآتية وكذا ما بعده وقوله وهي ان لازم اللازم الم قال لازم في قوله  
العالم حادث وكل حادث لا بد له من محدث هو الحادث ولازمه الاحتياج  
للمحدث ولزوم هذا الذي هو لازم اللازم للعالم مفروم من المتقدمين فافهم  
قوله لازمة لاحدي المتقدمين لم يغفل موافقة حدودها لحدودها ليجر على  
علي المذهبين فان السنوسي لا يشترط ذلك كما تقدم قوله وحيث كانا متقدمين



وهنا قد يقال مما غير متحدثين ذهنا فان المراد من الموضوع الذات ومن المحل الموضوع  
وهما متغايران ذهنا والجواب ان تغايرهما على هذا الوجه كذا تغايرهما متحدثان  
كما قد برز ولم ولا العناية بعد هذا العناية تفيد وجود العاقل النسخة لا  
انها متفرقة في الغيالي وقوله اي معناه يفيد خلافا ذلك وقال شيخنا هو  
مدام للعناية وتطذه بما يورده ما تقدم فتنبه قوله من اليهودي الى اليهودي  
المادة والصوره جوهر آخر يقوم بالمادة به تحدث الكثرة قوله كلما كان الاثنان  
فردا كان الاثنان عددا فيه انه ليس كل فرد عددا فلا يصدق ذلك ويجاب  
بان المراد فردا غير الواحد قوله وهو منع كلية الشبهة الذي اي منع صدقها  
قوله كلما تحقق انسان ولا انسان اي في شئ واحد قوله يتحقق قد يكون المحل  
اي واذا اتضح ذلك ثبت الملازمة الجزئية بين انسان ولا انسان وهما  
متناقضان قوله كلما تحقق السواد والبياض اي في محل واحد قوله يتحقق قد يكون  
المحل اي واذا اتضح ذلك ثبت الملازمة الجزئية بين السواد والبياض وهما متناقضان  
قوله وسند المنع المحل اي وقولنا كلما تحقق انسان ولا انسان تحقق انسان  
من اوضاع مقدمه تحقق الانسان وهو متناقض للنسبة الذي هو تحقق انسان  
وقولنا كلما تحقق انسان ولا انسان تحقق الانسان من اوضاع مقدمه تحقق  
انسان وهو متناقض للنسبة الذي هو تحقق الانسان وقولنا ذلك قوله اما وهي  
جزئية فلا اذ لو سلم كذبها وهي جزئية لكان ذلك منافيا لتسلم صدق المقدمات  
كما لا يخفى بعد ما مر على قوله وسند المنع قوله وهذا بعينه المحل اي تشكيكه في نتائج  
المتصلين من الافتراض ان اذا كان من الشك الاول فافهم مراد دفع الحجة فيه انه  
لم يزل الاشكال باقيا فان الجمع حاصل والذي يدفع الاشكال اعتبار الاول  
في المقدمات انتهى شيخنا والظاهر انه انما اوله بالجمع لان ترتيب المقدمات  
يتضمن ترتيبها قوله اي على وجه متخالف اي تصالح به كذا يحتاج عند استغلا  
المعتبرات فتدبر قوله كما علم من كلامه في قوله وبه حصلت المقدمات المحل  
قوله ما ذكره الشارح المحل والمراد هنا باندرجه اندراج كل فرد من افراد

في مفهوم موضوع البري قوله اشار به الى فيه ان المتغاير انما حصل  
على قوله وانظر صحتها من فاسد بالوجه السابق كما لا يخفى على المثال قوله  
وعين المحل انظر ما فاتك هذا الاضراب قوله لا يباين قوله بالاستدلال عليها قال  
شيخنا شيخنا بل هو متناهي سببه والمقصود بالنسبة له الاستدلال بعلام المناطقه  
بان يقول هو على ما يليق فتبين لانه من الشك الغلاني شرطه كما قال في كذا لا غير  
وهي موجودة فيه او على ما يليق غير متبين لانه من الشك الغلاني ومن شرطه كما قال  
اذا وهو مغفود فيه قوله ولان ادخاله في الاختبار المحل فيه نظر فان اعتبار الصحيح  
من المقدمات في حال كونه متميزا من العاقل منها بحسب الصورة او المادة كذا  
اختبارها هل هي على ما يليق متخالف ام لا بالاستدلال عليها على فرضه والاشكال  
اختبارها هل هي بيقينية ام لا كما لا يخفى فلا يتم صحتها فان قلت المراد بقوله  
ولان ادخاله اي مع جعل قوله بالاستدلال غير مرتبط به قلت هو مع ذلك غير  
داخل في اعتبار الصحيح من المقدمات كونه متميزا كما لا يخفى على ذي فطنة فتدبر  
قوله رحمه الله تعالى وهذا بيان المحل اي على وجه الاحتمال اذ حصل له الوجه الخاص  
هو صحتها صوره ومادة فافهم قوله متناظرا لانه في شئ بل شئ المحل قوله يعني  
قوله ورغب المقدمات اي على الوجه الخاص قوله بالنسبة الى غير اعتبار المقدمات  
المحل وبالنسبة الى غير اعتبارها هل هي على ما يليق متخالف ام لا بالاستدلال عليها بكلام  
المناطقه بناء على توجيه شيخنا المتقدم قوله لان المراد به المحل اي وان كان المراد  
به توفر شروط الانجاب سواء كانت متعلقة بالصورة او بالمادة ومن الشروط  
المتعلقة بالمادة الصدق والاستدلال لاجل الوقوف عليه فتدبر قوله وقد علمت  
ما مر اي في قوله واقول كان على الشارح ان يوقع ما المحل فتدبر قوله اي سبب المحل  
سرد ذلك ان يثبت الصدق بالسبب المذكور وعدم تيقنه بالسبب المذكور  
الايمان بحسب المقدمات كما لا يخفى على ذي فطنة قوله وهو قوله من حيث المحل اذ لو  
قال من حيث صدقه وكذبه لوجب ان يقول في قوله بحسب المقدمات اني فان صدقت  
المقدمات صدق لازمها وان كذبت كذب لازمها او فان يثبت صدق المقدمات



صدق لازمها وان ثبت كذب لازمها فيكون معنى كلام المصنف هو ما نفاه  
 في قوله فليس معنى كلام المصنف الح فلما قال من حيث يتبين صدقه وعدم ثبته  
 على المعنى المتقدم للمحشي بيانه وجب ان يقول في قوله بحسب المقدمات التي ما قاله الذي  
 خرج عليه قوله فليس معنى كلام المصنف الح فافهم قوله ان لا يقال اي في بيان غير  
 الغالب وقوله وقد يكون الح نائب فاعل يقال كما هو ظاهر قوله ثلاث الح ثلثها قوله وصغر  
 فذلك ذواته دراج قوله انك توالا يريدون الح بان لم يريدوا تفضيلا اصلا او  
 يريدوا لكن لا على معنى من وقد ذكرهما المحشي بقوله وانما يريدون الح اول ما هيته  
 اي جنسا او فصلا له وقوله وكما في العالم الح هذا المثال للأصغر انواع اذا نسب  
 الي احدها العارض الذي فيه كان من العرض العام بخلاف المثال قبله قوله  
 واقول هذا اي قوله افراد هذا البعض الح ويجاب بأن غرضه بذلك الاشارة الى  
 ان العبارة بما علم عليه من افراد الاصغر لا بجميع افراده وليس غرضه ان الاصغر  
 بعض الحيوان فافهم وقال شيخنا شيخنا الحيوان بعد تسويين صار خاصا ولذلك قال  
 الشارح هذا البعض الح فليس غرضه ان الاصغر هو بعض الحيوان ولا يريد قول  
 المحشي وحسب هذا ولا يخفى ما فيه الا ان يؤدك بما تقدم فتدبر قوله وفيه الح لما كان  
 قول الشارح هذا في الاقتراني واما الح في مقام حل قول المصنف وما من المقدمات  
 صفري فيجب ان لا راجه في البري لا يفهم منه الا ان كلام المصنف عام وانه  
 يجب الاندراج في الاستثنائي كما الاقتراني وكان الواقع خلاف ذلك لما ذكره المحشي  
 فاد وفيه الح فهذا الاشكال منوجه على الشارح بلا شبهة وان قال شيخنا انه غير  
 منوجه لأن الشارح لم يدع الاحتياج فتدبر قوله فلا اعتراض اي بأنه اذا  
 كان شبه بالهواب فليس بهواب قوله في حصول النتيجة اي العلم بها قوله فخطف  
 الهيئة الح جري على ان هيئة المركب هي مجموع اجزائه الا امرنا به لذلك واما  
 مع قوله فخطف الهيئة الح فتقوله اي الصورة الح صله من ترتيبها الي اي المركبة من  
 ترتيبها الح واما جعل من بيانيه فيبعده ان لم يمنع اعادة من في المطوف  
 فتدبر قوله ما لا يتوقف على ملاحظته الح ليس المراد بملاحظته الاثبات به وتحصيله

في القياس وبعدها عدم الاثبات به وعدم تحصيله في الثبوت كما توفهم من الاثباتات  
 اليه وعدمه فتنبه قوله حصول النتيجة اي حصول العلم بها وقوله بل جلاء الح اي  
 بل الموقوف على ذلك هو جلاء الح وقوله لكون المراد محولا الح وذلك في فتح الاول وقوله  
 او بالعكس وذلك في النظم الرابع وقوله فلا يظهر اشتراط ذلك الح الا ترى انه في كل مثل  
 من الاشكال الاربعة على حالة من احواله هو الاربعة وعلى كل حال تحصل النتيجة فاذا كان  
 حصول النتيجة لا يفارق حال من احواله فلا يتوقف على ملاحظة ما هو موجود منها  
 هذا حاصل كلامه وفيه نظرا فان تخصيص كل حالة بشكل دليل على توقف الانتاج  
 على تلك الحالة في ذلك الشكل واذا توقف الانتاج عليها لم يحصل العلم بالنتيجة  
 بدون ملاحظتها ولو ضمتا على نحو ما مر عن شرف الدين التلمساني في الاندراج  
 فتفطن قوله ان جواب الشرطية اي جواب ان الشرطية ولو قال ان جوابا لا لا  
 الح لكان اخصر واحسن منه المرتب على عدم ملاحظة الترتيب تخصيصه هذا بناء  
 على ما ذكره هو في الاعتراض نفا فتنبه قوله عيان في ترتيب عدم نفس الح اي اليك  
 هو مقتضى قوله والامتناع وانت الح فكان عليه ان يقول والامتناع وانت  
 الاشكال الح ولا يخفى ان المراد بالامتناع انت عنده بحسب سرعة فهمه وبطلنه فلا  
 محل لهذا الاشكال فتدبر قوله على اختلاف الهيئة صوابه على عدم اختلاف الهيئة  
 كما قاله شيخ شيخنا قوله مع ان الوجه الح اي لم يفتضاء ذلك مستثناة الافراد  
 في العموم مع ان ذلك لا يصح كالاخفى ولا يقال اعم بمعنى عامة الاقرانه من كثر  
 على المحشي انه ليس بل لازم ان تكون البري اعم من مفهوم اصغر الصغرى كالاخفى  
 فالوجه جعل من بمعنى بقاء النسبة وجعل اعم بمعنى عامه وتفسير افراد فافهم  
 قوله فتدبر الفصل الح وبعد تفسير هذا لا تخمل العبارة فتدبر قوله  
 فافهم اي في الصغرى فقط وذلك في الرابع وقوله او فيها وذلك في ذلك  
 وقوله اي في الصغرى فقط وذلك في الاول وقوله او فيها وذلك في الثاني فتدبر قوله  
 اي واعتبار طرفي الطول اي موقع طرفي الطول كما افاده فيما مره فلا تخصيص  
 محصله ان الاشكال اربعة فقط والاضروب كثير لكل شكل ضرب فاذا اخبر



مفهوم الشك الاول وهو ضرب المؤلف من كليتين موجبتين مثلا وجعلت  
 شكل الاول يتحقق حيث يتحقق الضرب المذكور وحيث لا يتحقق فافهم قوله  
 لا يتعبدون بالالفاظ اي لا يقولون عليها قوله رحمه الله تعالى يندرج الاصغر  
 الخ اي وحيث لم يثبت له الوسط ولم يجعل من لوازمه حتى يؤول بذلك الى  
 لزوم لازمه الذي هو الاكبر للاصغر فان انتاج الشكل الاول مبني على ان يقع  
 اللازم لازم كما تقدم وسياتي قريباً رحمه الله تعالى فقد تصدق الخ انما صدق  
 في نحو ذلك لكون الاكبر ايضا ما لا يندرج فيه الاصغر رحمه الله تعالى وقد  
 تكذب الخ انما ثبت في نحو ذلك لكون الاكبر ما يندرج فيه الاصغر رحمه الله  
 تعالى غير ما ثبت له الاكبر اي من افراد الحد الوسط اي واذا كان غيره لا يثبت له  
 الاكبر قلنا ب النتيجة واذا لم يكن غير فعباس ذلك فذلك اضطررت قوله  
 اربعة وثلاثين حاصلة من ضرب الثمانية الصغيرة في الثمانية الكبيرة قوله  
 تقدم الخ عبارة الشارح في شرح قوله في اذا الى الثاني آية والمهمة في قوة  
 الجزئية والشخصية في علم الكلية ولذا اجاز جعلها كبرى في الشكل الاول والثاني  
 وكتبنا المحشي هناك في بيان الوجه مانعه ولما كان الشبه بين الشخصية  
 والكلية ضعيفا عن الشبه بين المهمة والجزئية لرجوع معنى المهمة الى  
 معنى الجزئية عبر بالعلم فيما بين الشخصية والكلية دون القوة المعبر بها فيما  
 بين المهمة والجزئية لذا ظهر لي مما قيل انه نفى تصور قوله قيد به الخ محصلة  
 انه لما قال الى كلية لازمه هذا التقييد وقد علم ان عرضه الاستدلال الخلفيه  
 صوته فافهم قوله فليس زيد حيوان الخ لذا انحط المؤلف وكان الاولى ان  
 يقول مثلا فليس زيد بحر ويأتي بعد بما يناسب وان كان يمكن تصحيح كلامه بان  
 يقال قوله فليس زيد الخ اي على فرض صدقها فتدبر قوله رحمه الله تعالى ان الكلية  
 الخ اي اذا كانت موجبة فاذا كانت كل منها سالبة انعكست بعكس النقيض  
 الى جزئية وعلى كل حال في الموافق لا تبديل للكياف وفي المقابل يبطل الكيف كما هو  
 معلوم قوله تساوي الاصغر الخ في تغييره التوافق هنا بالتساوي نظر اذ لو

لزم كون الاكبر اعم لم تضطرب النتيجة فتدبر قوله رحمه الله تعالى لان المفهوم الخ  
 اي بواسطة نفي لازم الاصغر عن بعض افراد الاكبر قوله لم عكس النتيجة الخ اي انه  
 كان الواجب اسقاط هذا فان النتيجة بعد عكس الصغرى وجعلها كبرى يخرج بنفسها  
 معكوسة قوله وهو باطل الضمير عائد على نقيض الصغرى كما هو ظاهر وقوله فيكون  
 ما ادعي اليه اي الى ذلك النقيض اي الى انتاجه وقوله وهو صحة نقيض النتيجة انما  
 اتى بقوله صحة لان نقيض النتيجة انما جعل مقدمة بغرض صحته فتدبر قوله  
 ان تقول اذا صدق الخ اي كما هو الواقع المعلوم كما لا يخفى فانه لو لم يكن صدق  
 المقدمتين معلوما سالما لا اخرج لبيان الانتاج اذ لا يحتاج اليه الا بعد تسليم  
 المقدمتين وبالجملة اذ لم سلم ما سمعت لزمك ان ما ذكره لا يثبت صدق المقدمتين  
 باثبات صدق النتيجة ولا يخفى انه خلاف الواقع وانه يلزم على ذلك ان في كلامه  
 مصادر اذ قوله ولا يخلل الخ يتضمن دعوى صدق المقدمتين اذ هو متفق  
 على ذلك كما لا يخفى عليه من له فطنة هذا يعني ان قوله والا على معنى ان لم يصدق  
 ليس بعض الحيوان بانسان الخ فان كان على معنى ان لم تصدق النتيجة خالفه  
 لا ثبات النتيجة كما هو الواقع لكن يرد ان قوله ولا يخلل الخ انما ينتم مع العلم  
 بصدق المقدمتين واذا سلمته ظهر لك انه لا حاجة لقوله اذ صدق الخ  
 ولو قال وكيف ذلك في مثال الشارح ليقاس عليه غيره ان يأخذ نقيض  
 نتيجته وهو كل حيوان ناطق فيضم الخ لكان كلامه سالما ما علمت فتدبر  
 قوله عكس النتيجة علمت ما فيه وله ان تقول الخ علمت ما مر ما يتعلق بذلك فتعلم  
 قوله وعلى تسليم المناسب لهذا اسقاط قوله قبل ذلك مما عرفت رحمه الله تعالى  
 فشرط انتاجه اي انتاج ما شتم عليه كما هو ظاهر وكذا اما بعد قوله رحمه الله تعالى  
 لو اجتمع فيه اي فيما شتم عليه وكذا اما بعد قوله كذلك اي يجب ظاهراً قوله  
 وهو ان مقتضى الخ اي يجب ظاهراً انه شرط عدم جمع الحثيين وشئني سوء  
 وهي ما اذا كانت الصغرى موجبة جزئية فظاهراً انه يجوز فيها جمع الحثيين ويجوز

والله اعلم بالصواب



وان قوله فيها يشين اي فيها قد يشين فهو تفرغ وان كان يمكن ان المعنى  
 لانه يشين داما فتدبر قوله نظر الى لا يخفى ان هذا النظر لا يسوغ منبذة فانه  
 لا يخفى انه يجب الجري هنا على سنن ما بعد نتيجة اصطلاحا حتى يشين الحال وان  
 هذه الضروب غير منبذة فتدبر قوله مقتضى كلام المصنف اي بظاهره كما علمت ولم يكتسب  
 النتيجة علمت ما فيه ثم يرد السائل الى سيد الشارح السائل والسابع والاساس وقوله  
 ثم عكس النتيجة علمت ما فيه ثم عموم منع الاصغر الى بان كان مسورا بالصور الكلي في الصغر  
 او في علمها وسياقي ذلك في شرح قوله وتبع النتيجة الاضطرار لمعجم جوارح فصح عموم  
 السلب وقوله ولان الصغري الى لقوله مسورا بالصور الكلي فيه لان السالبة الكلية تملك  
 وسياقي ذلك في شرح قوله وتبع المورد راما لكل ضرب بحرفين فقوله ثم كل الاول في  
 الشكل الاول وهكذا اذ الصبرة بالحرف الاول من كل كلمة وقد تقدمت الامثلة فلا  
 اعاده ثم كل كنه فعل وفاعل قاله شيخ شيخنا وقوله لذي اي بهذا الكنه المدح  
 فانه ليس كغيره فيكل من يلزم به كماله وبذلك ما بعد وقوله وقوله كما لا وقوله  
 كالشكل الاول اي شكل هذا المحبوب كالشكل الاول اي شكل آدم عليه السلام فانه اول  
 شكل انساني حسن شكله معلوم مشهور وقد يكون المراد به شكل يوسف عليه السلام واوليته  
 من حيث الافتنان به وقوله ثم بد راي فلا غرابة فيما صنعه هذا البدي الذي  
 شكله كالشكل الاول بحبه الذي كان سالما من العشق حيث كواه بنار محبته ومجبه  
 هو المتكلم وقوله ثم كان كل بدير الى اي فلا عليك ان تخط الواد ايها المحبوب بل ذلك  
 اسوة حسنة في تلك البدور الحسان وان لم يكونوا مثلك في الحسن وقوله ثم لا  
 بد ليل الى اي فلا عليك ايها المحبوب ان تفعل ولا تنزما ان تكون من ولا سحاب  
 الحجاب عني وقوله سام اي سامني هذا البدي اي كلفني بجمع غصص محبته  
 ولا صبر على ما يحلم به ويا موعلي ما يفعل له لحي اياه وهذا النسب مما ذكره  
 المحشي كما لا يخفى وكذا المناسب ان يكون قوله سرت اي في قلبي وقوله فاكفلا  
 اي فلا تنطبع الاما حكم به وامر فلا يحبس عن بجمع غصص محبته والصبر على  
 ما يريد قوله الكنه المنفرد اي المذكور في قوله ثم لا في قوله كل كنه وقوله

او غيره الى وهو محبوبه فعلا هذا محبوبه غير مدوحه وعلى الاول هما واحد فتدبر  
 قوله اي تكون اي وانما جعلت للسببية تكون اول الترتيب في الشرف وهذا غير الترتيب  
 في الذكر كما لا يخفى والترتيب في الشرف قد يكون بسبب الترتيب في الذكر فافهم قوله  
 والنظر على هذا لغو ليس لانه متعلق بقوله انما فان كلامه يعيد خلاف ذلك  
 وما بعد فلا يعمل فيما قبله بل جري على ان ما يتعلق بمحذوف خاص دلالة قرينة  
 من قبيل اللغو قوله رحمه الله تعالى وظرف ايضا الى يعني انه مطلق في المعنى ما يفعل  
 فيه احدهما ويقدّر للاخر مثله وعلى هذا يحمل كلام المحشي واما ما يظهر من كلامه من جعل  
 الواو بمعنى او فيبعد ان لم يمنع قول الشارح ايضا فتدبر قوله وذلك في المفسد  
 قوله المناسبا بالضرورة ثم رزالم لا يخفى انه لا حاجة الى هذا التخرج بعد فركي  
 كليتين فتدبر وقال بعض الاخوان ان شيخ شيخنا نبه على ذلك قوله الا ان يكون كلامه  
 الحاي فما يعيده كلامه من ان كون الصغري كلية سالبة تنعكس كنفسها يقتضي  
 كون النتيجة كلية سالبة محله في الضرر وبالمنطق علمها فتدبر قوله على التاخر اي ولو  
 عن الدعوي فقط وقوله فقط اي دون ان يثار عن الدليل وانما حمل التاخر  
 على ما ذكر كما قاله شيخ شيخنا ليشمل كلامه الدور المصح والمعاد بالمناخر الفول  
 اعم من ان يكون مقدمة واحدة وذلك فيما اذا كانت الثانية ضرورية او ملزمة  
 او اكثر وذلك فيما اذا المتكلى الثانية كذلك وفي الصوت الاول يلزم دور واحد وفي  
 الثانية يلزم اكثر من واحد وكلام المصنف شامل لذلك فتدبر قوله الاول  
 اي جنس القول الاول يشمل ما اذا كانت احدي المقدمتين ضرورية او ملزمة  
 واولية مقدمة الثانية من حيث وقوعها في الدليل الاول ثم قد يكون الدائم  
 تسلسل واحد وقد يكون اكثر وكلام المصنف شامل لذلك فتدبر قوله والاكون  
 اي الحركة والساكن والايين واليتي قوله يجوز اصطلاح الا لاهين كما قالوا فيه  
 انه لا يمكن الا يكون الاثر لو احد ثانيا ثم لا يلزم انما اجتماع ما ثرين على اثر واحد  
 وهو محال واما تحصيل كاصل وهو محال وغيره الماثر حال تاثير الماثر اذ لا ينافي  
 لغدته في ذلك حينئذ هو بوجه لغرض نفاذ قدرة الاخر والماثر مثله





فليكون عاجزا ولا يمكن ان يكون بتأثير احدهما للزوم عجزها بالوجه السابق فلهذا  
من التعدد عدم وجود شئ فافهم **الم** على هيئة الشكل الاول لو قال على هيئة الشكل  
الاخر اني المالك المالك ان **حسن** فان كلامه يحتاج الى تظليل هنا وفي قوله بعد وكذا  
الحرف قد برز ولم يكن هذا قد ذكر مثال الاول ثم يبدأ للاعتراض وهذا ظاهر على اول  
الاحفالين الا **ثمين** في قوله واعتراض ان لو جريا على ان الاعتراض على قوله بل  
على النتيجة او ضد ما ينبغي وان في كلام الشارح اكتفاء لو رد انه كان عليه ان ياتي  
بمثال الثاني بل هو اولي بان ياتي به لان احتياج الاعتراض الى التوفيق بالنسبة الى  
ما حذف فيه كذا من احتياجه الى التوفيق بالنسبة الى ما ذكر فيه فندبر ولم وقد ورد  
الحرف محمل كلامه ان المذكور هنا وقع في الكبير جوابا عن اعتراض آخر لا عن هذه  
الاعتراض ولفظ الاعتراض الآخر هو ما ذكره وعدل عنه لما ذكره فما يوضح  
ظاهر قوله وقد ورد المراد كما يدل عليه بقية كلامه قوله لانهم لا  
يسعرونها المراد لا يخفى ان هذا لا يدفع عنهم الاعتراض لانهم يصدقون بان  
ما يستعمل في لغة العرب على كل حال يقع منه ثم استعمله عليه باسواء كانت  
ما يقع من الحاجة الاستعمال باعتبارها اول قوله لانهم لا يغيرون المركبة  
انهم لو انزموها في المركبة من شئ ونقيضه منشاء الطرف الايجابي لكانت الفاعل  
مطرودة فافهم قوله اما ان يكون في البحر ولا يغرق فنقيض في البحر ليس في البحر  
ولا يغرق اعم منه ونقيض لا يغرق يغرق وفي البحر اعم منه ولعل المراد  
بالبحر مطلق الماء فافهم قوله ويزلب المراد انظر مع ما تقدم قوله والاخر  
استثنائي مقدمه الاولي هي نتيجة الاخراني وقوله لو لم يتحقق الى قوله نتيجة هو  
الاخراني وهو مركب من شرطيين منه يرجعان اي يرجع قياس الخلف الى قياس  
ويرجع المركب الي اثنين فالشرطية في مقبول النتائج المر سيعلم ذلك من كلامه  
قريبا قوله اي فاعلم المراد انما احتاج لذلك لاخذ بالظاهر من مجموع الضمائم في  
قوله ركنه الى القياس المراد على ما ذكره كان الظاهر الغاء في قوله واقلية ثم  
ان جعل الضمير في قوله به الى القياس المركب في احواله على مجهول وان جعله الى القياس

البسيط فافهم يخلص من مخالفة الظاهر التي فرضها فالوجه ان الضمير في ركنه الى  
القياس البسيط وقوله ركب حينئذ على ظاهره فندبر قوله وفيه ما قيم قال شيخ  
شحننا اذ لا يجوز دخول العامل عليه وان اريد منه الحدوث قوله هذا اي ما يكون  
مثل هذا التركيب المذكور في قوله يلزم من تركيبها باخرى من كونه تركيب نتيجة محولة  
مقدمة صغيرة مع مقدمة اخرى يلزم عنه نتيجة فافهم قوله اي في هذا التركيب  
المراد الذي حمله على هذا وما ياتي له من الاعتراض بما مر عن ابن يعقوب انه لم يحمل  
قوله يقال على معنى انه قد يقال ولو حمله على ذلك لم يفعل على ان ما ياتي له سياقي  
ودفعه فثنيه قوله رحمه الله تعالى لا بمعنى المراد كانت في الاصل طلب المحيى  
المحيى قال لا بمعنى المراد هو ظاهر **الم** المنفي طلب المحيى المحيى فقط اي ولا  
تأخذ بظاهر قوله لا بمعنى المحيى المحيى ولا بمعنى لطلب فان ظاهره انه لا ينبغي شئ  
ثما من هذين الامرين وقوله لا نأفول المراد لا ينبغي ان هذا لا ينافي الا بعد  
حمله على انه لا يد من معنى الاستمرار ومعنى الخبز جميعا وليس بواجب فتدبر  
قوله اما المراد المبني عائد على منصل النتائج الذي هو غير يكون فلا بد  
اسم يكون على غير ذلك المبني قوله لا على القياس المراد القياس في كلامه  
لا يحمل الا الوجهين السابقين القياس الذي هو الموصوف المذوق والقياس  
المدلول عليه بما فافهم قوله رحمه الله تعالى بخلاف كلي اي في النطق كما هو  
ظاهر قوله رحمه الله تعالى فوجدت اثرها المراد القضايا التي تتعلق بهذا  
الاستقراء اعني هذا يترك فله الاغل وهذا يترك فله الاغل وهذا وان سلمت  
لا نسلم النتيجة اعني كل ميوان يترك فله الاغل في خارج من تعريف  
القياس بقوله مثل ما كما تقدم والقضايا التي تتعلق بالاخر او انما  
نسلم النتيجة لكن لبنا النتيجة قولنا آخر في خارج من التعريف بقوله  
قولا آخر كما تقدم فتدبر قوله رحمه الله تعالى اذا استغنى المراد لا يخفى ذلك  
غير ممكن فلعل غرضه كما اذا استغنى المراد على فرضنا في ذلك قوله رحمه الله تعالى  
فيترك المراد فنقول كما مر في المحيى البني كالتحريم جامع الاكسار فهو حرام واياك



ان تتوهم ان المراد انه يترك على طريق القياس نعم سيأتي انه يرد الى القياس وعند ذلك  
لا يترك المشبه به على حدته فثبته قوله الى صورة قياسين ايا كانا ان تتوهم انه اني  
بلغظ صورة ليغيب ان المراد ان القياس لا يحجب الصورة فان ذلك طال  
كما علم عند تعريف القياس فثبته وربما وقع في الوهم المذكور قوله وحلل الخ  
ولا يخفى ان محل في القياس ليس قاصرا على ما يخرج عن كونه قياسا فان الله  
خلقه ولا يخرج عن كونه قياسا كما تقدم وله كل حيوان فرس وبغل الخ والواو  
او كما هو ظاهر فمن قيل القياس المقسم قوله وحلل فيه من الصغرى لان ظهر  
الذي فيها لا يسلم اذ ليس الحيوان دائرا بين الافراد التي ذكرت فهو محل من جهة  
المادة ولا يخفى انه لا محل في الكبرى وان قاله شيخ شيوخنا نعم لو ازيل محل  
الصغرى وابقى الكبرى على حالها صارت محذرة كما لا يخفى فثبته واثن  
ان شيخ شيوخنا قال ما حاصله لو قال المحقق في الرد الى القياس كل فرس وبغل  
وعمار وهكذا الى ان بلغت الاكثر حيوان وكل حيوان يرك فله الاكل كان  
المحل في الصغرى فقط انتهى ولا يخفى ان هذا لا ينتج الغرض ولا محل فيه بوجه  
فاقرم قوله جملي قصد به التقريل بل هو منوط بخراف ما يليق فان الدلائل اذا  
كان غير جازم ان يكون اعتبار صفته وعدم اعتبارها سواء وكونه في الواقع  
حقا او غير حق سواء واذا كان جازما لم تعتبر حقيقته ان لا ينظر الى انه قد  
يكون في الواقع حقا وقد يكون غير حق فهذه ستة رجعت بذلك الاعتبار  
الى اثنين فاذا أضحت الى ثلاثة كانت خمسة فافهم قوله رحمه الله تعالى ان تغيب  
اي تحصل فائدة اي تكون سببا في حصول فائدة هي التصديق اي ادراك وقوع النبتة  
اولا وقوعها او الثاني اي التخييل وقوله او تأثير في غيره ظاهر هذا ان التصديق  
من مقولة الفعل وهو قول والخاتمة من الكيف ثم انه ليس المراد ما هو ظاهر الساتر  
من انما نارة تغيب مجرد التخييل بدون تصديق اي ادراك للنبتة بل المراد  
بمجرد ان ما تغيبك ليس غير هذين والا فالتمثيل المذكور تابع للتصديق  
فاقرم قوله الامن المراد ان غناؤه عن تغيب موصوف الوصول واخرية المعطوف

عليه حينئذ ولم الا ان يراد المراد الظاهر ان مقصود الشارح بعموم الاعتراف الاعتراف  
به على اي حاله اي سواء كان حقا ولا حقا غير حقة في الواقع اي مع عدم اعتبار  
كونها حقا او غير حق كما يصحح به قول الشارح والذي لا يعتبر الحرف فيه لذلك  
لكن يعلم عليه ما يأتي عن الشارح في كبيره من ان اجل قد يكون مفده ما به يقينية  
في الواقع بل اولية وانه اعم من البرهان بحسب المادة بسبب ان هذا بعض الاخوان  
مقننهم الله تعالى اميرهم قوله والتم بنات دقيق قوله وان كانت في الواقع المراد لا يخالف قوله  
سابقا والذي لا يعتبر فيه كونه حقا المراد ان خالف ما مر عليه في ما تقدم قوله وقد  
علمنا الحرفية انه تقدم له وجها مانع منه تحصل به المقاييس فثبته قوله من سوف  
الذي في القاموس وسوفا وهو الحاشية قوله القول المجرد اي صيغة التثنية مجردة  
عن معناه بل بمعنى آخر قوله ونحن الاول وهو لا يقدر ان يكون قوله وهو طلب  
الترغيب من هذا انه لا تكليف بالحال اذ لم يرد به القول المجرد وهو تسليم الحكم نعم  
هو جري على مذهب بعض السنية فلا يقال انه جري على غير مذهب اهل السنة  
وموافقة للمعزلة وقوله ما فيه مشقة افا ذلك انه غير محال فتدبر قوله  
انت نام ورجلا في الملا يظهر انه استعارة تمثيلية فثبته حاله الحاصلة من قوله  
فرط في حق نعم حيث لا يعي ما يقال له في ذلك المجلس الذي فيه من يخاف منه الظفر  
تقصير في شأن ما يجب عليه القيام به فيه من الغاء السمع واحضار القلب والحاشية  
من قوله عرض نفسه للمضر حيث لا يعي ما يقال له لعدم الغائه سمعه واحضار  
قلبه في ذلك المجلس الذي فيه من يخاف الظفره حقا وفيه راي وسوء تدبير محال  
من نام واخرج وجليه من رحله فجعلها في الملا اي الصرا حيث فرط في حق نفسه  
بنومه في ذلك المكان الذي هو محل السباع على تلك الحال نقصير في شأن ما يجب عليه  
من التفتت فيه او حيث عرض نفسه للمضر بنومه فيه على تلك الحال حقا وفيه  
راي وسوء تدبير ويختل غير ذلك حتى في اجراء التمثيلية فتدبر وراجع كتب  
الامثال فانه يظن منها قوله لان القياس صوته البرهان صوابه لان تاليف  
القياس صوته البرهان فتدبر قوله لا الاحترار اي لان كل قياس مؤلف **ولم**



فكان عليه الخرفه انه يصح ما صنعه بجعل كونه يجاب به السؤال علة الحكم بافادته الالية  
وهذه الافادة معلولة بذلك الكون وهذا في ترتيب الحكم بها عليه كالا يخفى قوله  
اذ يجاب به السؤال يلزم كان كذا نحو لم كان زيد محموما وانظر ما وجه كون  
ذلك يجاب بنظام القياس كما هو ظاهر كلامه ويمكن ان يقال صورة السؤال لم  
لم يخرج زيد مثلا فيجاب بنظام القياس فيبعد سبب عدم الخروج وان علة  
ذلك السبب هو النفعن المعلوم للسائل لكن فيه بعد اذ عليه لا تكون العلة  
مسئولا عنها والمنباد وان لسؤال عنهما فالوجه ان تغلب صورة السؤال لم  
كان زيد محموما مثلا في مقام افتاد كونه محموما فافهم قوله لا لا يخفى على من ناض  
اذ لا يخفى ان القياس لا يثبت الحكم في الخارج غاية الامران الحدوث علة في العلم  
بثبوتة فيه ومقتضي ما قاله الشارع انه علة في العلم بثبوتة في الذهن فحصله انه  
علة في علم عامه وهو فاسد قوله التي هي المقترقة فالسؤال عنها وجوابه هما  
المعتبران وهذا انما يجاب به السؤال يلزم علم ان زيدا متفعلا للاختلاط  
مثلا فلا يريد على قوله في الكبير اذ يجاب به السؤال يلزم ان هذا ايضا يجاب  
به السؤال يلزم وللبحث في كون هذا انما يجاب به السؤال عن علة العلم بالحكم  
بحال والوجه اعتبار ان حكمة التسمية لا تقتضي التسمية على انه يمنع منها  
غرض التمييزين القسمين فافهم قوله دفع بهذا الخ ولو لا ذلك وعدم التميز  
بظاهر هذه العبارة لما صح قوله في ما مر اي من مقلما يفنيه لانتاج الفهم  
اعم من ان تكون ضرورة او ممكنية فافهم قوله لان تعبيره الخاري مع قوله  
على البدلية ليست تبعيضية فافهم قوله فكان الاولى الخرفه انه لو لم يغير  
له للزم احداهما من كل منهما لا يصح وذلك لان عدم التعرض له اما انخذ  
الاول بعمومه والحكم عليه بانه الاولى فافهم مخالفة الاصطلاح لان  
الاولية ليست هي الاول بعمومه واما ان يقدم الاول كما صنع لكن يستثنى عن  
الشيء الثاني من قسمه فلا يقول وان توقفنا الخ فيلزم عدم الحصر في السنة  
الذي نريد الغار منه اذ لم يفد هذا الصنيع الاعمى ذكر ما ينبغي من

مراهو موجوده عندهم هم خاص وهذا غير محصل للحصر في السنة كالا يخفى فما  
صنعه الشارع منحيث وخرضه به الاشارة للاعتراض على المصنف  
نعم يجوز ان المصنف قد تجوز في الاوليات فافهم ما ليس باستعانة  
من المحس بعمومه ثم بعد كتابتي رايت الشارع قد تعرض لذلك في شرح  
قوله فذلك جملة البقيين فانظر قوله او بالنسبة ليس الغرض به الحكم الصوري  
المتعلق بل جوهر مجرد كالتفصيل قوله المعروضة صفة للمادة قوله الا  
اي القوي العاقلة كما يفيد كون ذلك تعليلا لتفصيل مدركها بل  
مجردا وان قال شيخنا خلاف ذلك فتدبر قوله ولا يقوم بها الا مجرد  
ولو ادركت الجزئيات غير المجردة عن عواض المادة من الضرور والطلول  
ونحو ذلك لغايتها صور تلك الجزئيات بها وهي غير مجردة عن العوارض  
المذكورة فافهم ذلك قوله عن حس اي حس قوله رحمه الله تعالى  
قول المحققين اي في تعريف المحس قوله اما الجهل البسيط الخرفه نظر فان  
الكلام ليس في حال النظر كما يشهد به قول الشارع فلا يمكن تخلط العلم  
او الظن بالنتيجة عن العلم او الظن بالمقدمين عند عدم اضداد الخ اذا  
الماد عدمها عند تمام النظر لا مع النظر والا لا انقضئ ان الاضداد  
قد توجد حين النظر فيحصل العلم او الظن بالمقدمين ولا يحصل العلم  
بالنتيجة ولا يعقل انه في حال النظر فيكون ميتا فضلا عن ان يعقل علمه  
في تلك الحالة بالمقدمين ويتخلط العلم بالنتيجة فان اراد المحقق بقوله  
ان الجهل البسيط جامع النظرا انه يكون غفبه فهو باطل كالا يخفى قد عوي  
الشرطية اخذ بطلان قوله الغدرة الحادثة اي ذوالغدة الحادثة بها  
موت والا كان الخ لان الوجوب هنا عندهم كما قال الشارع معناه الفصل  
والله اعلم هذا آخر ما وجدته بخطه هامش نسخة رحمه الله تعالى وكان  
الغرض من تخريجه يوم الاحد المبارك الرابع عشر من شهر ربيعان المبارك في سنة  
الف وثلثمائة وشه بفهم الفقير الي عني جنابه جل شأنه احد ابن حبان



الطلاوي بلدا الشافعي مذهبها وكان الفراغ من كتابة هذا النسخة  
 المباركه يوم الثلاثاء السادس عشر من شهر شوال المكرم ١٢٤١ هـ ولما  
 واديعم وتلا ذلك من هجرة سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم سيد المرسلين علي يد كاتبها  
 الفقير الي ربه الشفيعي محمد الهادي الزياوي بلدا الشافعي مذهبها حنم الله له  
 ولحق كنت له دقة الشيخ الفاضل محمود حامد عليمه من محنة زياد المذلول  
 خادما العالم بالاذهر نجاة السعادة وورقها وجميع المسلمين الحسني  
 وزياده بجاه سيدنا محمد وآله





مكتبة المصطفى الإلكترونية

[www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)

[www.مكتبةالمصطفى.com](http://www.مكتبةالمصطفى.com)

Source / المصدر :



KING SAUD  
UNIVERSITY

<http://makhtota.ksu.edu.sa>